

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الحادى والأربعون — العدد الثانى — مايو ٢٠٠٤

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بالقاهرة

ISSN 0028-0026

المجلة الاجتماعية القومية

قواعد النشر

١ – المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .
٢ – تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين.
٣ – تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .
٤ – يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .
٥ – يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .
٦ – تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، وخارج مصر ٤٠ دولارا

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :
رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

آراء الكتاب فى هذه المجلة

لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

أولا : بحوث ودراسات

ثانيا : رسائل جامعية

ثالثا : مؤتمرات

رابعا : عرض كتاب

المجلد الحادى والأربعون العدد الثانى مايو ٢٠٠٤

برامج الشباب فى التليفزيون المصرى
دراسة على الجمهور*

آمال كمال**

يعنى هذا البحث بالتعرف على مدى تعرض الشباب لبرامج الشباب بالتليفزيون المصرى بقنواته المركزية والإقليمية ، وآراء الشباب فيما يقدم له من خلال هذه البرامج . وقد أجرى البحث على عينة عشوائية ممثلة للشباب المصرى فى الفئة العمرية ١٨ - ٣٠ عاما فى سبع محافظات ، بلغ حجمها ٢٥٠٠ مفردة . ومن أبرز النتائج التى توصل إليها البحث ارتفاع نسبة عدم التعرض لتلك البرامج . كما اتضح أن مدى تعبير تلك البرامج عن مشكلات الشباب ، ومخاطبة كافة فئات الشباب ، وإتاحة الحرية والموضوعية فى العرض والتناول ، تعد من أهم عوامل الإقبال على مشاهدتها .

مقدمـــة

ينبع الاهتمام بالشباب وعلاقته بالإعلام من أهمية قطاع الشباب فى المجتمع ، وتعاظم الدور الذى تمارسه وسائل الإعلام فى السنوات الأخيرة فى ظل التغيرات الإقليمية والمحلية والدولية ، وفى ظل ما أفرزته ثورة الاتصالات والمعلومات من تأثيرات على قطاعات المجتمع المختلفة .

* ملخص لتقرير البحث الصادر عن قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وتتشكل هيئة البحث من : الأستاذة الدكتورة نجوى الفوال مشرفا ، والدكتورة آمال كمال باحثا رئيسيا وكاتبة التقرير النهائى للبحث ، والأستاذة الدكتورة جيهان رشتى مستشارا ، والأستاذة الدكتورة منى الحديدى مستشارا ، والأستاذ الدكتور ماجد عثمان مستشارا إحصائيا لاختيار العينة ، والدكتورة هبة السمرى ، والدكتورة أمانى السيد فهمى ، والدكتور عبد السلام نوير ، وكل من الأساتذة : الشيماء على ، وأشرف ياسين ، ومحمد عبد المنعم ، وأحمد تهامى ، وهيام كساب . وقامت الأستاذة عزيزة عبد العزيز بإجراء التحليلات الإحصائية للبحث .

** خبير ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والأربعون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠٠٤ .

فوسائل الإعلام تقوم بدور حيوى فى المجتمع المعاصر ، وتعد مصدرا رئيسيا يلجأ إليه الجمهور فى التعرف على ما يدور حوله من أحداث وقضايا على الصعيدين المحلى والدولى على حد سواء . ويعد التليفزيون من أبرز وسائل الإعلام التى يتعرض لها الجمهور ، ليس لتلبية احتياجاته المعرفية فحسب ، ولكن أيضا بهدف التسلية والترفيه وشغل أوقات الفراغ .

وتتفاوت أهمية التليفزيون والدور الذى يمارسه فى المجتمع وفقا لتباين خصائص الجمهور المستهدف . فقد كشفت الأدبيات عن أن الشباب من أكثر الفئات تعرضا لوسائل الإعلام لاسيما التليفزيون ، وأنهم يقضون نسبة كبيرة من وقت الفراغ فى التعرض لوسائل الإعلام ، وفى مقدمتها التليفزيون .

ومما لاشك فيه أن العلاقة بين الشباب ووسائل الإعلام بصفة عامة والتليفزيون بصفة خاصة تثير العديد من الإشكاليات فى مقدمتها : أهمية قيام وسائل الإعلام بتلبية الاحتياجات المعرفية والاهتمامات المختلفة لدى الشباب ، ودور هذه الوسائل فى التنشئة الاجتماعية للشباب ، وتعميق الانتماء الوطنى لديهم ، وتشجيعهم على المشاركة السياسية والاجتماعية ، والتأثير فى منظومة القيم التى تشكل توجهاتهم وسلوكهم . وتتعاظم أهمية هذا الدور فى ظل تكنولوجيا الاتصال ، وتعرض الشباب للعديد من الرسائل الإعلامية الوافدة من مختلف أنحاء العالم ، والتى تحمل الكثير من القيم وأنماط السلوك التى تتعارض مع الميراث الثقافى والحضارى للمجتمع المصرى . الأمر الذى يحتم ضرورة تقييم الدور الذى يقوم به التليفزيون – بصفة خاصة – نحو معالجة قضايا الشباب من خلال برامجه النوعية الموجهة لهذا القطاع ؛ للتعرف على آراء جمهور الشباب فى الأداء الإعلامى ، والمعوقات التى قد تعترض تحقيق الأهداف المنشودة .

أهمية مرحلة الشباب

يثير تحديد مفهوم مرحلة الشباب العديد من الاختلافات بين وجهات النظر ، فقد حدد كل علم من العلوم الإنسانية مفهوم الشباب من منظوره الخاص ، وإن اختلف الباحثون فى تحديد بداية ونهاية مرحلة الشباب العمرية ، فالبعض اهتم بالنمو الجسمى ووظائفه ، والآخر اهتم بالنمو النفسى ، وفريق ثالث يركز على تغيير الوضع الاجتماعى والأدوار الاجتماعية .

ومن ثم يمكن القول إن مرحلة الشباب هى مرحلة تغير كمى ونوعى فى ملامح الشخصية ، تتميز بدرجة عالية من التعقيد ، إذ تختلط فيها الرغبة فى تأكيد الذات مع البحث عن دور اجتماعى ، والتمرد على ما سبق إنجازه إلى جانب الإحساس بالمسئولية ، والرغبة فى مجتمع أكثر مثالية ، مع السعى المستمر إلى التغيير(١) .

ويشكل الشباب شريحة عمرية متميزة بحالة من الفاعلية والدينامية فى حياة الإنسان . وقد جذبت هذه الفئة انتباه العلوم الإنسانية ، وعلم الاجتماع فى النصف الثانى من القرن العشرين ، حيث برزت فاعلية هذه الشريحة لثلاثة اعتبارات : يتمثل الاعتبار الأول فى الدور النضالى الذى قام به الشباب فى فترات التحرير والاستقلال ، ويتمثل الاعتبار الثانى فى مكانتهم ودورهم فى إطار عملية التنمية والتحديث التى تمر بها مجتمعاتهم ، وبخاصة مجتمعات العالم الثالث . وإذا كانت عملية التحديث قد أدت إلى انهيار الثقافة التقليدية التى لا تضع تمييزا لشريحة الشباب ، إلا أن المجتمعات النامية حينما شرعت فى تحديث أبنيتها فقد واجهت ضرورة إعداد وتأهيل الكوادر البشرية ، الأمر الذى ساعد على بلورة شريحة الشباب كشريحة عمرية وجماعة اجتماعية وثقافية متميزة ، يتم تأهيلها لتتحمل العبء الأساسى فى عملية تحديث المجتمع، فهم

أصحاب السواعد القوية، وهم القوى الفعلية التى تستطيع استيعاب ما يساعد على التجديد والتحديث .

ويشير الاعتبار الثالث إلى الدور الذى لعبته الظروف المتنوعة فى بلورة هذه الشريحة العمرية ، من هذه الظروف حالة الانكسار التى طرأت على عالمنا فى العقود الثلاثة الأخيرة للقرن العشرين . فقد اكتمل ظهور دولة الرفاهية فى العالم المتقدم ، وتحققت فى إطارها إنجازات مادية كبيرة ، لكنها حققت فى نفس الوقت تراجعا على المستوى الروحى أو المعنوى ، الأمر الذى ربط بين الرفاهية والترف من ناحية ، وحالة من الأسى أو اليأس العام من ناحية أخرى [٢] . وعلى الجانب الآخر فقد أدت التحديات التى تواجه عملية التنمية فى الدول النامية إلى بروز كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تواجه الشباب .

فقد تزايدت خلال العقد الأخير من القرن العشرين المشكلات التى كان من المتعين على الشباب مواجهتها كما ونوعا ، حيث تضافرت عدة عوامل اقتضت إعادة التفكير والنظر فى قضية الشباب فى ظل المعطيات المستجدة ، إذ تواكب الكساد العالمى مع ضعف وسوء تنظيم الموارد المحلية . وكان لتفتيت كثير من الدول الاشتراكية السابقة ، بالإضافة إلى سياسات التطهير العرقى والمصادمات الدامية المقرونة بالكوارث الطبيعية ، وسد أبواب أوربا أمام شباب العالم الثالث، وتزايد نسبة السكان تحت خط الفقر ، وانتشار الفساد بين كثير من النخب الحاكمة ، كان لكل ذلك أثره فى توجيه ضربة نفسية قاسية فى صميم طموح الشباب ، ترجمها بهجرة للداخل متمثلة فى تزايد نسبة العنف ومعدلات الجريمة والإدمان [٣] .

والشباب هم عصب الأمة ، وهم الشريحة المنوط بها النهوض بالدولة وإحداث التنمية والابتكار والاختراع والتقدم . ويفترض فى تلك الشريحة أن تكون

منتجة بصورة فاعلة ، بمعنى أن يمثل الشباب فى هذه الشريحة القوة العاملة القادرة على قيادة العملية الإنتاجية فى المجتمع ، وأن يناط بها إعالة الشرائح العمرية الأدنى والأعلى[٤] .

كما أن شريحة الشباب هى الشريحة المستهدفة فى المقام الأول من وراء أية جهود مخططة أو مبذولة بغية الوصول إلى الغايات المنشودة فى المستقبل ، ناهيك عن كونها تمثل المعيار الحقيقى والمحك الرئيسى فى الحكم على مدى نجاح أو إخفاق أية تجربة تنموية[٥] .

وإذا كان قطاع الشباب يقع على عاتقه جهود التنمية فى المجتمعات ، وكذلك عبء التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . فعلى المستوى الواقعى يعد الشباب وجهين لعملة واحدة ، فمن ناحية يؤدى الخلل فى الأنظمة الفرعية للتعليم والثقافة والإعلام والخدمة المدنية ، فضلا عن الفجوة الجيلية والفراغ الفكرى والسياسى إلى كون الشباب قوة اجتماعية مليئة بمشاعر الإحباط أو الاغتراب أو اليأس ، وهذه هى البيئة المثلى لثقافة العنف . ومن ناحية أخرى الشباب قوة وفتوة ورأس مال وثروة بشرية هائلة إذا استثمر بحكمة ووعى وتخطيط علمى واعٍ ومستنير لطاقاتهم وترشيدها وتوجيهها الاتجاه الصحيح ، حقق الأمل المعقود عليه فى بناء مجتمع حديث[٦] .

أهمية موضوع البحث

تبرز أهمية الاهتمام بالشباب الذى يمثل قطاعا كبيرا فى البناء السكانى للمجتمع المصرى ، إذ بلغ تعداد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٠ عاما ١٦٫٣٤٧٫٢٦٩ نسمة ، أى حوالى ٢٧٫٥٦٪ من إجمالى سكان جمهورية مصر العربية وفق تعداد ١٩٩٦[٧] .

غير أنه لا تقتصر أهمية ذلك القطاع السكانى على حجمه فقط ، وإنما

تنبع أهميته من الأدوار المنوط به القيام بها فى سبيل تقدم المجتمع ، وتحقيق أهداف التنمية فى الحاضر والمستقبل .

ويعنى التليفزيون المصرى ببرامج الفئات الاجتماعية المختلفة ؛ نظرا لما تتسم به مشكلات هذه الفئات من خصوصية تتعلق بها دون غيرها ، حيث تبلغ نسبة هذه البرامج ١٣٪ من إجمالى ساعات الإرسال فى التليفزيون المصرى وذلك وفق إحصاءات ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ [٨] .

وقد أولت الخطط الإعلامية العامة التى يصدرها اتحاد الإذاعة والتليفزيون [٩] اهتماما واضحا بالشباب ؛ نظرا لما يمثله من طاقة نشطة ، وجهد إنسانى خلاق ، وقدرة مستمرة على العطاء ، إذ تؤكد الخطط على العديد من المحاور التى تهدف البرامج إلى تناولها والتركيز عليها ، مثل : زرع وترسيخ قيمة الانتماء للوطن ، وغرس القيم الدينية ، ودفع الشباب للعمل التطوعى ، وتقديم المفهوم الصحيح للحرية ، وتشجيع الشباب على العمل والإنتاج .

وعلى الرغم مما توصلت إليه نتائج العديد من الدراسات حول ارتفاع معدلات التعرض للتليفزيون فى مرحلة الشباب ، إذ تصل إلى حوالى ٩٨٪ ، وكذلك ارتفاع متوسط مدة التعرض اليومى للتليفزيون بين الشباب [١٠] ، تواجه برامج الشباب – طبقا لنتائج بعض الدراسات – إشكالية انخفاض حجم تعرض الشباب لها ، إذ لم تحظ تلك البرامج بمرتبة متقدمة فى قائمة المواد والبرامج المفضلة لديهم ، والتى تتمتع بكثافة فى التعرض . هذا فضلا عما أظهرته بعض البحوث من عدم معرفة نسبة كبيرة من الشباب بأسماء هذه البرامج وموعد عرضها ، الأمر الذى يؤدى إلى الحيلولة دون وصول الرسائل الإعلامية إلى الجمهور المستهدف منها ، مما يثير الجدل حول تعثر هذه البرامج فى تحقيق الأهداف المنشودة منها .

كـذلك تزداد حـدة هذه الإشكاليـة فى ظل تزايد التطورات فى وسـائل الاتصـال الحديثـة ، خاصـة القنوات الفضـائية ، والشبكة الدولية للمعلومـات ، واتجاه أفراد الجمهور – خاصة الشباب – إلى مزيد من التعرض لتلك الوسائل الحديثة ، مما قد يؤثر على حجم مشاهدتهم للتليفزيون على وجه الخصوص ، وتعرضـهم لوسـائل الإعلام التقليدية بصفة عامة ، الأمر الذى يضيف مزيدا من العوائق والتحديات التى تواجه القنوات التليفزيونية الأرضية الرسمية فى سبيل الوصول إلى جماهيرها المتنوعة .

ومن ثم تبرز أهمية دراسة جمهور برامج الشباب للتعرف على مدى تعرض الشباب للبرامج الموجهة إليه ، والتى تتناول قضاياه على شاشة التليفزيون المصرى ، ورصد آراء الشباب حول ما يقدم لهم من برامج ، والتوصل إلى العوامل المؤثرة فى ذلك .

هدف البحث وتساؤلاته

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى التعرف على مدى تعرض الشباب للبرامج الموجهة إليه من خلال التليفزيون المصرى ، والتى تتناول قضاياه ومشكلاته ، والتعرف على آراء الشباب فيما يقدم لهم من برامج ، والعوامل والمتغيرات المرتبطة بذلك* .

* يقصد ببرامج الشباب – موضع الدراسة – تلك البرامج الصادرة عن إدارة الشباب بالتليفزيون المصرى بقنواته المركزية والمحلية الأرضية ، وكذلك بعض البرامج الحوارية العامة التى تذاع على القناتين الأولى والثانية فى فترة السهرة ، والتى تهتم بقضايا الشباب من بين العديد من القضايا التى تعالجها .

اتفقت هيئة البحث على أن مرحلة الشباب تتضمن كل من يقع خلال المرحلة العمرية من ١٨ – ٣٠ عاما ، حيث تبدأ منذ بداية اكتمال التغيرات الفسيولوجية للفرد وتنتهى حينما يستكمل الفرد شغل الأدوار الاجتماعية المنوط به ممارستها فى المجتمع .

ولتلبية هذا الهدف الرئيسى ، يسعى البحث للإجابة عن التساؤلات التالية:

١ - ما حجم تعرض الشباب - عينة البحث - للتليفزيون المصرى ؟

٢ - ما حجم تعرض الشباب - عينة البحث - لبرامج الشباب فى التليفزيون المصرى ؟

٣ - ما حجم تعرض الشباب - عينة البحث - للقنوات الفضائية ؟ وما أكثر هذه القنوات تفضيلا لديه ؟ وما أسباب ذلك ؟

٤ - ما تفضيلات الشباب للمواد والبرامج التى تبث من خلال التليفزيون بصفة عامة ، وما يقدم لقطاع الشباب بصفة خاصة ؟ وما أسباب ذلك ؟

٥ - ما دوافع التعرض لبرامج الشباب ؟ وما أسباب الإحجام عن مشاهدة برامج الشباب فى التليفزيون المصرى ؟

٦ - ما المشكلات والقضايا التى تواجه الشباب فى المجتمع المصرى من وجهة نظر الشباب عينة البحث ؟

٧ - ما المشكلات التى تواجه الشباب ولا تعالجها برامج الشباب فى التليفزيون المصرى من وجهة نظر العينة ؟

٨ - ما الجوانب الإيجابية فى مقابل جوانب القصور فى هذه البرامج من وجهة نظر الشباب عينة البحث ؟

٩ - ما أهم مقترحات الشباب لتطوير هذه البرامج ؟

الأسلوب البحثى المستخدم

يعتمد هذا البحث على الأسلوب الإحصائى ، سواء أكان فى اختيار العينة ، أم تحديد حجمها وأسلوب سحبها ، وكذلك عند جمع البيانات ، وتحليل النتائج إحصائيا .

أداة البحث

يعتمد البحث على الاستبار كأداة لجمع البيانات من مفردات عينة البحث ، حيث يعتبر الاستبار إحدى الأدوات الأساسية لا سيما إذا ما اشتملت العينة على أفراد أميين .

وقد تم تصميم صحيفة الاستبار بحيث تتكون من مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة ، وذلك لتحقيق أهداف البحث ، كما روعى فى تصميمها دقة الصياغة ووضوحها .

قياس صدق وثبات الأداة

عرضت صحيفة البحث على مجموعة من الأساتذة المحكمين ذوى الخبرة بالبحوث الإعلامية وبمناهج البحث [11] . وقد أظهرت تقارير التحكيم صلاحية الأداة وشمولها لجميع جوانب موضوع البحث ، وصلاحيتها لقياس ما وضعت من أجله .

كما تم تطبيق صحيفة البحث على عينة استطلاعية بلغت مائتى مفردة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ عاما ، وذلك فى محافظات : القاهرة ، والمنوفية ، والغربية [12] .

وقد أجريت تجربة الثبات على عينة بلغت ٢٠٠ مبحوث تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ عاما ، غير أنه فى إعادة الاختبار لم يتمكن الباحثون من التطبيق إلا على ١٨٠ مبحوثا فقط .

وقد أسفرت تجربة ثبات صحيفة البحث عن أن نسبة الثبات العام لأسئلة الصحيفة بلغت ٧٧٫٧٪ .

وقد تم استبعاد بعض الأسئلة التى انخفضت فيها نسبة الثبات ، وتعديل صياغة أسئلة أخرى ، وإعادة النظر فى البدائل المطروحة للإجابة عليها .

عينة البحث

نظرا لكون الهدف الرئيسى للبحث يتركز فى التعرف على موقف الشباب المصرى مما يقدم له من برامج فى التليفزيون المصرى – تتناول قضاياه وتعالج مشكلاته وتسعى لتلبية احتياجاته المختلفة – لذا كان من الضرورى إجراء دراسة ميدانية على عينة ممثلة للشباب المصرى بكافة شرائحه وباختلاف مستوياته التعليمية والاقتصادية والاجتماعية فى حضر وريف جمهورية مصر العربية ، الأمر الذى يتيح الخروج بنتائج يمكن أن تفيد فى التعرف على آراء الشباب فيما يقدم لهم من برامج فى التليفزيون ، سعيا وراء تفعيل الجهود الإعلامية ، وإفادة صانع القرار فى تخطيط السياسات الإعلامية وفقا لنتائج بحوث علمية .

وقد تم الاستعانة بعينة بحث "الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعى" كإطار تسحب منه عينة البحث ، وقد تمثل هذا الإطار فى قائمة بأفراد الأسرة المعيشية الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ سنة وقت إجراء البحث الحالى ، بحيث تكون العينة المختارة هى عينة فرعية من عينة بحث "الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعى" ، واشتملت بياناتهم الأساسية على : الاسم ، البيئة السكنية ، المحافظة ، منطقة الإقامة (حى ، مدينة ، قرية) ، النوع ، السن ، العنوان .

وقد بلغ حجم العينة الكلية للبحث ٢٥٠٠ مفردة توزعت على سبع محافظات ، وهى القاهرة ، والمنوفية ، ودمياط ، والدقهلية ، والفيوم ، والمنيا ، وسوهاج .

وكانت نسبة الحضر ٤٧٫٢٪ ، ونسبة الريف ٥٢٫٨٪ . وبلغت نسبة الذكور فى هذه العينة ٥٢٪ والإناث ٤٨٪ .

خصائص العينة

أوضحت بيانات البحث أنه قد بلغت نسبة الشباب الذين تراوحت أعمارهم بين

١٨ إلى أقل من ٢٠ عاما ٢٧٪ من إجمالي العينة ، في حين بلغت نسبة من تراوحت أعمارهم من ٢٠ إلى أقل من ٢٥ عاما ٤٣٫٥٪ . بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين تراوحت أعمارهم بين ٢٥ -٣٠ عاما ٢٩٫٥٪ .

كما تشير بيانات البحث إلى وجود تنوع واسع في المستويات التعليمية للمبحوثين الشباب موضع الدراسة ، إذ تراوحت المستويات التعليمية بين الأمية (٧٪) ، والتعليم فوق الجامعي (٫٨٪) . في حين كانت نسبة التعليم المتوسط في مقدمة المستويات التعليمية للمبحوثين بنسبة ٤٢٫٤٪ .

ويرجع ذلك إلى سمات العينة وأسلوب سحبها بطريقة ممثلة لكافة شرائح المجتمع ، وعدم اقتصارها على الحضر أو على مجتمع الطلبة ، مما انعكس في تمثيل كافة الشرائح التعليمية بنسب تقترب من وجودها في المجتمع الأصلي .

وفيما يتعلق بالحالة العملية للمبحوثين ، فقد تبين أن نسبة الطلاب تبلغ ٢٥٫٣٪ ، في حين كانت نسبة الباحثين عن عمل بين مفردات العينة ٨٫٤٪ .

كما تشير بيانات البحث إلى أن ٤٢٫٣٪ من العينة متوسطو المستوى الاقتصادي الاجتماعي (١٠٣٩ مفردة) ، في حين بلغت نسبة منخفضي المستوى الاقتصادي الاجتماعي ٣٤٫١٪ (٨٣٩ مفردة) ، ولم تتعد نسبة ذوي المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع ٢٣٫٦٪ (٥٨٠ مفردة) .

مناقشة نتائج البحث

تعرض عينة الشباب للتليفزيون المصري

أسفرت نتائج البحث عن ارتفاع **نسبة التعرض للتليفزيون** بين مفردات العينة إذ بلغت ٩٤٫٢٪ ، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه نتائج دراسات عديدة أظهرت ارتفاع نسبة التعرض للتليفزيون بين الشباب ، مما يشير إلى التزايد الملحوظ في الاعتماد على ثقافة الصورة ، وإلى احتلال التليفزيون أهمية كبرى في بدائل شغل

أوقات الفراغ لدى الشباب .

وتشير النتائج إلى ارتفاع كثافة المشاهدة اليومية للتليفزيون بين مفردات العينة ، حيث بلغ متوسط زمن التعرض يوميا ٢ر٩ ساعة يوميا ، وأن ٣٨٪ من العينة يقضون ثلاث ساعات فأكثر يوميا أمام شاشة التليفزيون . ومن ثم تبدو خطورة التليفزيون فى نقل قيم وأفكار معينة للشباب قد لا تتسق مع منظومة القيم السائدة فى المجتمع .

وقد تبين وجود تأثير لمتغيرات النوع والسن على كثافة التعرض اليومى للتليفزيون ، حيث ازدادت ساعات المشاهدة لدى الإناث ، فى حين انخفضت ساعات المشاهدة بارتفاع السن .

وقد كانت فترة السهرة من التاسعة وحتى الثانية عشرة مساءً أكثر الفترات التى يشاهد خلالها الشباب عينة البحث التليفزيون ، فى حين كانت أقل الفترات مشاهدة هى فترتى الصباح والظهيرة . وهو ما يثير ضرورة تغيير مواعيد عرض برامج الشباب فى التليفزيون المصرى حتى تتسق مع ظروف الشباب وفترات ذروة المشاهد لديهم ؛ حتى لا يؤدى ذلك إلى تبدد الجهود الإعلامية وعدم وصولها للجمهور المستهدف .

أما فيما يتعلق **بدوافع التعرض** ، فقد تبين أن دوافع التسلية والترفيه كانت فى مقدمة دوافع التعرض للتليفزيون (بنسبة ١ر٧٥٪) لدى الشباب عينة البحث ، يليها دوافع متابعة الأحداث (٣ر٥٢٪) وزيادة المعلومات ٣٢٪ . الأمر الذى يشير إلى أن الدوافع الطقوسية التى تتمثل فى التسلية والترفيه ، والاسترخاء ، وتمضية الوقت ، تحتل مقدمة دوافع مشاهدة التليفزيون ، يليها

الدوافع المنفعية مثل اكتساب المعلومات عن الأحداث والقضايا الداخلية والخارجية . وقد تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دوافع التعرض ومتغيرات النوع والسن والمستوى الاقتصادى والاجتماعى ، حيث ازدادت نسبة التعرض بدافع الترفيه والتسلية لدى الإناث والمستويات العمرية المنخفضة ، والمستويات الاقتصادية الاجتماعية المنخفضة .

تشير هذه النتائج إلى ارتفاع نسبة الشباب - عينة البحث - الذين ينظرون للتليفزيون كوسيلة أساسية للتسلية والترفيه أكثر من كونه مصدرا لاكتساب المعرفة والإحاطة بالأحداث الجارية .

وتفسر هذه النتائج فى ضوء كل من خصائص التليفزيون كوسيلة إعلامية ، وعدم توافر بدائل لقضاء وقت الفراغ لدى العديد من الأسر فى الطبقات المتوسطة والدنيا ، الأمر الذى ينعكس فى زيادة كثافة التعرض للتليفزيون ومن ثم تعاظم تأثيره .

أما فيما يتعلق **بتفضيلات الشباب** عينة البحث من المواد والبرامج التليفزيونية ، فقد تبين تقدم الدراما العربية (الأفلام العربية ٧ر٥١٪ ، المسلسلات العربية ١ر٤٧٪) قائمة المواد التليفزيونية المفضلة لدى الشباب ، تليها البرامج الرياضيـة (٨ر٣٠٪) ، ثم الإخبارية (٦ر٣٠٪) ، هذا فى حين لم ترد برامج الشباب فى قائمة المواد المفضلة إلا فى المرتبة العاشرة . الأمر الذى يثير الكثير من علامات الاستفهام حول معوقات الأداء الإعلامى بهذه البرامج ، والتى تجعلها فى ذيل قائمة المواد المفضلة لدى الجمهور المستهدف منها .

أسفرت النتائج عن احتلال التليفزيون المصرى مقدمة **مصادر معلومات الشباب** عينة البحث بنسبة ٩ر٥١٪ ، يليه الصحافة بنسبة ٨ر٤٣٪ ، ثم الأصدقاء بنسبة ٥ر٣٤٪ ، والخبرة الشخصية بالقضايا (٩ر٢٨٪) ، ثم الأسرة (٦ر١٧٪).

وتشير النتائج إلى تراجع مكانة الإذاعة والكتب كمصادر للمعلومات ، وبروز القنوات الفضائية والإنترنت ضمن مصادر المعلومات التى تعتمد عليها عينة الشباب فى استقاء معلوماتهم حول الأحداث والقضايا المطروحة فى المجتمع . ويعزى ذلك إلى عدد من الأسباب يتعلق بعضها بتأثير وسائل الاتصال الحديثة على التعرض للوسائل التقليدية كالإذاعة مما يؤدى إلى انحسار نسبة الاستماع إليها ، وينعكس أيضا على الإذاعات الأجنبية نظرا لظهور القنوات الفضائية والإنترنت ، فى حين يتعلق البعض الآخر بضعف إقبال الشباب على القراءة . ويرجع ذلك إما إلى قلة الاهتمام لديهم بالكتاب كوسيلة للمعرفة ، سواء بسبب تأثير وسائل الإعلام المرئية على القراءة ، أو لارتفاع أسعار الكتب وضعف القدرة الشرائية للشباب . ونؤكد هنا أن هذه النتائج تشير إلى خطورة التليفزيون وتأثيره على الشباب فى ترتيب أولويات اهتماماته بالقضايا المطروحة ، وفى تشكيل وصياغة آرائه نحو مايدور من أحداث ، وخلق تصورات عن الواقع المحيط به ، ومن ثم فى تكوين ثقافته .

التعرض للقنوات الفضائية

تشير نتائج البحث إلى انخفاض نسبة التعرض للقنوات الفضائية بين مفردات العينة ، واحتلال القنوات الفضائية العربية (بنسبة ٨ز٦٤٪) والمصرية (بنسبة ٨ر٦٢٪) مقدمة القنوات الفضائية المفضلة لدى عينة الشباب موضع الدراسة ، وقد اتفقت هذه النتيجة مع الكثير من الدراسات السابقة حول تفضيل الفضائيات العربية لدى الجمهور ، وقد يفسر ذلك فى ضوء عامل اللغة ، وكذلك تقديم ما يتفق مع قيم وتقاليد المجتمع المصرى .

وقد كانت أكثر **العوامل وراء الإقبال على مشاهدة القنوات الفضائية** :

الحرية فى تقديم البرامج والقضايا ، والآراء المتباينة فى مختلف الموضوعات ، والتجديد المستمر فيما يقدم من برامج ودراما ومنوعات وغيرها ، والحرص على المتابعة السريعة للأحداث لحظة وقوعها فى أى مكان فى العالم .

كما تشير النتائج إلى أنه برغم المنافسة الإعلامية القوية فى عصر تكنولوجيا الاتصالات ، والسماوات المفتوحة ، لا يزال التليفزيون المصرى يمثل مكانة هامة فى عقل الشباب المصرى ، وذلك نظرا لمراعاته لقيم وتقاليد المجتمع، وتعبيره عن المشكلات والقضايا المحلية ، والتحدث باللغة المفهومة لجمهوره فى المجتمع المصرى ، وتقديمه للبرامج الدينية .

التعرض لبرامج الشباب فى التليفزيون المصرى وآراء الشباب فيها

توصلت الدراسة إلى عدم ارتفاع **نسبة من يتعرضون لبرامج الشباب** فى التليفزيون المصرى بين مفردات العينة . إذ لم تتعد نسبة التعرض لها ٤٧٫٦٪ بين العينة . ولم يكن لمتغير النوع أو المستوى الاقتصادى الاجتماعى تأثير يذكر على التعرض لبرامج الشباب . هذا فى حين ارتبط التعرض لهذه البرامج بالمستوى التعليمى ارتباطا طرديا ، فى حين ارتبط بالسن ارتباطا عكسيا ، حيث ازدادت نسبة التعرض لبرامج الشباب فى الفئات العمرية الأقل سناً .

تمثلت أبرز **الأسباب وراء العزوف عن مشاهدة برامج الشباب فى** : عدم وجود وقت فراغ ، وعدم مناسبة توقيت عرض هذه البرامج ، وشعور المبحوث بعدم جدواها ، وعدم معرفة توقيت عرضها على الشاشة ، وعدم تعبيرها عن المشكلات الحقيقية للشباب ، وعدم جاذبية العرض ، وعدم تقديم حلول للمشكلات التى تواجه الشباب ، وعدم تعبيرها عن كافة شرائح الشباب .

تعكس القراءة المتأنية لهذه الأسباب الكامنة وراء عزوف عينة الشباب عن

التعرض لبرامج الشباب فى التليفزيون المصرى ، وجود دوافع أساسية وراء ذلك العزوف ، بعضها يتعلق بالبرامج ذاتها شكلاً ومضموناً ، والبعض الآخر يتعلق بجمهور هذه البرامج .

ويمكن القول إن توقيت عرض هذه البرامج يمثل إشكالية حيوية تقف عائقا يحول دون الوصول للجمهور المستهدف ، حيث تتصدر عدم ملاءمة توقيت العرض قائمة أسباب العزوف عنها .

ومن جانب آخر يمثل المضمون الذى تقدمه هذه البرامج عاملاً جوهرياً وراء ابتعاد الشباب عن متابعة برامجه ، حيث يعد تعبير البرامج عن المشكلات الحقيقية التى يعانى منها مختلف قطاعات الشباب ، وعدم اهتمامها بفئات دون أخرى حجر الزاوية فى نجاح الرسالة الإعلامية ، وجذب الاهتمام بها .

أما فيما يتعلق **بأكثر برامج الشباب التى تحظى بمشاهدة عينة البحث ،** فقد تبين أن برنامج "ماسبيرو" قد احتل المركز الأول من حيث ارتفاع نسبة التعرض له ، يليه برنامج "لو بطلنا نحلم" ، ثم برنامج "ياللا يا شباب" على القناة الأولى ، ثم برنامج "مجلة الشباب" على القناة الثانية . أما على القنوات الإقليمية فقد كانت برامج "شارع الشباب" ، و"بكره وبعده" ، و"كأس الجامعات" فى مقدمة أكثر البرامج التى تحظى بكثافة فى التعرض لها من قبل العينة موضع البحث .

تشير نتائج البحث إلى أن **أنسب توقيت لمشاهدة برامج الشباب** – من وجهة نظر العينة – هو فترة المساء من ٤ – ٩ مساءً ، وأن أنسب مدة زمنية لعرض برنامج يتوجه للشباب تتراوح بين ١٥ و٣٠ دقيقة . الأمر الذى يشير إلى أهمية تنسيق التخطيط البرامجى وفقا لاحتياجات المشاهدين ، سواء أكان التخطيط من حيث الشكل ، أم موعد العرض ، أم المضمون المقدم .

أما فيما يتعلق **بمزايا برامج الشباب من وجهة نظر مفردات العينة** ، فقد

تبين أن أكثر هذه المزايا هى مناقشة البرامج لمشاكل الشباب (بنسبة ٧ر٧٣٪ من إجمالى مشاهدى برامج الشباب بالعينة) ، ثم التعبير عن آراء الشباب (٣ر٢٨٪) ، ثم توعيتهم للتمسك بقيم المجتمع (٧ر٢٣٪) ، ثم ما تقدمه من فقرات خفيفة للتسلية (بنسبة ٩ر١٨٪) .

أما مزايا برامج الشباب فى القنوات الفضائية من وجهة نظر عينة البحث ، فقد تمثلت فى تعبيرها عن آراء الشباب بحرية ، وما تتسم به من جاذبية فى العرض ، وعرض الأغانى والمنوعات الحديثة ، والجرأة فى التناول والعرض .

وتعكس هذه النتائج تباينا واضحا فى احتياجات الشباب من برامجه فى التليفزيون المصرى وفى القنوات الفضائية ، وتعكس كذلك اختلافاً كبيراً فى الإشباعات التى تتحقق له نتيجة مشاهدته لهذه البرامج ، ففى حين ينتظر الشباب من برامجه فى القنوات الأرضية بالتليفزيون المصرى تعبيرها عن مشكلاته الحقيقية وطرحها لهذه المشكلات بواقعية ، واهتمامها بكافة فئات الشباب ، وبالاحتياجات المتباينة لهذه الفئات ، ومحاولة إيجاد حلول لتلك المشاكل . نجد الشباب على العكس لا ينتظر ذلك من الفضائيات ، بل يتطلع من خلالها إلى التخلص من القيود ، والتعرض لموضوعات شائكة وآراء متباينة بشكل أكثر حرية ، كما ينتظر منها جاذبية العرض ومزيدا من الترفيه والتسلية .

الرأى فى برامج الشباب

ترى النسبة الغالبة من مشاهدى برامج الشباب فى التليفزيون المصرى فى العينة أن هذه البرامج تعبر عن الشباب المصرى ومشكلاته بنسبة ٨ر٨٦٪، فى حين ترى نسبة قليلة (٢ر١٣٪) أن هذه البرامج لا تعبر عن قضايا الشباب ، وأرجعت الأسباب وراء ذلك إلى عدم تقديم حلول للمشكلات (بنسبة ٥ر٣٠٪) ، واهتمامها

بأقاليم ومناطق دون أخرى (بنسبة ٤ر٢٥٪) ، وعدم وجود حرية فى التناول (٩ر١١٪) ، وعدم تعبيرها عن المشكلات الحقيقية التى يعانى منها الشباب (١١٪) .

اتضح من النتائج غلبة التوجهات الإيجابية للعينة نحو هذه البرامج ، إذ تبين ارتفاع نسبة من يرى أن هذه البرامج تقدم وجهات النظر المختلفة بنسبة ٢ر٥٧٪ من إجمالى مشاهدى برامج الشباب فى العينة ، وأنها تتيح الفرصة لعرض مشكلات الشباب فى برامجهم ، وأنها تقدم حلولا لبعض المشكلات التى تطرحها بنسبة ٢ر٦٨٪ ، وأنها تناقش القضايا بحرية بنسبة ١ر٦٦٪ ، ورأى ٦ر٦٧٪ من مشاهدى برامج الشباب أن ضيوف هذه البرامج يمثلون الشباب المصرى .

أما أبرز الآراء السلبية التى ذكرها الشباب عينة البحث فيما يتعلق ببرامج الشباب فهى تركيزها على قضايا معينة وتجاهل أخرى ، وعدم تناول كافة قضايا الشباب ، واهتمامها بشباب العواصم والحضر وإغفالها للشباب الريفى .

تشير نتائج البحث إلى احتلال قضايا : الزواج ، والتعليم ، والبطالة ، مقدمة **قائمة أولويات اهتمام الشباب عينة البحث** ، هذا فى حين أسفرت النتائج عن تقدم قضية البطالة قائمة القضايا التى تمس الشباب المصرى ولا تناقشها برامج الشباب فى التليفزيون – من وجهة نظر العينة – يليها موضوع البعد عن التمسك بالقيم الدينية ، وانخفاض الدخول .

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه هيئة البحث حول كثافة اهتمام برامج الشباب فى التليفزيون بالقضايا الاجتماعية بوجه عام ، وضعف الاهتمام بالقضايا السياسية والاقتصادية والدينية ، إذ تصدرت قائمة اهتمامات البرامج موضوعات تتعلق بالتنشئة الاجتماعية للشباب ، والزواج ، والقضايا التعليمية ،

فى الوقت الذى أغفلت فيه الموضوعات التى تهدف إلى تنمية الوعى السياسى لدى الشباب ، وحث الشباب على المشاركة السياسية ، وتوجيه اهتماماته نحو القضايا العامة المطروحة فى المجتمع ، كما أظهرت ضعف اهتمام هذه البرامج بالموضوعات الدينية .

كما تشير هذه النتائج إلى أن **قضية البطالة تحتل صدارة قائمة أولويات الاهتمام لدى الشباب** عينة البحث إذ تمثل لب القضايا والمشكلات التى تواجه الشباب والتى تقف حجر عثرة أمام بناء مستقبله ، ومشاركته الفعالة فى تنمية المجتمع ، كما تحول دون تحقيق الاستقرار الأسرى والنفسى للشباب ، كما تمثل أحد العوامل الأساسية وراء حالات الإحباط واللامبالاة والعنف والجريمة بين الشباب .

وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها الدولة لمواجهة مشكلة البطالة والحد من آثارها السلبية ، فإن هذه المشكلة لم تزل تتصدر أجندة اهتمامات الشباب وتؤثر على حياتهم اليومية ، وينتظر الشباب من الإعلام تلبية احتياجاته ومعالجة هذه المشكلة وإلقاء الضوء عليها .

وقد كان فى مقدمة **الإشباعات المتحققة نتيجة التعرض لبرامج الشباب** فى العينة معرفة معلومات عن الشباب ومشكلاتهم ، واكتساب خبرة أكثر فى الحياة ، ومشاهدة الأغانى الشبابية ، والتعرف على الأنشطة والخدمات التى تقدمها الدولة للشباب .

كما كان فى مقدمة **مقترحات المبحوثين لتطوير برامج الشباب** : مناقشة الموضوعات بحرية وبدون رقابة ، والاهتمام بالشباب فى المناطق الشعبية والريفية ، وتناول قضايا تعبر عن واقع الشباب ، وتعديل مواعيد عرض هذه البرامج ، وتعبيرها عن المشكلات الحقيقية للشباب فى الطبقات المتوسطة والدنيا.

تؤكد هذه النتائج أن اهتمام البرامج بتناول مشكلات الشباب وقضاياهم ، والتعبير عن توجهاتهم وآرائهم فى مختلف الطبقات فى المجتمع ، والواقعية فى طرح هذه المشكلات ، وإتاحة الفرصة للشباب للمشاركة ، والحرية والموضوعية فى العرض والتناول ، تمثل أهم السبل لنجاح برنامج يتوجه للشباب من خلال شاشة التليفزيون .

الخلاصة

تثير نتائج هذا البحث العديد من الإشكاليات التى تواجه البرامج المتخصصة بشكل عام ، وبرامج الشباب على وجه الخصوص ، أولى هذه الإشكاليات هى وضع هذه البرامج فى أوقات خارج ذروة المشاهدة حيث تزدحم الخريطة اليومية للتليفزيون بالعديد من البرامج ، وتحظى الدراما والبرامج الأخبارية بأوقات ذروة المشاهدة ، الأمر الذى ينعكس على انخفاض نسبة التعرض لتلك البرامج بين الجمهور المستهدف الذى تهتم بمخاطبته ، ويؤثر على الجهود الإعلامية المبذولة فيها .

تتمثل الإشكالية الثانية فى اهتمام تلك البرامج النوعية بمخاطبة جماهيرها فى العاصمة والمدن الكبرى ، والفئات ذات المستويات التعليمية العليا والشرائح الاجتماعية الأعلى أكثر من الاهتمام بالفئات الدنيا والمجتمعات الريفية ، مما ينعكس أثره على ضعف الاهتمام بقضايا تلك الفئات ، وبالتالى عزوف نسبة كبيرة من هذه الجماهير عن متابعة تلك البرامج نظرا لشعورها بعدم تعبير هذه البرامج عن مشكلاتهم الحقيقية ، وعدم تعبيرها عن مشكلات وقضايا كافة شرائح المجتمع .

أما الإشكالية الثالثة التى يمكن أن ترصدها نتائج البحث فتتمثل فى

ضرورة معرفة القائم بالاتصال بسمات الجمهور الذى يتوجه إليه ويسعى لإشباع احتياجاته . وفى هذا الصدد تشير النتائج إلى ارتباط مشاهدة برامج الشباب فى العينة ارتباطا إيجابيا بالمستوى التعليمى ، فى حين ترتبط عكسيا بمتغير العمر ، حيث ازدادت نسبة التعرض لتلك البرامج بانخفاض السن .

أما فيما يتعلق بالأسباب الرئيسية وراء متابعة برامج الشباب ، فقد تمثلت هذه الأسباب فى مناقشة مشكلاتهم ، وتقديم مزيد من المعلومات والترفيه ، فضلا عن التعبير عن آراء الشباب بحرية .

وتشير تلك النتائج إلى أن الشباب لايزال ينتظر من التليفزيون المصرى مزيداً من التعبير عن مشكلاته الحقيقية والاهتمام بكافة فئاته ، وأن يكون التليفزيون بمثابة النافذة التى يطل من خلالها الجمهور على صانع القرار لعرض مشكلاته ، والتى فى مقدمتها البطالة (من وجهة نظر العينة) ، وانخفاض الدخول ، وأيضا ارتفاع تكاليف الزواج ، الأمر الذى يدل على أن تعبير التليفزيون المصرى عن المشكلات المحلية للمجتمع ، ومراعاته قيمه واهتماماته ، وإتاحة المزيد من الحرية من شأنه جذب أكبر عدد من الجمهور فى ظل المنافسة الإعلامية فى عصر تكنولوجيا الاتصال .

المراجع

١ – الفوال ، نجوى ، *الشباب وقضاياه فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٩٠ ، دراسة توثيقية* ، القاهرة ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ١٩٩٢ ، ص ص ٤١–٥١ .

٢ – ليلة ، على ، ثقافة الشباب : مظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية ، فى : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ؛ *دراسات مصرية فى علم الاجتماع* ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ص٢٧٨ .

٣ – مسعود ، أمانى ، الإطار النظرى لدور الشباب التنموى فى العالم العربى ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى العاشر للباحثين الشباب *"الشباب والتحولات الاجتماعية والاقتصادية فى العالم العربى"* ٢٦ – ٢٧ مايو٢٠٠٢ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣ .

٤ – عبد الرازق ، عزيزة ، الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتعطل الشباب فى المجتمع المصرى ، فى : الكردى ، محمود (محررا) ، مرجع سابق ، ص ٥٠٩ .

٥ – عبد الفتاح ، ناهد عز الدين ، أزمتنا المشاركة والهوية فى مصر : رؤية الشباب ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى العاشر للباحثين الشباب : *الشباب والتحولات الاجتماعية والاقتصادية فى العالم العربى* ، مرجع سابق ، ص ١ .

٦ – مسعود ، أمانى ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٧ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، *النتائج النهائية لتعداد السكان* ١٩٩٦ ، إجمالى الجمهورية ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٤ .

٨ – إحصاءات اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، مجلة الفن الإذاعى ، العدد ١٦٢ ، يناير ٢٠٠١ .

٩ – اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، *الخطة الإعلامية العامة* ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، الإدارة العامة للسياسات والخطط ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٨٥ – ١٨٧ .

١٠– اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، تقييم *برامج الشباب المقدمة من الإذاعة والتليفزيون* ، بحث غير منشور ، القاهرة ، اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، ١٩٩٦ ، ص ١٢٩.

١١– الأساتذة الذين قاموا بتحكيم صحيفة البحث :

الأستاذ الدكتور على عجوة ، عميد كلية الإعلام ، جامعة ٦ أكتوبر .

الأستاذة الدكتورة ماجى الحلوانى ، عميد كلية الإعلام ، جامعة القاهرة .

الأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود ، أستاذ علم النفس بجامعة القاهرة .

الأستاذ الدكتور مجدى حجازى ، عميد كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

الأستاذ الدكتور على ليلة ، أستاذ الاجتماع بجامعة عين شمس .

١٢– تم التطبيق فى القاهرة فى أحياء : مصر الجديدة ، المعادى ، مدينة نصر ، حدائق القبة ، منيل الروضة ، العباسية ، الشرابية ، السيدة زينب ، شبرا ، عين شمس ، المطرية ، الزيتون .

تم التطبيق فى محافظة المنوفية فى مدينة شبين الكوم ومركز منوف وقريتى منشية سلطان وكفر المصيلحة ، وفى محافظة الغربية تم التطبيق فى مركزى طنطا وزفتى وقريتى دهتورة وميت حبيش .

عرضت نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية فى حلقة نقاشية ضمن فعاليات المؤتمر السنوى الحادى والثلاثين للمركز الديموجرافى بالقاهرة "السكان والتنمية وقضايا الشباب" ٢٦ - ٢٨ ديسمبر ٢٠٠١.

لمزيد من التفاصيل حول نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية انظر :

كمال ، آمال ، الشباب وبرامجه فى التليفزيون المصرى : دراسة استطلاعية ، *المجلة الاجتماعية القومية* ، المجلد ٣٩ ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ص ٣٧ - ٦٧ .

Abstract

YOUTH TARGETED PROGRAMMES
IN THE EGYPTIAN TELEVISION
AN AUDIENCE RESEARCH

Amal Kamal

This article deals with the results of an audience research carried out on youth targeted programmes in the Egyptian television.

It deals with youth exposure to these programmes and their opinions towards their contents. It was carried out on a probability sample consisting of 2500 persons, with age range between 18-30 years.

Results showed a decrease in youth exposure to these programmes, due to the lack of tackling their real problems.

العشوائيات فى المجتمع المصرى :

رؤية نظرية *

سعاد عبد الرحيم **

يهتم هذا المقال برصد مجموعة من القضايا التى تحكم ظاهرة العشوائيات فى المجتمع المصرى ، ومن هذه القضايا تأريخ للنشأة والنطاق العمرانى من الناحية التاريخية والإيكولوچية ، ثم التشخيص الواقعى لظاهرة العشوائيات (متضمنا التعدى ووضع اليد والنسق التخطيطى العمرانى والخصائص المتدنية اجتماعيا وثقافيا) ، بالإضافة إلى صور العشوائيات وأنماطها (وتشمل صور العشوائيات النواه القديمة ، والعشش ، والمقابر ، والأحواش ، والجيوب الريفية) . هذا إلى جانب المضمون الاجتماعى والثقافى للعشوائيات (متناولا العشوائيات فى ضوء ثقافة الفقر وتحليل لساكنى العشوائيات فى ضوء هذه الثقافة) . كما يتناول المقال آليات التكيف وصور الانحراف داخل المناطق العشوائية ، ويحتوى على الظروف النوعية لانتقال السكان للإقامة بالمناطق العشوائية ، ونوعية الحياة فى المناطق العشوائية بين آليات التكيف وعوامل الانحراف .

مقدمة

يتناول البحث قضية من القضايا الهامة المطروحة على الساحة الآن ، ألا وهى قضية العشوائيات ، حيث ازداد الحديث مؤخرا ومنذ مايقرب من عشر سنوات عن هذه القضية الحيوية والملحة ، ومدى تأثيرها على المجتمع بصفة عامة ، وعلى

* ملخص الدراسة النظرية التى قام بها قسم المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . وتتشكل هيئة البحث من : الأستاذ الدكتور محمود الكردى مشرفا ، والدكتورة وفاء مرقس ، والدكتورة سعاد عبد الرحيم ، والدكتور أشرف عبده ، والدكتور محمد صلاح الدين ، والأستاذة نفيسة جسن .

** خبير أول قسم المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ساكنى المناطق العشوائية بصفة خاصة .

ولاقت هذه القضية اهتماما سياسيا وأمنيا وتكثيفا إعلاميا ونشاطا ثقافيا ، وصار الاهتمام بهذه القضية يمثل الاتجاه الرسمى المعلن للدولة أمام فئات المجتمع وشرائحه ؛ سعيا وراء مواجهة المشكلة والتصدى لها .

وتم تناول هذه القضية علميا وعلى المستوى القومى ، ليس باعتبارها فقط مسألة نمط سكنى لايصلح فيزيقيا ومعماريا وبيئيا للسكن ، وإنما بوصفها أيضا قضية نوعية حياة تهم قطاعا كبيرا من سكان المجتمع المصرى ، يمثل مايقرب من الخمس ، ويبلغ حوالى ٤٦٪ من سكان إقليم العاصمة .

وعلى ضوء كونها تتعلق بالبشر ، فإن البعد الاجتماعى يمثل محورا لايمكن تجاهله فى تشكيلها ، حيث تتضافر البنية الاجتماعية مع النمط العمرانى العشوائى لتفرز نوعا من الخلل أو الاضطراب الذى ينتهى إلى نشأة تلك المناطق واستقرارها ، واتساعها حجما وحيزا وسكانا .

كما أن الرؤية الاجتماعية لظاهرة العشوائيات تصحح كثيرا من التناول الجزئى المتبع فى دراستها ، ومن ثم تساعد تلك الرؤية على توافر تشخيص واقعى للظاهرة ، يسهم فى التخفيف من حدتها ، وذلك من منطلق أن التشخيص الجيد لأى من ظواهر المجتمع – وبينها ظاهرة العشوائيات – يعد نقطة الانطلاق الحقيقية نحو الفهم الصحيح والإدراك الشامل لكافة جوانب الظاهرة ، ومن ثم الوقوف على الطريق العلمى لتصور إمكانية اقتراح الحلول المناسبة المطروحة لمواجهتها .

وفى حالة اقتراح بدائل مختلفة للتعامل مع ظاهرة العشوائيات – سواء بالتطوير أو الإزالة أو الإحلال التدريجى – فإن الأمر يتطلب الوعى الكامل بأنه من الصعب تصور وجود نمط واحد أو حتى متقارب لهذه المناطق العشوائية ،

سواء من حيث الحجم ، أو عدد السكان ، أو نمط الحياة بها ، وإنما يشهد الواقع أنماطا متعددة ومتنوعة وشديدة التباين ، لكل منها سماته وخصوصيته التى تميزه عن غيره من الأنماط .

أولا : منهجية البحث وتنقسم إلى :

١ - الهدف العام للبحث

فى إطار هذا الطرح لقضية العشوائيات كان التفكير فى اقتراح مشروع بحثى يتناول دراسة تلك الظاهرة علميا وعلى المستوى القومى ؛ من أجل التقصى الواقعى والعلمى لجذورها ، والبحث عن مسبباتها وتحليل آثارها .

ويتحدد الهدف العام للبحث فى إخضاع ظاهرة العشوائيات بالمجتمع المصرى للدراسة العلمية ؛ سعيا وراء تحليل أسباب تكونها ، والتعرف على أنماط تواجدها ، والكشف عن أساليب الحياة بها ، وطرح أهم البدائل لمواجهتها ، ويتم ذلك كله فى ضوء رؤية اجتماعية للظاهرة .

وتجسد هذا الهدف العام فى مجموعة أهداف تفصيلية ، اهتم كل منها ببعد رئيسى للظاهرة محل البحث ، وذلك على النحو التالى :

أ – البحث فى الأسباب الواقعية التى أدت إلى نمو المناطق العشوائية على اختلافها ، وذلك مرورا بتاريخ تشكل هذه المناطق على المعمور المصرى فى ضوء سياق اجتماعى ، واقتصادى ، وعمرانى مميز .

ب – تنميط المناطق العشوائية طبقا لمعايير منضبطة وشاملة ومنبثقة من واقعها الاجتماعى ، الذى يكشف عن تعدد أنماطها للدرجة التى يصعب معها رؤية العشوائيات فى ضوء منظور محدد .

جـ – دراسة نوعية الحياة لسكان المناطق العشوائية وفقا لأنماطها المتباينة ،

واعتمادا على التحليل الكيفى للظاهرة ، الأمر الذى يتطلب رصد الأساليب المجتمعية التى يتكيف بمقتضاها السكان لهذه المناطق وفقا للوعاء الثقافى المحيط بها .

د - اقتراح بدائل لمواجهة الظاهرة العشوائية ، والتى يسعى بعضها إلى ترقية نوعية الحياة (وليس إزالة هذه المناطق) ، أو ماتحاوله البدائل الأخرى من الحد من زيادة هذه المناطق وتفاقم حدودها .

٢ - المتغيرات الحاكمة

بين أهداف أى بحث وفروضه أو تساؤلاته يمكن رصد مجموعة من المتغيرات الحاكمة للتعامل مع قضية البحث ، وهى تعد فى ذات الوقت بمثابة مفردات الظاهرة محل البحث ، ألا وهى الظاهرة العشوائية . ويمكن تحديد المتغيرات على النحو التالى :

- المكان : وهو ليس حيزا بالمعنى الجغرافى الفيزيقى فقط ، وإنما يتحدد مضمونه اجتماعيا واقتصاديا وإيكولوجيا أيضا .
- السكان : وذلك بما يتصفون به من : حجم ، وكثافة ، وتوزيع ، وخصائص نوعية .
- المسافة الاجتماعية : وهى تلك التى قد تسبب اندماجا وتآلفا بين سكان هذه المناطق ، وقد تؤدى أيضا إلى الانفصال والتباعد عن المجتمع .
- المسكن : ورغم أنه لا يجسد وحده كل جوانب القضية ، إلا أنه يجسد بؤرة الاهتمام التى ترى من خلالها المشكلة .
- أسلوب الحياة : وهو يكشف - بوضوح - عن نمط التعامل اليومى مع هذه المناطق ، ويظهر البنية الثقافية لسكانها .
- اقتصاديات المنطقة العشوائية : ويمكن رؤيتها فى ضوء القاعدة الاقتصادية

للمنطقة ، والتركيب المهنى للسكان ، ومجالات الاستثمار ... إلخ .

- العلاقات المكانية/الاجتماعية : وهى تجسد - بوضوح - النسق الإيكولوچى للمكان ، ومماينسجه من شبكة علاقات تبادلية بين المكان وساكنيه .
- الهجرة : ويعتبر البعض هذا المتغير بمثابة المصدر الرئيسى الذى يغذى هذه المناطق بوافدين جدد .
- المرافق والخدمات : وهى مؤشر - ضمن مؤشرات عديدة - للدلالة على وصف المنطقة بالعشوائية .
- التخطيط العمرانى : وهو الإطار الذى يراه البعض بمثابة السياج الذى يحول - إذا كان فعالا - دون ظهور هذه المناطق .

٣ - القضايا المنهجية الاساسية

وقد تناول البحث خمس قضايا منهجية هامة فى طرحه لظاهرة العشوائيات : الأولى : ظاهرة العشوائيات فى المجتمع المصرى (تاريخ النشأة والنطاق العمرانى) . وتناولت الثانية التشخيص الواقعى لظاهرة العشوائيات . بينما أوضحت القضية الثالثة صور العشوائيات وأنماطها . وأشارت القضية الرابعة إلى المضمون الاجتماعى الثقافى للعشوائيات . واهتمت الخامسة بإبراز آليات التكيف وصور الانحراف بالعشوائيات .

ثانيا : ظاهرة العشوائيات فى المجتمع المصرى (تاريخ النشأة والنطاق العمرانى)

١ - تاريخ النشأة والنطاق العمرانى

فى هذا الإطار ركز البحث على نشأة العشوائيات فى المجتمع المصرى منذ القرن التاسع عشر ، حيث تطورت المدن المصرية تطورا سريعا وبمعدلات عالمية ، استحق أن يطلق عليه (الانفجار الحضرى) ، ولم يرتبط هذا الانفجار فى النمو

الحضرى بتغير فى البنية الاقتصادية كما حدث فى الغرب ، ومع اختلال عمليات التنمية والتحديث بين ريف تلك البلاد وحضرها ازدادت فجوة التقدم بينهما ، وتدهورت أوضاع الريف ، فكانت المدينة بؤرا لجذب السكان الريفيين .

وفى التأريخ للعشوائيات نجد أن "الجبرتى" يصف سكان المناطق العشوائية فى القرن التاسع عشر باسم (المساتير) . وتشير بعض الدراسات التاريخية إلى أن العشوائيات ظهرت نتيجة لحركة التطور التى سعى بها الخديوى إسماعيل إلى تجديد الطرق بالقاهرة ، فاستتبع شق طرق جديدة هدم منازل كثيرة من التى كانت تعترض هذه الطرق ، مما اضطر سكانها (و معظمهم من الفقراء) إلى النزوح إلى مناطق أخرى بأطراف القاهرة ، وبنوا أكواخا وأكشاكا كانت نواة حقيقية لظهور العشوائيات فى المجتمع المصرى ، ولجأ البعض إلى الإقامة فى منطقة الجبانات (المقابر) .

ويؤرخ لنشأة الأحياء العشوائية فى القرن العشرين بفترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، فلم تكن مصر قبل هذه الحرب تعانى من مشكلة سكانية ، فكان هناك توازن بين القدرة الاقتصادية للفئات والطبقات الاجتماعية المتنوعة وبين ماتتحمله كل فئة من إيجاد مايناسبها من مسكن . ومع نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩) ، واختفاء الأسمنت وحديد التسليح ، توقفت حركة بناء مساكن جديدة ، واستغل الملاك هذه الظروف . ومع تدهور النشاط الاقتصادى وازدياد حركة الهجرة إلى المدينة بدأ ظهور المناطق العشوائية منذ عام (١٩٥٠) . فقد شكلت أفواج المهاجرين إلى المدن الكبرى – وخاصة القاهرة – ضغطا على العاصمة ، فظهرت التعديات على الأراضى الزراعية لإقامة مساكن جديدة تستوعب هؤلاء المهاجرين ، وكانت "عزبة الدقى" أقدم أشكال النمو العشوائى فى مصر ، وكذلك عشش الترجمان التى تمت إزالتها حاليا .

ومع تدهور البنية العمرانية الحضرية فى بداية الستينيات ظهرت مشكلة الإسكان بصورة عامة ، حيث بدأت الهوة تتسع بين الطلب على المساكن والمعروض منها بسوق الإسكان ، ومن ثم لجأت الدولة إلى إنشاء الإسكان الشعبى ، والذى انتشر فى أنحاء القاهرة لحل مشكلة الإسكان فى الستينيات ، وأضحى إسكانا متخلفا فى السبعينيات ، ويمثل الآن بؤرا لمناطق متخلفة تنشأ حوله .

٢ - النطاق المكانى - الإيكولوجى للعشوائيات

وفقا لبيانات تعداد ١٩٩٦ تنتشر المناطق العشوائية فى مصر كلها بنسب متفاوتة ، باستثناء محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد ، ويبلغ عدد المناطق العشوائية بالقاهرة ٦٨ منطقة عشوائية ، والإسكندرية (٦٩) ، وقنا (٦٧) ، والجيزة (٣٧) ، والغربية (١٣) منطقة عشوائية .

وتشغل هذه المناطق حيزا من الأرض يبلغ ٣٤٤ كم ، ويقطنها مايقرب من ١٢ مليون نسمة حتى عام ١٩٩٦ . أما إقليم القاهرة الكبرى فتظهر الإحصاءات أن نسبة الوحدات السكنية التى أنشئت بدون ترخيص أو فى مناطق لايسمح فيها بالسكن أصلا حوالى ٨٤٪ من جملة الإنشاءات من بداية السبعينيات وحتى عام ١٩٩٦ .

ويعبر المسكن (الوحدة السكنية) داخل المناطق العشوائية عن طبيعة مستخدميه ، فهم يحملون تراثهم الثقافى الخاص ببيئاتهم الأصلية الريفية معهم إلى الحضر ، فيبنون عششا وحظائر وأفرانا مماثلة لما تركوها فى بيئاتهم الأصلية .

وتتراوح مساحات الوحدة السكنية مابين ٤٠ و ٦٠ مترا مسطحا ، وتختلف حالات المبانى من مكان لآخر داخل المنطقة العشوائية ، فالمبانى الجيدة

تتركز فى الشوارع والطرق الرئيسية ، بينما تنتشر المبانى ذات الحالة المتوسطة والرديئة فى الشوارع الداخلية . ومساكن المناطق العشوائية تتميز بعدم الارتفاع ، وتختلف معها مواد البناء ، وإن كان معظمها يبدأ باستخدام مواد أولية كالطوب اللبن وأسقف الصفيح أو الخشب أو الكرتون ، إلا أن هناك وحدات سكنية تستخدم فيها الطوب والأسمنت والحديد المسلح .

وتدل الإحصاءات على أن ٤٠٪ من مبانى القاهرة المخصصة للسكن آيلة للسقوط ، وهناك مئات الآلاف من أوامر الإخلاء الإدارى التى صدرت من الجهات المختصة ، وبقيت دون توفير المساكن المناظرة ، الأمر الذى جعل السكان يلجئون إلى سكنى المساجد والمبانى الأثرية والمقابر والخيام .

وفى محاولة لحل مشكلة تهدم المساكن القديمة قامت الدولة ببناء مناطق خاصة بالإيواء ، إلا أنها تفتقد للمواصفات الفنية والشروط الصحية . فمواد البناء الرديئة وتعطل المرافق الأساسية الحيوية بالمنطقة هى من السمات الأساسية فى مساكن الإيواء التى تتخذ أشكال حجرات من الخشب "أكشاك" ، أو بلوكات أسمنتية من دور واحد ، أو بلوكات من دورين أو عدة أدوار ، وفى كل الحالات يتدخل السكان بالبناء أو التعلية أو الاستبدال ، كما حدث فى مناطق الخيام المعدة على أنها مناطق إيواء من الدولة ، فاستبدلها السكان بعشش من مخلفات البناء ؛ متعللين أن الخيام عرضة للاشتعال .

٣ - الآثار المترتبة على نشأة العشوائيات

فى هذا الجزء أجمعت معظم الدراسات الخاصة بالعشوائيات على أن الهجرة الريفية هى أحد أهم أسباب تكون تلك المناطق ، فالمدن تتركز فيها الصناعات وقطاعات الخدمات والتجارة الواسعة ، وهى قطاعات تكون دائما فى حاجة ماسة إلى مزيد من الأيدى العاملة لتوسيع أنشطتها وفعاليتها .

وتشير الإحصاءات إلى أن هناك آثارا سلبية لكل من الهجرة وسكنى العشوائيات معا ، فالحالة التعليمية للمهاجرين تغلب عليها صفة الأمية ، فما يقرب من نصف سكان العشوائيات من المهاجرين أميون ، فى حين تصل نسبة من أكملوا تعليمهم العالى بين سكان العشوائيات إلى ١٪ من إجمالى المهاجرين المقيمين بالمناطق العشوائية .

ويعانى سكان العشوائيات من الأوضاع الصحية السيئة ، حيث تنتشر الأمراض الناجمة عن ضيق المساحة السكنية وتلاصق المبانى ، وعدم تجدد الهواء ، مما يسهم فى انتشار أمراض : بعضها ناتج عن الحالة الفيزيقية للمسكن ، وبعضها الآخر ناتج عن التلوث الناتج عن عدم النظافة ، والبعض الثالث نتيجة العمل فى مهن معينة كجمع القمامة ، والعمل فى مصانع الأكياس والبلاستيك ، وبالتالى صارت المناطق العشوائية مرتعا لأمراض السل الرئوى ، والأنيميا ووفيات الأطفال ، والسرطان ، وهى أمراض ناجمة عن سوء أوضاع المعيشة .

وإذا كان هناك اهتمام من الحكومة بساكنى العشوائيات ، فيجب أن يوجه أو ينصب على التطوير الحقيقى الذى يشعر به ساكنو العشوائيات ، والذى يغير من أوضاعهم السكنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية ، ومن ثم تظهر آثار هذا الاهتمام أو التدخل الحكومى ، بدلا من اقتصار هذا التدخل فقط على حالات العنف والإرهاب ، وفى حالات الانتخابات السياسية ، حيث يزداد الاهتمام بسكان المناطق العشوائية ، وتكثر زيارات المسئولين والمرشحين للمناطق العشوائية ، ليس بهدف خدمة سكانها وحل مشاكلهم ، وإنما بهدف ضمان الحصول على أصواتهم الانتخابية ، وبمجرد انتهاء الانتخابات ينتهى اهتمام المرشحين المسئولين بسكان هذه المناطق .

ثالثا : التشخيص الواقعى لظاهرة العشوائيات

لكى يكون هناك تشخيص واقعى لظاهرة العشوائيات لابد من التعرف على الأبعاد المختلفة التي تؤثر على هذه الظاهرة ، والمتمثلة فى التعدى ووضع اليد الذى يقوم به سكان المناطق العشوائية على الأراضى الزراعية والصحراوية المملوكة للغير ، وكذلك التعرف على التخطيط العمرانى لهذه المناطق ، وقاعدتها الاقتصادية .

١ - التعدى ووضع اليد

على الرغم من أهمية عملية التعدى ووضع اليد كآلية هامة فى تكوين تلك المناطق ، فإن الإحصاءات الرسمية لم تهتم برصد مناطق وضع اليد أو التعدى من حيث المساحة ، ولكنها اكتفت فقط برصد عدد المناطق العشوائية ، كما لم تهتم بتحديد ما إذا كانت هذه المناطق تمثل تعديا على الأراضى المملوكة للدولة أو الأفراد ، كما لم تهتم بحصر مساحة المناطق التى تمثل تعديا على الأراضى الزراعية أو الصحراوية .

وقد ظهرت فى مصر حركة لاحتلال الأراضى المملوكة للدولة فى السنوات الأخيرة لا مثيل لها ، ويمثل هذا الأسلوب فى الاستغلال العقارى نسبة ٢٠٪ من الإسكان العشوائى . ومن الأمثلة التى تمثل تعديا على الأراضى الزراعية مثال أحياء دار السلام والبساتين ، فهى أحياء نشأت على أرض زراعية ممنوع البناء عليها . ومن أمثلة التعدى على أملاك الدولة مثال حى كفر العلو المحصور داخل المنطقة الصناعية بحلوان .

وفى هذا السياق ، تجدر الإشارة إلى أن ظروف الأمر الواقع تلعب دورا فى دعم وانتشار الأحياء العشوائية ، حيث يتجمع السكان فى منطقة ما – مثل منشأة ناصر – بوضع اليد ، وما تلبث الدولة أن تصدر بشأنها القرار الوزارى

(رقم ٦٢٨ لعام ١٩٧٠) بغرض تحويلها إلى شياخة تتبع قسم الجمالية ، كذلك بالنسبة لمنطقة الأباجية ، حيث نزح السكان إليها ، ووضعوا أيديهم ، وأقاموا فيها مساكن ، مما دفع الحكومة إلى الاعتراف بها وإصدار القرار الوزارى (رقم ١١٠٠ لسنة ١٩٦٩) بشأن تحويلها إلى شياخة ، بل إن الحكومة أقامت فيها بعض المساكن الخاصة بموظفيها .

وبشكل عام ، فإن نظام وضع اليد يعتمد على الضعف أو الغياب التام لدور الدولة فى مواجهة هذه الظاهرة ، إذ يقوم واضعو اليد بوضع لافتة تفيد حيازتهم للمنطقة ، وغالبا ما يحصنون أنفسهم بمجموعة من محترفى الإجرام ؛ ليدافعوا بهم عن مناطق نفوذهم عند الضرورة . هذا وقد صدر القانون رقم ١٤٣ لعام ١٩٨١ والذى يجرم وضع اليد على الأراضى الصحراوية بعد زيادة حالات التعدى ، ومع ذلك فالتعديات مستمرة وقائمة .

وما يزيد من سهولة الاستيلاء من قبل واضعى اليد على الأراضى تعدد الجهات التى تحكم أملاك الدولة والتنازع فيما بينها ، ومن الأمثلة على ذلك عزبة الهجانة بطريق السويس الصحراوى ، والتى كانت محل النزاع بين شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير والقوات المسلحة . وحسم النزاع بالقرار الجمهورى رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٢ لصالح القوات المسلحة ، بعد أن كانت المنطقة متضخمة وتصعب إزالتها .

وعلى الرغم من أن هناك اعتقادا بأن أحياء واضعى اليد هى أحياء مؤقتة ، لكن فى الحقيقة أن هذه الأحياء قد وجدت لتظل قائمة ، وأنها تتخذ بمرور الأيام وجودا دائما .

٢ - *النسق التخطيطى العمرانى*

يمكن أن ينطبق القول على المسكن العشوائى بأنه عمارة بلا معماريين ، وتخطيط

بلا مخططين . فهذا الإسكان غير الرسمى أقامه أفراد لديهم أموال محدودة ، ونادرا ما يبنى المسكن دفعة واحدة ، بل على عدة مراحل حسبما يتوافر التمويل .

ويقوم المالك – فى أغلب الأحيان – بتصميم المبنى والاستعانة بالحرفيين فى المنطقة لإكمال البناء (نجارة ، حدادة ، سباكة ... إلخ) .

وينصب الاهتمام الأكبر فى توزيع استعمالات الأرض بالمناطق العشوائية على الوصول إلى أقصى استغلال لكل متر مربع من الأرض المتاحة للبناء بغرض السكن . ونظرا لذلك فإن الشوارع الداخلية بالمنطقة العشوائية عبارة عن فراغ طولى ملتوى ، ومجموعة من الحوارى الضيقة التى تربط المساكن العشوائية بعضها ببعض ، الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة حركة وسائل المواصلات الداخلية .

هذا بالإضافة إلى تداخل مواقع الأنشطة – سواء التجارية أو الصناعية – مع المناطق السكنية ، وهى غالبا محلات تجارية وورش حرفية وصناعات يدوية ، وعادة ما تقع فى الأدوار السفلى من المساكن ، علاوة على عدم وجود احتياطات لمواجهة المشاكل التى تنتج بالمنطقة كالحريق وخلافه .

وتنقسم شبكة الطرق بالمناطق العشوائية إلى طرق رئيسية ، وطرق داخلية : فالقسم الأول هو الطرق الرئيسية ذات حالة متوسطة ، فهى ترابية ممهدة ، وبدون أرصفة جانبية ، والمبانى تحدد معالم الطرق بها . أما القسم الثانى فهو عبارة عن طرق ثانوية ضيقة للغاية بعضها لا يزيد عرضه على مترين فقط ، وهى طرق ترابية ، وبعضها عبارة عن أرض طينية غير ممهدة ، ومغلقة النهايات .

والمناطق العشوائية أكثر حرمانا – بالمقارنة بالمناطق الاخرى – من المرافق

العامة ، إضافة إلى عدم توافر الخدمات ، باستثناء ما شيده الأهالى أنفسهم من كتاتيب ومساجد ومدارس ومراكز صحية ومحلات تجارية لسد حاجاتهم اليومية . كما أن بناء المساكن بصورة متلاصقة يمنع عنها التهوية والإضاءة ، والشوارع ضيقة مظلمة ورطبة نتيجة هذا الضيق ، مع عدم وجود صرف صحى ، مما يجعل منها مناطق غير صحية .

وعلى النقيض ، فقد ساعد التركيب العمرانى للمقابر المصرية على انتشار ظاهرة سكنى المقابر ، حيث أشارت نتائج تعداد ١٩٩٦ إلى وجود نحو ١٨٠٥ أسرة تقيم فى أحواش المدافن ، حيث إنها تتميز بالامتداد الأفقى الكبير ، والتخطيط الهندسى الكامل ، فشوارعها متسعة ومستقيمة ومتعامدة على بعضها البعض . ويتكون حوش المقبرة من حجرتين أو أكثر ومطبخ ودورة مياه ومنطقة الدفن ، وهى غير مسقوفة ، وتتميز الغرف بالاتساع وبها المياه والكهرباء ، فضلا عن المسطحات الخضراء . وبذلك أصبحت المقابر – بما تتمتع به من تخطيط عمرانى – محط جذب للسكان الذين لم يجدوا لهم مسكنا .

ورغم عدم اعتماد المناطق العشوائية على التخطيط العمرانى فإنها أنشئت حيث توجد المياه . وليس فقط شبكة المياه العامة ، ولكن أيضا مياه الترع والآبار . أما بالنسبة للكهرباء ، فهى ليست بالأهمية ، حيث يمكن للسكان الاعتماد على الكيروسين للإنارة ، كما يمكنهم الاعتماد على الخزانات الأرضية كبديل للصرف الصحى . ولقد اعتاد سكان هذه المناطق البقاء سنوات طويلة بدون هذه الخدمات . وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة المساكن المتصلة بالشبكات العامة فى الإسكان العشوائى أقل بكثير من مثيلاتها فى الإسكان الرسمى .

ولكى يستدل على حجم ظاهرة انتشار السكن العشوائى غير المخطط ،

والذى يفتقد لأى نسق تحليلى ، فيذكر أن عدد الوحدات السكنية المقامة خلال العام الواحد يمكن تقسيمها إلى ٨٠٪ إسكان عشوائى ، و ٢٠٪ إسكان رسمى منها ١٥٪ إسكان قطاع خاص ، و ٥٪ فقط إسكان حكومى وتعاونى .

من هنا يتضح مدى مساهمة هذا القطاع الإسكانى غير المخطط فى حل أزمة الإسكان ، رغم كل ما يحيط هذا الإسكان من سلبيات عديدة ، إلا أنه فى نهاية الأمر يعد بمثابة الملاذ الأخير للفقراء ومحدودى الدخل .

٣ - القاعدة الاقتصادية الهشة

تعتمد المناطق العشوائية – بشكل أساسى – على القاعدة الاقتصادية للمدينة ، فهذه المناطق يتوقف بقاؤها واستمرارها على حجم ماتمدها به المدينة من سلع وخدمات . ويرتكز البناء المهنى لسكان تلك المناطق على الأعمال الطفيلية التى تتطلب حدا أدنى من المهارة والتدريب ، فينخفض بذلك متوسط الدخل إلى الدرجة التى يكاد لا يلبى فيها الاحتياجات الأساسية للإنسان ، حيث يفتقر هؤلاء السكان للمؤهلات الفنية اللازمة للأعمال الصناعية ، فيضطرون للالتحاق بالأعمال اليدوية فى المشروعات الصغيرة ، أو أعمال الخدمات ، أو البيع المتجول . ومن أكثر الأعمال التى يقوم بها هؤلاء السكان هى الأعمال المعمارية ، وأعمال البيع والنقل ، بالإضافة إلى أعمال الخدمات الخاصة .

وتشكل البطالة إحدى المشكلات الرئيسية التى تعانى منها المناطق العشوائية . وتتخذ البطالة فى هذه المناطق سمات ربما تكون مختلفة نسبيا عن مشكلة البطالة لدى باقى فئات المجتمع ، فهى فى هذه الأحياء تستند إلى عدم الانتظام فى العمل ، وهامشية العمل فى كثير من الأحيان ، حيث يعمل معظم السكان فى أعمال بسيطة ومؤقتة وغير منتظمة .

وجدير بالذكر أن نشير إلى أن السكان بما يتسمون به من خصائص متدنية اجتماعيا وثقافيا يساهمون فى تعزيز عدم القدرة على خلق قاعدة اقتصادية يعتمد عليها داخل هذه المناطق ، بالإضافة إلى افتقاد هذه المناطق للتخطيط العمرانى السليم الذى يجمع بين مناطق السكن والعمل فى ذات المكان بما لايتيح فرصة لمكان العمل ؛ نظرا لضيق المساحة وضيق الإمكانات .

رابعا : صور العشوائيات وأنماطها

النمط عبارة عن مساحة من الأرض جامعة مانعة ، يوجد بها عملية اختزال وموازنة وتشابه فى الخصائص والسمات . ويتميز النمط بأن له صفة التكرار والتميز فى آن واحد ، ولا يشترط فى النمط التجاور المساحى ، بل يركز على التشابهات ، وإن تباعدت توزيعاتها . وعملية التنميط تعتمد على مجموعة من الصفات المتجانسة والمتسقة مع بعضها البعض .

وفى مجال دراسة صور للعشوائيات يثور تساؤل هام مؤداه : هل هناك تنميط لهذه الصور ، أم أن كلا منها يعتبر نمطا بذاته ؟ ويمكن القول إن صور العشوائيات تشكل كل صورة نمطا فريدا قائما بذاته بناء على الشكل العام .

وتعد محاولة تنميط المناطق العشوائية داخل المدن عملية بالغة التعقيد ، شديدة المحلية ؛ نظرا لوجود اختلافات شديدة وتباين فى السمات العامة لتلك المناطق . فعلى الصعيد العالمى ، وحتى على مستوى بلدان العالم الثالث ، نجد أن نمط سكنى المقابر يوجد فى مصر فقط ، وسكنى خانات القوافل القديمة فى عمان ، كما أن نمط سكنى الملاجئ التى تحتل أسطح العمارات لوحظ فى بيرو (الأزوتياAzoteas) ، ومعنى ذلك أن مثل هذه الأنماط تظهر على المستوى القومى فقط ، وليس على المستوى العالمى .

وتم تنميط الأماكن العشوائية فى مصر بناء على مجموعة من الأسس تتمثل فى عامل النشأة ، والشرعية (الشكل القانونى أو الرسمى) ، والالتحام الحضرى . ويمكن تقسيم المناطق العشوائية إلى قسمين : أولها المناطق العشوائية بفعل الزمن ، والتى تنقسم إلى إسكان رسمى وإسكان شبه رسمى ، وثانيها المناطق العشوائية منذ النشأة ، والتى تنقسم أيضا إلى إسكان رسمى (أكشاك الإيواء الحكومى) ، وإسكان غير رسمى (العشش والمقابر والمساجد وقوارب الصيد ... إلخ) ، وهذا التنميط يحتوى على الكثير من أشكال الإسكان العشوائى ، ويناسب التجمعات العمرانية فى البيئة المصرية ، وأن بعض الأنماط التى قد تظهر فى هذا التنميط قد تحتوى على أكثر من نمط فى وقت واحد ، ويتوقف ذلك على المساحة التى يشغلها النمط ، فمثلا النواة القديمة قد تضم بين أرجائها بعض العشش أو مساكن شعبية أو سكنى المخابئ والدكاكين والمساجد ، ونفس الأمر ينطبق على مناطق الزحف على الأطراف .

تشير الخريطة الإسكانية فى مصر إلى تنوع صور العشوائيات ، مع الوضع فى الاعتبار التنويعات الداخلية الخاصة بكل محافظة بناء على طبيعتها ، والنشاط الاقتصادى السائد فيها ، لذلك يمكن القول بأن السكن العشوائى يختلف فى صوره وأساليب بنائه وطبيعته ونوعية ساكنيه .

وفى إطار إيكولوچى فيزيقى يتخذ السكن العشوائى صورا متعددة منها : النويات القديمة ، والعشش ، والمقابر ، والأطراف المتريفة ذات الزحف على الأراضى الزراعية ، والمساكن الشعبية ، بالإضافة إلى بعض الأشكال الإسكانية المختلفة ، ويساعد التعرف على صور العشوائيات وأنماطها على معرفة النسق العمرانى ، والتى يمكن أن تبدو عليها تلك المناطق .

وسنعرض لبعض من صور هذه العشوائيات :

١ - النواة القديمة

تعد النواة القديمة للمدينة أحد أنماط السكن العشوائى داخل العمران الحضرى المصرى . وتعد النواة القديمة أحد الملامح الأساسية للمدينة المصرية بل والمدينة العربية . وتتميز النويات القديمة للمدن بنسيج تخطيطى يطلق عليه الكتل العمرانية التراكمية المتشابكة . والتى تبدو على شكل وحدة عمرانية مندمجة لايمكن فيها بيان الكيانات المستقلة للأحياء التى التصقت ببعضها البعض مكونة الهيكل العمرانى المندمج للنواة القديمة ، وتبدو فيها الطرق والشوارع على هيئة مسارات ملتوية غير منتظمة الاتجاه والطول والاتساع ، تتفرع منها الحارات الصغيرة والدروب والأزقة المسدودة . وتغلب على النواة القديمة الوظيفة السكنية ، وإن كانت الأنشطة التجارية التى توجد عادة أسفل المبانى السكنية تتركز على طول الشوارع الرئيسية والثانوية ، وتوابعها ، فتتناثر بصورة مفردة داخل الحارات . ويبدو الترابط والتفاعل الاجتماعى لسكان النواة القديمة فى إطار مجتمع الحارة الذى يتم التفاعل به فى إطار الجيرة والسوق والمقاهى ، وذلك على الرغم من التباين فى الشرائح الاجتماعية للسكان .

وقد مرت النواة القديمة للمدينة المصرية بعدة مراحل تطورية : حيث بدأت بمرحلة النشأة كنواة قديمة تمثل تراثا للماضى بكل ما تحتويه من خصائص كانت صالحة للوقت الذى أنشئت فيه من حيث ضيق الشوارع والحارات وتعرجها ، وظهور الأزقة والدروب والمبانى ذات المسقط الرأسى المنخفض والمشيدة من الحوائط الحاملة للأحجار والأسقف الخشبية ، وبحيث استطاعت فى هذه المرحلة أن تعنى باحتياجات ومتطلبات السكان .

ثم مرت بمرحلة التحضر التى شهدتها معظم المدن المصرية نتيجة للتوسع

الصناعى المركزى ، وظهور تيارات الهجرة من الريف إلى المدن . ومثلت أحياء النواة القديمة مناطق الاستقبال المفضلة لدى المهاجرين لملاءمتها لظروفهم الاقتصادية والاجتماعية . وإزاء المرحلة السابقة دخلت النواة إلى مرحلة التشبع والنزوح إلى الضواحى ، حيث يضطر السكان الأصليون بداخلها إلى النزوح لأطراف المدن ، يساعدهم فى ذلك أن الحياة داخل النواة القديمة وما حولها أصبحت مستحيلة ، ولا تناسب دخولهم ، وتتعاقب عليها أجيال من المهاجرين يحل فيها جيل قادم من الريف محل جيل نازح من الطبقة الوسطى الحضرية ، فيؤدى ذلك إلى تريف الحياة الحضرية بالنواة لسيادة خصائص مصادر السكان المهاجرين .

ومع استمرارية المرحلة السابقة – وهى مرحلة التشبع – تدخل النواة مرحلة التفكك والتدهور الحضرى ، حيث ترتفع أسعار الأراضى داخل أحياء النواة القديمة لأنها ستمثل منطقة وسط المدينة ، فضلا عن انخفاض القيمة الإيجارية للوحدات السكنية ، كما تشهد هذه المرحلة إخفاق جميع محاولات التحكم فى استخدام الأرض تحت وطأة الضغط السكانى المتزايد ، ومن سمات هذه المرحلة أيضا تهالك وتدهور وتهدم كثير من المنازل القديمة .

وعلى الرغم من طول المدة الزمنية التى يستغرقها تكون النواة القديمة داخل المرحلة السابقة ، فإنها ماتلبث أن تدخل مرحلة أخرى هى الإحلال والتجديد .

٢ - العشش

تعد العشش ومدن الصفيح حالة ترتبط بعدة معطيات قد تجعلها تنقلب من ظاهرة إلى مقياس ، فمدى انتشارها قد يكون مؤشرا أو مقياسا لقياس مجموعة

من المعطيات التى تميز أداء الدولة ، كما تعد العشش ومدن الصفيح تعبيرا مأساويا عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى تعمل داخل الكيان البشرى ، كما أنها تعبر عن أسوأ حالات الظاهرة الحضرية . وتعد العشش من ناحية المستوى العمرانى أدنى المراتب السكنية .

وابتداء من الستينيات ظهرت فى مصر تراكمات النمو السكانى فى المرحلة الانفجارية السكانية التى بدأت منذ عام ١٩٤٧ ، وظهر عجز سوق السكن عن الوفاء بمتطلباته ، ونجحت شريحة اجتماعية من التى تأثرت بالنمو السكانى المتراكم فى حل مشكلتها الإسكانية حلا فرديا بالسيطرة على أراضى المنافع العمومية ، وذلك فى غيبة القانون والهيئات التنفيذية لتكون فى النهاية تجمعات من العشش على نحو غير منتظم ، ومفتقر إلى الحد الأدنى فى مقومات السكن الملائم .

وغالبا ما تنشأ العشش فى المناطق الصناعية ، أو فى زمام الترع والمصارف ، أو على ضفاف نهر النيل ، أو على محاور السكك الحديدية ، أو فى المناطق الأثرية وأراضى الوقف .

وتتعدد أنماط العشش تبعا لمادة البناء ، حيث تبنى عادة من الخشب والكرتون أو الخرق أو الصاج أو الطوب اللبن ، وأحيانا تجمع ما بين القطع الخشبية القديمة والغاب ، وتارة أخرى ما بين الصفيح والكرتون ، وتارة ثالثة ما بين الصاج والخيش ، ويعكس تفوق أحد العناصر المكونة لمادة البناء الحالة الاقتصادية لسكان العشش .

وسكنى العشش والأكواخ لايوفر إلا قدرا ضئيلا من الخدمات والمرافق لسكانه بالمقارنة بالصور الأخرى من العشوائيات ، حيث إن السمة العامة تتمثل فى عدم وجود مياه شرب نقية ، وانعدام شبكات الكهرباء ، وعدم وجود صرف

صحى ، إلا أن السكان يحاولون التغلب على ذلك ببعض الطرق .

أما التركيب الداخلى للعشش ، فإن وحدات العشش تتراوح فى مساحتها بين النمط البسيط الفقير الذى يتكون من غرفتين منفصلتين ، والنمط البسيط الأكبر نسبيا الذى يتكون من ثلاث غرف صغيرة ومنافعها ، فضلا عن نمط أقرب إلى المسكن الريفى . وتتراوح مساحة العشة ما بين مترين فى العرض ومترين ونصف فى الطول ، وفى مناطق أخرى تزيد إلى ثلاثة أمتار ، ويمكن إضافة غرفة إضافية فى حالة الأسر كبيرة العدد . وهناك بعض الأسر تقسم العشة الكبيرة إلى نصفين : أحدهما للنوم ، والآخر للمعيشة ، وإن كان هذا ترفا لايحظى به الكثير الذين يجمعون ما بين النوم والطبخ والاستحمام والمعيشة فى نفس حيز العشة .

٣ - المقابر والأحواش

تعد المقابر إحدى المناطق الوظيفية بالمدينة ، والتى تقدم وظيفة دفن الموتى ، ولكن أن يزاحم الأحياء الموتى فى مناطقهم فتعد هذه ظاهرة فريدة لاتوجد فى أية مدينة فى العالم إلا فى مدينة القاهرة .

والوضع فى نمط سكنى المقابر يختلف عن مثيلة فى نمط سكنى العشش ، فقد قام **الأول** بالتعدى على صورة من صور استخدامات الأراضى تقوم بوظيفة صحية لدفن الموتى ، أما النمط **الثانى** فكان التعدى على فضاءات وأراضٍ تقوم بوظائف تكميلية ، مثل عمليات تطهير الترع والمصارف ، وأعمال صيانة السكك الحديدية ، والوقاية من حوادث القطارات .

ويمكن التمييز بين نمطين أساسيين من المقابر : فهناك مقابر الشواهد ، وهناك مقابر الأحواش ، ولعل التفنن فى الأخيرة فى المبانى والنقوش والاتساع هو الذى أغرى سكناها . وقد تم تقسيم المقابر الرئيسية المأهولة بالسكان –

والتى تمثل بؤرا عشوائية فى مدينة القاهرة من الناحية الجغرافية – إلى ثلاث مجموعات : أولاها مقابر جنوب وجنوب شرق المدينة ، والتى تعد أضخم متصل من المقابر ، وتضم جبانات : البساتين والتونسى ، والإمام الليثى ، والإمام الشافعى ، والسيدة نفيسة . وثانيتها مقابر وسط شرق المدينة ، وتضم من الجنوب إلى الشمال جبانات : باب الوزير والمجاورين ، والقرافة الشرقية للمسلمين ، وقايتباى ، والغفير ، وباب النصر . أما ثالثتها فهى الجبانات الحديثة التى تقع شمال شرق المدينة ، وتضم جبانات : مصر الجديدة ، وعين شمس ، ومدينة نصر ، وهى تمتاز بالتشتت وعدم الاتصال ، كما أن الغزو البشرى بها مازال محدودا للغاية .

ويضم إسكان المقابر بعض الصور الأخرى ، لعل أولاها هى المناطق السكنية المتداخلة مع الجبانات ، والتى نتجت عن الزحف العمرانى فى اتجاه المقابر والتداخل معها دون وجود فاصل واضح ، ويتضح ذلك فى مناطق القادرية ، وعرب قريش وعرب اليسار بميدان السيدة عائشة ، وكذلك منطقة باب الوزير ، والبساتين ، فضلا عن جبانات باب النصر والتى التفت حولها الأحياء السكنية واحتوتها تماما . أما ثانيتها فهى صورة التجمعات السكنية داخل مناطق الجبانات ، وقد أنشئت هذه الجزر على المساحات الفضاء داخل الجبانات ، فضلا عن تحول بعض الجبانات فى الأعوام الأخيرة إلى مناطق سكنية ، وتحويل الأحواش بها إلى مساكن وتعليتها رأسيا والبناء فى الفراغات الواقعة بينها ، وتظهر هذه الجزر السكانية وسط المقابر (منطقة الإمام الشافعى حول المسجد ، ومنطقة التونسى والإمام الليثى ومنطقة سيدى عقبة والخارطة القديمة ومنطقة قايتباى وبرقوق) ، وقد ساعدها على ذلك تدخل الدولة بشكل مباشر فى إنشاء وحدات للتنظيمات السياسية داخل تلك المناطق ، إلى جانب

سرعة اندماج تلك التجمعات فى النسيج الحضرى عن طريق شبكة الطرق الحضرية والمواصلات العامة والمد بالمرافق العامة .

٤ - **الجيوب الريفية وسط التجمعات الحضرية المخططة**

أصبحت القرى التى تلاحمت مع المدينة فى نموها تجاه الخارج ضمن مناطق المدينة وجزءا من نسيجها العمرانى ، وأحد أنماط السكن العشوائى داخل المدن المصرية . غير أن هناك فرقا بين نمط سكنى متدهور يقوم على التحام القرى مع المدينة بفعل النمو العمرانى للمدينة والقرى فى وقت واحد ، مما يظهر الأطراف المتريفة من ناحية ، وبين نمط سكنى متدهور يقوم على ابتلاع (احتواء) المدينة للقرى بفعل نمو المدينة دون أدنى حركة عمرانية من تلك القرى من ناحية أخرى ، ومن ثم ظهرت النويات الريفية الحضرية والتى كانت سابقة للعمران الحضرى ومستقلة عنه تماما .

وهذا النمط من أنماط السكن العشوائى فى المدينة يعتمد فى ظهوره على دينامية احتواء المدينة للقرية وجعلها ضمن نسيجها العمرانى ، مع الوضع فى الاعتبار أن حركة النمو العمرانى للمدينة تتم بصورة مخططة وسريعة لتبتلع تلك القرى ، دون أن تنمو تلك التجمعات الريفية إلى أن تصبح جزءا من النسيج العمرانى الحضرى ، ولكن ذات واقع عمرانى يتميز بالانفرادية والانعزالية والازدواجية ، وعدم التوافق مع البيئة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها ، وإحساس سكانها بأنهم يعيشون على حواف الأحياء الراقية المخططة ، ولكن لديهم شعورا بأنهم منعزلون عنهم اجتماعيا وثقافيا .

وفى مصر لعبت عمليات تقسيم الأراضى وازدهار السوق العقارية – خاصة فى الضواحى – دورا فى ظهور هذا النمط من أنماط السكن المتدهور ، فازدهار السوق العقارية فى الربع الأول من القرن العشرين ، وتدفق رءوس

الأموال الأجنبية ، ومتانة مركز مصر المالى والاقتصادى شجع على إنشاء بعض الضواحى (المعادى ، ومصر الجديدة ، والدقى ، وحدائق القبة) ، وتصاعد حركة الإنماء العقارى داخل تلك الضواحى أدى إلى احتوائها لبعض الجيوب الريفية القديمة .

والشكل العمرانى لتلك الجيوب الريفية العشوائية داخل النطاق الحضرى هو عبارة عن جزر قروية تناضل من أجل البقاء ، كما أن الكتلة المبنية القديمة انتقلت من بيئتها الزراعية إلى بيئة سكنية محاطة بمبانى مدينة طاغية ابتعلت أراضيها الزراعية وقسمتها وحولتها إلى مبان .

وهناك صور أخرى للعشوائيات ، منها : الزحف على الأراضى الزراعية ، والإسكان الحكومى المتدهور (المساكن الشعبية) ، ومناطق وضع اليد ، مع وجود عدة أشكال أخرى منها : إسكان قوارب الصيد ، ومناطق الإيواء ، وإسكان الدكاكين ، وإسكان المخابىء ، وإسكان المساجد ، وإسكان مناور السلالم ، وإسكان الأسطح فى الأحياء الراقية ، وسكنى الوكالات القديمة .

خامسا : المضمون الاجتماعى الثقافى للعشوائيات

يساعد المضمون الاجتماعى الثقافى للعشوائيات على تحليل التفرقة بين الأحياء القديمة والأحياء المتدهورة والأحياء العشوائية ، نظرا للتداخل الشديد بينها فى التعريف ، كما يهتم بدراسة الفقر داخل هذه الأحياء ، وخاصة داخل الأحياء العشوائية مع مقارنتها بثقافة الفقر فى المجتمع المصرى ، وتوضيح لثقافة العشوائيات ومدى تطابقها أو اختلافها مع الثقافة العامة للمجتمع .

١ - التداخل فى المفاهيم

غالبا ما يحدث خلط يؤدى إلى تداخل المفاهيم ، فنستخدم الأماكن العشوائية

على أنها أحياء شعبية أو أحياء قديمة أو أحياء عشوائية ، لذا يجب التحديد للتفرقة بين الأحياء الشعبية القديمة والتى حققت الجانب الأكبر من نموها عبر قرون مضت ، وخلال مراحل معينة من تاريخها ، كانت تمثل هذه الأحياء مقرا للصفوات الحاكمة ، إلا أنها تعرضت للإهمال والتدهور الحضرى من ناحية ، وغزو فقراء المدينة لها من ناحية أخرى ، ووصلت أقصى درجات تدهورها خلال القرن العشرين .

أما العشوائيات – وغالبا ما يطلق عليها الأحياء المتخلفة – فهى أحياء حديثة النمو ، حققت الجانب الأكبر من نموها العمرانى بعد عام ١٩٦٠ ، وطابع هذا النمو هو العشوائية وسوء التخطيط ، ومعظمها يقع على أطراف القاهرة .

٢ - مفهوم ثقافة الفقر وارتباطه بثقافة العشوائيات

من الآراء التى اكتسبت شعبية واسعة ذلك الرأى القائل بأن هناك ثقافة فقر متميزة ذات صفات مشتركة ، بغض النظر عن المجتمع الذى يوجد فيه هذا الفقر . وتدين هذه الفكرة بوجودها – إلى حد كبير – لأعمال "أوسكار لويس" التى أجراها فى بداية الأمر على الأحياء المتخلفة فى مكسيكو سيتى ثم فى بورتوريكو ، ثم بين أبناء بورتوريكو الذين يعيشون فى مدينة نيويورك .

وقد ميز لويس بين الفقر وثقافة الفقر ، وحاول أن يفهم الفقر وما يصاحبه من سمات كثقافة ، فهو لا ينظر إلى الفقر كحالة اقتصادية ، وإنما كثقافة تنتقل بين الأجيال عن طريق التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة ، وفى ضوء هذا المفهوم لا ينظر إلى الفقر من خلال الحرمان الاقتصادى ، وإنما ينظر إليه كثقافة تساعد الفقير على التكيف مع ظروف الحرمان الاقتصادى .

ولعل ثقافة الفقر القاهرية لها بعض الخصوصية فى التعايش معها . فعلى مستوى التعليم تحاول الأسرة التكيف مع غلاء نفقات التعليم باللجوء إلى

مجموعات التقوية فى المساجد والكنائس كبديل للدروس الخصوصية . وفى العلاج تعتمد كثير من الأسر - وخاصة النساء فى شرائح الدخل المنخفض - على الوصفات الشعبية فى العلاج ، والاعتماد على العيادات والمراكز الصحية الملحقة بالمساجد والكنائس ، إضافة إلى اللجوء لنظام التأمين الصحى لأطفال المدارس .

إن أبرز ما يميز ثقافة الفقر فى المجتمع المصرى هو محاولة التعامل مع الوضع الاقتصادى المتدنى من خلال عدة أساليب تنتشر فى الثقافة التقليدية ، وخاصة بين النساء . فهناك "الجمعية الشهرية الدوارة" ، وهى الوسيلة التى من خلالها تحاول المرأة توفير نفقات المعيشة بشكل أقرب إلى الاستدانة الجماعية بصورة من الصور ، وكذلك تعتمد الأسر الفقيرة على مساعدات أهل الخير .

العشوائيون وثقافة العشوائيات

لقد تم تصنيف نصف القاهرة والجيزة والمناطق المجاورة حتى أوائل التسعينيات مابين مناطق فقيرة ، وفقيرة جدا ، ولا غرابة فى ذلك فملايين القاهريين استغرقهم البحث عن لقمة العيش والمسكن والملبس حتى أصبحوا جزءا من اقتصاد ومجتمع العشوائيات ، ولهذا يجد القاهريون أنفسهم أمام خيارين : إما أن يزيدوا من موارد دخلهم ، وإما أن يقللوا من استهلاكهم . وهكذا يضطر الرجال إلى المكوث ساعات أطول بالعمل ، كما تضطر النساء والأطفال إلى العمل أيضا ، ويلجأ بعضهم إلى بيع متعلقاتهم الشخصية ، فى حين يلجأ البعض الآخر للتسول أو الدعارة .

ولضغط نفقات المعيشة يلجأ البعض للعيش مع أقاربهم ، ويشترون الطعام ذا الجودة الأقل ، والملابس المستعملة ، كما يقومون بتقليل عدد الوجبات إلى

اثنتين وأحيانا واحدة ، ولقد أصبح هذا من الأمور المعتادة فى القاهرة ، كما فى نيودلهى ومانيلا ، وريودى جانيرو .

ومن السمات التى تميز هؤلاء استخدامهم لاستراتيجية الاستيلاء بطريقة غير ملحوظة على كل مايرونه حقا لهم ، فإذا ما أراد الفقير توفير الكهرباء سرقها من المحليات ، وإذا أراد رفع مستوى معيشته طالب رئيسه بعلاوة . وللهروب من ارتفاع الإيجارات نجد أن معظم النازحين وقاطنى المدن من الفقراء يقومون بالاستيلاء على بعض أراضى الدولة وبعض المقابر على حدود القاهرة ، ثم يقومون بإنشاء مجتمعات كاملة مستقلة بذاتها .

وفى مجال العمالة نجد الباعة الجائلين الذين يعتمدون فى رزقهم على الشارع ، وقد شغلوا الأرصفة فى مناطق مثل : الموسكى ، والحسين ، والسيدة زينب . وبذا اتسع مفهوم العشوائية لينضوى تحته ليس فقط الذين يتهربون من الضرائب أو اللوائح ، وإنما أيضا الذين يستفيدون من عائد بيع البضائع المهربة .

تحليل ساكنى العشوائيات فى ضوء ثقافة الفقر

يعرف ساكنو العشوائيات بأنهم سكان الأحياء المتخلفة العشوائية ، ويقيمون فيها منذ فترة طويلة ، بحيث شكلت الأسر فيها أجيالا متعاقبة ، عادة يمارس أرباب الأسر أعمالا هامشية (ساعى ، بائع متجول ، بائع أرزقى) ، وغالبا مايرتبط مكان السكن بمكان العمل .

ويمكن مقارنة ثقافة الفقراء بثقافة ساكنى العشوائيات من خلال تقسيم ساكنى العشوائيات إلى ثلاثة أنماط : النمط المرتفع ، وفيه يحصل السكان على قدر من التعليم المتميز ، وأحيانا يكون السكن فيه شقة مستقلة ، والزواج بواحدة

مع وجود تماسك أسرى ، ووجود علاقات اجتماعية ، واهتمام ببعض القضايا (لكنها لا تصل لحد المشاركة السياسية)، وهذا النمط للفقراء العشوائيين يدحض ماقال به أنصار المدخل الثقافى فى دراسة الفقر الذين يرون الفقراء كسالى لايتغيرون حتى لو تغيرت الظروف المحيطة بهم ، كما لا تتأكد فيه سمات ثقافة الفقر ، فلا توجد بطالة شديدة ، ولا قدرية ، ولا استسلام للواقع ، مع تماسك أسرى ، فلا هجر للزوجة ، ولا ممارسة عنف من قبل الرجال . أما أصحاب النمط المتوسط فهم حاصلون على قدر من التعليم المتوسط ، ويتنوع السكن بين المستقل والمشترك ، ويكون الزواج فى الغالب بزوجة واحدة ، وإن ارتفع عدد الأطفال فيه ، والإنفاق فيه غير محدد ، وتلعب المجاملات والمساندات الاجتماعية دورا فى هذا النمط . أما النمط المتدنى فالسكان عادة أميون يلجئون إلى الأعمال الهامشية ، وأحيانا يلجئون إلى الاقتراض ، ويسود بينهم الشراء بالتقسيط ، والمسكن غرف مستقلة ، أو بيت كبير مكون من عدة غرف ، مرافقه أحيانا مستقلة وأحيانا مشتركة . والعلاقات الاجتماعية مفتوحة جدا ، خاصة علاقات الجيرة بين النساء اللائى يقضين معظم الوقت فى الجلوس أمام المنزل وتبادل الحديث عن الجارات الأخريات ، وتلعب الإعانات والزكاة والمساعدات الخارجية والمعاشات وإسهامات أهل الخير دورا هاما فى هذا النمط .

وفى ضوء ماسبق ، طرح سؤال مؤداه : هل لساكنى العشوائيات ثقافة خاصة بهم ؟ والاجابة هى أن ساكنى العشوائيات هم جزء لايتجزأ من سكان المجتمع المصرى بثقافته العامة ، وأنه ليس بالضرورة أن يكون كل ساكنى العشوائيات فقراء ، وإذا كان البحث الحالى يدرس العشوائيين بصفة عامة ، ففقراء العشوائيات هم أولى بالدراسة .

سادسا : آليات التكيف وصور الانحراف بالعشوائيات

تناولت هذه القضية توضيحا لآليات التكيف ، وصور الانحراف داخل المناطق العشوائية من خلال بعدين : تناول الأول الظروف النوعية لانتقال السكان للإقامة فى هذه المناطق ، وأوضح الثانى نوعية الحياة فى المناطق العشوائية بين آليات التكيف وصور الانحراف .

١- الظروف النوعية لانتقال السكان للإقامة بالعشوائيات

تناول هذا البعد تأثير الهجرة الريفية الحضرية على نمو المناطق العشوائية ، وأن لجوء السكان إلى سكن المناطق العشوائية إنما هو انعكاس للأزمة الحضرية الناتجة عن التحضر السريع ، ويعزز ذلك بعض الأمثلة فى دول العالم والدول العربية التى لعبت فيها الهجرة الريفية الحضرية دورا فى نشأة العشوائيات تساندها عوامل أخرى ، مثل تهالك الأبنية القديمة والآيلة للسقوط .

أما بالنسبة لمصر ، فقد شهدت خلال الستينيات تغيرات اقتصادية بفعل اتساع حركة التصنيع ، وتحسن البنية الأساسية والظروف المعيشية فى المدن ، الأمر الذى أدى إلى تزايد تيار الهجرة من الريف إلى الحضر بحثا عن فرص العمل والخدمات . وصاحب هذا التيار تهجير سكان مدن القناة بعد نكسة ١٩٦٧ ، ونتيجة لعدم توافر الإمكانات الإسكانية والمالية لاستيعاب هذه الأعداد اضطر الكثير منهم إلى اللجوء إلى أطراف المدن لبناء مساكنهم بأنفسهم .

ومع منتصف السبعينيات ، وفى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وظهور مناطق صناعية وتجارية جديدة على محاور الاتصال الرئيسية بين المراكز الحضرية الكبرى ، مثل القاهرة والاسكندرية من ناحية ، وبين المدن المتوسطة من ناحية أخرى ، جذبت تلك المناطق أعدادا هائلة من العمالة الريفية لم يستطع القطاع الصناعى استيعابها ، مما أدى إلى ظهور القطاع الاقتصادى

الهامشى ، حيث لجأ هؤلاء النازحون إلى إقامة تجمعات عشوائية على أطراف المدن ، والاشتغال بالأنشطة الاقتصادية الهامشية فى تلك الأماكن .

ولقد كان لسياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية فى فترتى الثمانينيات والتسعينيات انعكاساتها السلبية مما أحدثته من اختلالات واضحة فى توزيع الدخول وزيادة نسبة الفقراء والمعدمين ، وانعكس تأثير انخفاض معدل الاستثمار العام على تأخر ترتيب مشكلة الإسكان فى سلم الأولويات العامة ، وكان الأمل معقودا على القطاع الخاص لحل مشكلة الإسكان ، غير أنه تقاعس عن القيام بهذا الدور ، ومن جانب آخر أدى تقلص دور التخطيط العمرانى إلى انتشار السكن العشوائى ، حيث اصطدمت عملية التخطيط العمرانى فى مصر بغياب منهج متكامل للتنمية العمرانية بالاتجاه الرسمى للدولة نحو إنشاء العديد من المدن الجديدة التى لم تجتذب إلا عددا محدودا من السكان . وكذلك تمويل الإسكان المتوسط والفاخر والذى لا يسد احتياجات الشريحة الكبرى من المجتمع ، وهى شريحة محدودى الدخل . ومن ثم فقد لجأت بدورها إلى البديل المتاح أمامها ، وهو إقامة السكن العشوائى الذى يناسب ظروفها الاقتصادية ، حيث يبلغ متوسط ما تدفعه الأسرة للإيجار فى المناطق العشوائية إلى ما لا يتجاوز ٣٠٪ من دخلها ، فى حين يتجاوز القسط الشهرى للوحدة السكنية فى نمط الإسكان منخفض التكاليف الذى أقامته الدولة لمحدودى الدخل سبعين جنيها شهريا ، ومن ثم فالإسكان العشوائى فى قلب المدن أو على أطرافها يقدم بديلا أكثر ملاءمة بالمقارنة بما تقدمه الدولة .

٢ - نوعية الحياة بين آليات التكيف وصور الإنحراف

أجمعت الدراسات التى تناولت قضية العشوائيات إلى تدنى نوعية الحياة لدى سكان المناطق العشوائية ، وهناك العديد من المؤشرات التى تسهم فى تشكيل

هذا التدنى ، مثل : البيئة الفيزيقية ، والمسكن ، وحجم الأسرة ، والمستوى التعليمى ، والنسق المهنى ، والدخل ، ودرجة التماسك الاجتماعى ، ودرجة الإحساس بالرضا . وسنعرض لبعض من هذه المؤشرات .

أ - البيئة الفيزيقية

ساد الحديث عن المناطق العشوائية باعتبارها غير مخططة عمرانيا ومحرومة من الخدمات والمرافق الأساسية - كهرباء وصرف صحى - وشوارع ضيقة للغاية ، فهى بمثابة حارات أو دروب أو أزقة ضيقة ، مما يؤدى إلى صعوبة دخول المواصلات العامة بها ، وهذا النمط الفيزيقى يمكن أن يجعل منها بيئة خصبة للانحراف بصوره المختلفة من ارتفاع لمعدلات الجريمة ، وإيواء الخارجين على القانون ، إلى جانب الاتجار فى المخدرات وتعاطيها .

ب - المسكن

كانت السمة الغالبة لمساكن المناطق العشوائية هى تدن فى تلك المساكن ، حيث لا تخضع فى بنائها لأى نوع من التخطيط أو التنظيم ، وتتباين بشدة فى مواد البناء المستخدمة ، كما أن تلك المساكن تتفاوت من حيث المساحة ، ومدى توافر الخدمات بها ، إضافة إلى التكدس السكانى ، وارتفاع معدل التزاحم داخل المسكن ، وانتشار ظاهرة السكن الشرك . ولا شك أن افتقاد الأسرة خصوصيتها واستقلالها يؤدى إلى كثير من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بتنشئة الأبناء ، وتشجع قسوة الحياة بهذه المناطق على العنف فى المعاملة ، وشيوع حالة من التربص المستمر بين أفراده من ناحية ، وبينهم وبين المجتمع الأكبر من ناحية أخرى .

جـ - حجم الأسرة

أشارت الدراسات إلى ارتفاع حجم الأسرة بالمناطق العشوائية مقارنة بمتوسط حجم الأسرة فى المجتمع العام ، وقد أرجع البعض ذلك إلى انتشار الأمية ، وضعف الوعى بقضايا المجتمع ، وشيوع قيم اللامبالاة ، كما أرجعه البعض الآخر إلى أن الأبناء فى الطبقات الفقيرة يمثلون مصدر دخل للأسرة بخروجهم إلى العمل فى سن مبكرة .

وكانت هناك أسباب أخرى ، منها عدم الحصول على الرعاية الصحية التى تجعلهم عرضة للأمراض ، مما ينجم عنه ارتفاع فى معدل الوفيات ، وخاصة وفيات الرضع ، فتلجأ الأسرة للتعويض بمزيد من الإنجاب .

د - المستوى التعليمى

أكدت الدراسات التى أجريت على المناطق العشوائية على ارتفاع معدلات الأمية ، حيث لا يوجد فى معظمها مدارس ابتدائية ، كما أن كثيرا من الأسر لا تهتم بتعليم أبنائها لتفضيلها خروجهم إلى العمل فى سن صغيرة ، خاصة وأن العملية التعليمية أصبحت مكلفة ، ما بين الرسوم المدرسية والأدوات المدرسية والدروس الخصوصية ، بالإضافة إلى تكلفة الانتقال إلى خارج المنطقة للذهاب إلى المدرسة .

هـ - الدخل

أوضحت بعض الدراسات التى أجريت على العديد من المناطق العشوائية أن هناك مستويات اقتصادية متباينة داخل المناطق العشوائية ، بل إن منهم من يحصلون على دخول مرتفعة أو متوسطة فى بعض الأحيان ، إلا أن هذا الارتفاع لا يغير كثيرا من نوعية الحياة لهذه الفئة . فبرغم امتلاكهم لكثير من الأجهزة

الكهربائية والسيارات الخاصة فى بعض الأحيان إلا أن نوعية حياتهم لا تزال تتسم بطابع نوعية حياة سكان المناطق العشوائية التى يقيمون فيها .

خاتمة

هدف هذا البحث إلى تقديم رؤية نظرية متكاملة لقضية العشوائيات فى المجتمع المصرى ، من خلال عدة أبعاد تناولت تأريخا للعشوائيات ، ثم تشخيصا واقعيا للظاهرة ، وتوضيحا لصور العشوائيات وأنماطها ، فضلا عن الإشارة للمضمونين الاجتماعى والثقافى ، وأخيرا التعرف على آليات التكيف وصور الانحراف .

ولعل البحث فى جذور قضية العشوائيات ، وتلمس أبعادها ، وتحليل صورها وأنماطها ، ودراسة مضامينها المتعددة هو السبيل المضمون لاقتراح أساليب علمية قويمة لمعالجة شاملة لها ، آخذة فى اعتبارها كافة الأبعاد والمتغيرات .

وتحتاج المادة العلمية التى احتواها هذا البحث دوما إلى اختبار فى الواقع العلمى لظاهرة تنامى العشوائيات فى المجتمع المصرى ؛ وذلك للتعرف على مدى صلاحية معطياتها ، وصدق مقولاتها فى دراسة العديد من صور العشوائيات وأنماطها ، بما تحويه من تفاوتات واختلافات ، وما تجسده من مشكلات ترتبط بحياة البشر فى تلك المناطق التى يقطنونها .

Abstract

SQUATTER SETTLEMENTS IN THE EGYPTIAN SOCIETY

Theoretical View

Soad Abd Rahim

This research is a theoretical framework of the study of the phenomenon of squatter settlements in the Egyptian society.

The study includes various observations based on a number of cases relating to the development of the phenomenon of squatter settlements. It focuses on the history of their establishment, and describing them within their social and cultural context.

The study also presents the adaptation processes and the incidence of delinquency which occur within the squatter setllements.

حول أزمة القيم فى المجتمع المصرى
بين النمط المثالى والممارسة الفعلية
دراسة على عينة عمدية من العاملين
بالشركة الشرقية للدخان

سوسن فايد *

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أسباب أزمة القيم ومجالاتها فى ضوء الوضع الراهن للمجتمع المصرى ، والتعرف على مدى تأثير الظروف البيئية على فقدان الفرد للمعايير وعدم الامتثال للقيم ، والوقوف على مدى مطابقة النمط المثالى للقيم والممارسة الفعلية له .

تم الاستعانة بأسلوب المقابلة المتعمقة على ٦٠ حالة من العاملين بالشركة الشرقية للدخان .
وتشير أهم نتائج الدراسة اعتماداً على هذه العينة إلى أن هناك فجوة بين النمطين المثالى والواقعى ، أى أن هناك انحرافا عن النمط المثالى ، وأن ضغوط البيئة الاجتماعية والفيزيقية من أهم أسباب هذه الفجوة .

مقدمة

أشار بعض العلماء إلى أهمية البحث وراء أسباب أزمة القيم . ويرى "دوركايم" و"ميرتون" أنها ترجع إلى حالة اللامعيارية التى تصيب الفرد . ويرى دوركايم أن اللامعيارية ناجمة عن عدم قدرة الفرد على مواجهة التوترات الأخلاقية ، وعن الخلل والتفكك فى نظام المجتمع ، بينما يرى "ميرتون" أنها نتيجة الضغوط التى

* خبير ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والأربعون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠٠٤ .

يمارسها المجتمع والتى تدفع بالأفراد إلى الانحراف عن المعايير ، ومن ثم ينتشر سلوك لا أخلاقى بين الوسائل القائمة والوصول إلى الأهداف . والقيمة عند روكيش تعنى دربا من دروب السلوك أو غاية من غايات الوجود المفضلة ، فعندما نقول إن لدى الشخص قيمة معينة نقصد بذلك أن معتقداته إنما تتركز حول أحد أشكال السلوك المرغوب فيه أو حول غاية من غايات الوجود . ويرى "بارسونز" أنها ناجمة عن خلل فى توازن عمليات الضبط التى تواجه الميول الانحرافية ، وعن قصور فى عملية التنشئة الاجتماعية (١) .

وفى التاريخ الإنسانى بوجه عام نجد العديد من الأمثلة لأمم سمت وارتفعت فى إطار سيادة الأخلاقيات ، وأمم انهارت واندثرت بسبب تفشى الفوضى والفساد والانحرافات والتخلى عن القيم والأخلاق .

وأزمة القيم ماهى إلا انعكاس لواقع بنائى مغلف بالتناقضات والمؤثرات التى تنعكس على الأفراد ، وتدفع بهم إلى الفعل المنحرف عن القيم الإيجابية .

وتؤثر ظروف البيئة الاجتماعية على جميع الأفراد فى الشرائح الطبقية ، وإن كانت درجة الامتثال أو الانحراف عن القيم والمعايير والحقوق تتباين وفقا لمدى ماتمارسه البيئة الاجتماعية من ضغوط ، ويظهر ذلك – بوضوح – فى العلاقة بين الفرد والقيم والمعايير والضغوط البيئية .

ومن الملاحظ فى الآونة الأخيرة أن المجتمع المصرى يعانى من تغيرات تنعكس آثارها على الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذا بالإضافة إلى مايعانيه المجتمع من مشكلات تبدو فى انتشار بعض الظواهر الانحرافية بشكل كبير مثل : الإدمان ، والعنف ، والبلطجة ، والقتل ، والاغتصاب، وحالة اللامبالاة واللامعيارية ... إلخ (٢).

مشكلة البحث

تتبلور مشكلة البحث فى محاولة الكشف عن الأسباب التى تكمن وراء اختلال السلوك ، والتعرف على الأسباب التى تؤثر عليه وتعوقه عن الاتجاه نحو الامتثال للمنظومة الضابطة التى تتحكم فيه ، وذلك لتحديد مدى الخلل الذى أصاب هذه المنظومة والدوافع المؤدية لذلك .

وينطلق الإطار التصورى للمشكلة من مسلمة مؤداها ضرورة فهم النمط المثالى بما يشتمل عليه من قيم ومعايير وميكانيزمات ضابطة ، ولايمكن فهم ذلك بمعزل عن الواقع الذى تنصهر فيه القيم وتتشكل ضروب الأفعال . وبالرجوع إلى المصادر التى تستمد منها القيم فى مجتمعنا المصرى - الذى له خصوصيته- نجد أن الدين ، والعرف ، إلى جانب القانون هى الضوابط وموجهات السلوك والفعل الاجتماعى[٣] . والتى تشكل فى مجملها العام جوهر الضمير الجمعى ليكون قوة معيارية تتطلب الامتثال لها ، سواء على المستوى الفردى أو الجماعى ، وإلاّ فإن ميكانيزمات الضبط تتصدى له .

والسؤال المحورى الذى تنطلق منه هذه الدراسة هو : هل تدفع الظروف البيئية الضاغطة بالأفراد إلى البحث عن سبل غير مشروعة من أجل إيجاد حلول لمشاكلهم وإشباع حاجاتهم الأساسية ؟ أم أن هناك خللا نفسيا اجتماعيا ثقافيا أدى إلى اختلال ضروب السلوك ، وسيره فى خطى متضاربة نتيجة اختلال فى معايير الصواب والخطأ ، تدفع بالأفراد إلى سلوكيات منحرفة عن القيم السليمة ؟

إن البحث وراء أسباب أزمة القيم واللامعيارية التى تصيب بعضا من أفراد المجتمع المصرى تستحق الدراسة من أجل فهمها ومحاولة تعديل مسارها .

ومن هنا يعد البحث بمثابة إسهام متواضع فى التعرف على هذه المشكلات ، ومحاولة رسم مخطط علاجى لبعض منها من أجل دفع حركة المجتمع حركة منتظمة إلى الأمام.

ويمكن طرح أهداف البحث فيما يلى :

١ - محاولة الكشف عن أهم القيم والمعايير التى طرحها النمط المثالى ، ومدى مطابقتها أو مفارقتها مع الممارسة الفعلية .

٢ - الكشف عن القيم التى يطرحها النمط الواقعى دون أن يكون لها وجود فى النمط المثالى .

٣ - التعرف على تأثير الظروف البيئية على فقدان الفرد للمعايير وعدم الامتثال للقيم .

٤ - إلقاء الضوء على أسباب أزمة القيم ومجالاتها فى ضوء الوضع الراهن للمجتمع المصرى .

وفى ضوء هذا السياق من الأهداف تتبلور التساؤلات من القضايا الأساسية التى ينطلق منها البحث :

١ - هل هناك فجوة بين النمط المثالى والممارسة الفعلية ؟

٢ - هل يتم الامتثال للقيم والمعايير التى حددها النمط المثالى شكلا ومضمونا، أم شكلا دون المضمون ، أم لايحدث امتثال ؟

٣ - هل يفرز النمط الواقعى قيما لا وجود لها فى النمط المثالى ؟

٤ - مامدى تأثر السلوك الاجتماعى بظروف البيئة الاجتماعية والفيزيقية وحدوث حالة من اللامعيارية واللامبالاة والانحراف ؟

٥ - مامدى الهامش المسموح به للتجاوز عن السلوك المنحرف ؟ وهل تكرار التسامح فيه يؤدى إلى حالة من تقبل الانحراف ؟

الدراسات السابقة

يتناول العرض التالى أهم اتجاهات الدراسات السابقة – العربية والأجنبية – فى موضوع القيم والسلوك الأخلاقى ، وإن كان بعض هذه الدراسات مرتبطا بطريق مباشر أحيانا ، وغير مباشر فى أحيان أخرى بموضوع الدراسة .

تعددت الدراسات الميدانية التى تناولت البحث فى جوانب السلوك الأخلاقى والقيم ، المقبول منها وغير المقبول اجتماعيا ، فكانت هناك دراسات إكلينيكية وأخرى تحليلية يمكن تصنيفها إلى :

١ – دراسات للتعرف على العلاقة بين المرحلة العمرية ونسق القيم .

٢ – دراسات حول ارتباط نسق القيم بالتعليم .

٣ – دراسات حول العلاقة بين نسق القيم وأنماط الشخصية .

٤ – دراسات حول العلاقة بين نسق القيم وعملية الضبط الاجتماعى .

وفيما يلى عرض لكل مجموعة على حدة :

١- دراسات للتعرف على العلاقة بين المرحلة العمرية ونسق القيم

وتهتم هذه المجموعة من الدراسات بالتعرف على مدى اتجاه نسق القيم إلى التكامل والعمومية عبر المراحل العمرية المختلفة ، وأى المراحل العمرية التى تكون فيها درجة الامتثال لهذه القيم أكبر أو أقل .

ويتجاوب هذا المحور مع أحد محاور الدراسة الراهنة ، والتى تهتم بمجموعة القيم المثالية التى يتعين على الآباء غرسها فى أثناء عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء ، ودراسة مدى الامتثال لهذه المنظومة أو الانحراف عنها فى مجال الممارسات الفعلية .

وفى هذا الاتجاه أجريت دراسة حول موضوع "ارتقاء القيم" (٢) هدفت إلى توضيح طبيعة القيم لدى الأطفال والمراهقين .

وقد أسفرت نتائجها عن وجود ثلاثة عوامل رئيسية تمارس تأثيرا على القيمة ، وهى :

- تأثير النسق القيمى العام الذى يبدو أكثر وضوحا فى مرحلة المراهقة .
- التوجّه نحو الاستقلال والتفرّد مقابل التوجّه نحو الآخرين .
- التوجّه نحو القيمة الأخلاقية ، وتميزت به مرحلة الطفولة المتأخرة [٤] .

وتناولت دراسة أخرى موضوع الأنساق القيمية لدى الطلاب المصريين والكويتيين ، وذلك بهدف تحديد النسق القيمى لدى طلاب الجامعة فى مرحلة المراهقة المتأخرة ، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود نسق عام لقيم الشباب العربى يضم عدداً من القيم الأخلاقية الإيجابية [٥] .

٢ - دراسات حول ارتباط نسق القيم بالتعليم

وتهتم هذه المجموعة بالبحث عن العلاقة بين نوع القيم غير المقبولة ونوع التعليم (الحكومى أو الخاص) . ومن أهمها دراسة تحليلية للقيم المرتبطة بالعمل لدى المراهقين . وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك ارتباطا بين نسق القيم ونوع التعليم (خاص ، أو حكومى) . وتكشف النتائج عن وجود فروق طفيفة فى ترتيب القيم حسب نوع المدرسة ، ويرجع ذلك غالبا للمناخ الاجتماعى المحيط بالمراهق [٦] ، وترتبط هذه الدراسة بالدراسة الحالية ، حيث إنها تناقش درجة التباين بين القيم التى يحث عليها النمط المثالى لدى التلاميذ ، ومدى استجابتهم لها فى الممارسات الفعلية داخل العملية التعليمية .

٣ - دراسات حول العلاقة بين نسق القيم والانماط الشخصية

وتهتم هذه المجموعة من الدراسات بالبحث حول علاقة نمط الشخصية بالانحراف عن نسق القيم المثالى ، وهو مايتجاوب مع أحد محاور الدراسة الراهنة التى تتجه إلى البحث عن كيفية تحقيق التوازن النفسى الناتج عن حسم الصراع بين

الامتثال للقيم أو الانحراف عنها . وفى هذا الاتجاه هدفت دراسة بعنوان "ديناميات سيكولوچية الاغتصاب" إلى الكشف عن العوامل النفسية التى تدفع المغتصب للانحراف ، والقيام بسلوك عدوانى .

وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود فروق دالة بين الانحراف السيكوباتى والسادية لدى المغتصبين ، إضافة إلى دور ضعف الذات باعتباره ظرفاً مهيئاً لارتكاب هذا النوع من الانحراف (٧) .

وتشير دراسة أخرى بعنوان "سيكولوچية الرشوة" إلى علاقة نمط الشخصية بالتنشئة الاجتماعية للمرتشى ، وتهدف إلى الكشف عن علاقة الرشوة بالسمات الشخصية المختلفة للمرتشين .

وأسفرت نتائج البحث عن الآتى :

- انخفاض مستوى كفاءة الوظيفة العقلية لدى المرتشى.
- تميّز المرتشى بعدم النضوج الانفعالى والافتقار إلى الصحة النفسية (٨) .

وفى هذا المجال أجريت دراسة أخرى لاختبار بعض الجوانب المعرفية والسلوكية للشخصية وعلاقتها بنضج الحكم الأخلاقى ، وتهدف إلى اختبار صحة الفرض القائل بوجود ارتباط بين الحكم الأخلاقى لدى الأطفال وبعض سمات وخصائص الشخصية .

وكشفت النتائج عن أن نضج الحكم الأخلاقى يرتبط بالقدرة المعرفية العامة (الذكاء العام)، ومقاومة الإغراء ، والثقة بالنفس ، والعلاقات الاجتماعية الآمنة (٩) .

ومن أهم الدراسات الأجنبية التى أجريت لتحديد علاقة نسق القيم بالتحكم الذاتى دراسة بعنوان "القدرة على التحكم الذاتى فى السلوك والالتزام بالقيم" ، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أن الأفراد الذين كان لديهم تحكم ذاتى فى

السلوك هم الذين كانوا أكثر أمانة ولديهم إحساس بالإشباع النفسى والرضا عن الذات[١٠] .

٤ - دراسات حول العلاقة بين نسق القيم وعمليات الضبط الاجتماعى

ومن أبرز الدراسات التى أجريت لبحث تأثير عملية الضبط الاجتماعى على الالتزام بحدود النسق المثالى للقيم دراسة بعنوان "الأشخاص والمواقف وضوابط السلوك الاجتماعى" ، وتوضح نتائجها أن الضبط الذاتى يتناسب عكسياً مع العصابية ، فالأفراد الذين لديهم ضبط ذاتى مرتفع لديهم درجة منخفضة من العصابية ، ودرجة مرتفعة من التوافق الاجتماعى والامتثال للقيم والأحكام [١١] .

أماً عن دور القيم فى حسم الصراعات بين الأفراد داخل الجماعة ، فقد اهتمت بها دراسة أجنبية بعنوان "السمات الشخصية وعلاقتها بدخول الفرد فى صراعات مع أفراد الجماعة التى ينتمى إليها" ، وأوضحت النتائج أن الفرد الذى يصطدم عادة بالآخرين ويدخل فى صراعات مع بعض أفراد الجماعة التى ينتمى إليها يتسم بعدد من الخصائص التى تتناول السمات الهستيرية ، وعدم الأمانة ، وعدم النضوج ، وعدم التوافق الاجتماعى ، وعدم الاتزان والعدوان[١٢] .

ينتهى هذا العرض للدراسات السابقة بإبراز العلاقة بين وجود سمات نفسية إيجابية لدى الشخص ، والامتثال إلى منظومة القيم التى يرضاها المجتمع. كما تبرز دور التنشئة الاجتماعية فى تأصيل هذه القيم ، كما تناولت هذه الدراسات أيضا بُعدى التعليم والمرحلة العمرية فى تحقيق هذا الامتثال إلى القيم التى يرضاها المجتمع . وهى الأبعاد الأربعة التى ركزّ عليها البحث الحالى، إضافة إلى أبعاد أخرى تناولتها هذه الدراسة .

الإجراءات المنهجية

التعريفات الإجرائية للمفاهيم الأساسية للدراسة

أ - أزمة القيم : تعنى انتهاك الأفراد للمعايير الضابطة للسلوك ، والانحراف عن التوقعات الاجتماعية المتفق عليها، والخلل فى معايير الصواب والخطأ الذى يؤدى لاختلال السلوك الاجتماعى والوقوع فى أزمة القيم .

ب - النمط المثالى : يتحدد بأنه الإطار الذى يضم قيما ومعايير وميكانيزمات ضابطة تستمد مصادرها من الدين والعرف ، إلى جانب القانون ، حيث توجّه هذه الضوابط السلوك الاجتماعى ، وتشكّل فى المجمل العام جوهر الضمير الجمعى ليكون قوة معيارية تتطلب الامتثال لها .

جـ - الممارسة الفعلية : ويقصد بها - إجرائيا - مايتم الامتثال إليه من قيم ومعايير حددها النمط المثالى شكلاً ومضموناً فى السلوك الاجتماعى على أرض الواقع ، وإلى أى مدى تتجسد هذه القيم فى أفعال ملموسة ، ومدى مطابقتها أو مفارقتها مع النمط المثالى .

عينة البحث

تم سحب عينة عمدية من العاملين بالشركة الشرقية للدخان ، وضمت العينة ستين موظفاً يعملون بمختلف الدرجات الوظيفية لتعبر عن الشرائح الاجتماعية المختلفة بالمجتمع .

واشتملت العينة على ثلاث شرائح : الأولى من المديرين ويمثلون ٢٠ حالة ، والثانية من الإداريين (المؤهلات العليا والمتوسطة) ويمثلون ٢٠ حالة ، والثالثة من شريحة العمال ويمثلون أيضا ٢٠ حالة .

وقد روعى فى اختيار العينة الاعتبارات الآتية :

أ - أن يكون أفراد العينة من مختلف المراحل العمرية .

ب – أن يكون أفراد العينة من الجنسين (ذكور وإناث) .

جـ – أن يشمل أفراد العينة أزواجا وزوجات .

د – أن تضم حالات المبحوثين أرباباً لأسر لديها أطفال من الجنسين .

أسلوب جمع البيانات

تم الاستعانة بأسلوب المقابلة المتعمقة للحصول على معلومات دقيقة تعطى مزيدا من العمق والفهم لموضوع البحث .

أدوات جمع البيانات

صممت الباحثة دليل مقابلة تضمّن عدداً من المحاور والأسئلة المفتوحة ، وقد أخضعتها الباحثة للقواعد المنهجية ، حيث عرضتها على محكمين متخصصين * فى مجال علم النفس الاجتماعى .

نتائج البحث

يوضح العرض التالى أهم ما أسفر عنه البحث من نتائج ، يدور حول أزمة القيم بين الامتثال والانحراف .

ازمة القيم بين الامتثال والانحراف

تحاول الدراسة – فى إطار العينة المدروسة – الكشف عن أهم القيم والمعايير والحقوق التى حث عليها النمط المثالى ، ومدى مطابقتها أو مفارقتها على أرض الواقع ، وذلك بالتحليل والتفسير فى إطار منظومة متعددة الأبعاد والمتغيرات النفسية والاجتماعية والفيزيقية .

ويتناول التحليل المحاور التالية :

* الأستاذ الدكتور أحمد العتيق ، أستاذ علم النفس البيئى ، معهد الدراسات والبحوث البيئية .
الأستاذ الدكتور حاتم عبدالمنعم ، أستاذ علم الاجتماع ، معهد الدراسات والبحوث البيئية .
الأستاذ الدكتور مصطفى عوض ، أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية .

١- ميكانيزمات التوازن النفسى بين الامتثال والانحراف نحو أزمة القيم .
٢ - الأبعاد الاجتماعية لأزمة القيم .
٣ - المجال الاقتصادى وأزمة القيم .
٤- درجة التمسك بالقيم الدينية فى مواجهة الأزمة .
٥ - موقف القانون تجاه أزمة القيم .
٦ - دور الإعلام تجاه أزمة القيم .
٧ - آليات العملية التعليمية وعلاقتها بأزمة القيم .
٨ - المحيط الفيزيقى ودوره فى أزمة القيم .

وفيما يلى مناقشة لكل محور على حدة :

١ - ميكانيزمات التوازن النفسى بين الامتثال إلى القيم والانحراف عنها

تكشف الدراسة - فى إطار العينة المدروسة - عن العلاقة الإيجابية بين درجة الامتثال أو الانحراف عن القيم ومدى ماتمارسه البيئة الاجتماعية الفيزيقية من ضغوط ، فكلما زادت الضغوط كلما ضعف الامتثال للقيم ، حيث اتضح صعوبة تعايش المبحوثين مع المثاليات فى ظل هذا الواقع الذى لايفى بمتطلباتهم ، فيصدمون ، وتصبح المثاليات بمعزل عن واقعهم وظروفهم ، حيث إنها متضاربة مع هذا الواقع ولا تتسق معه ، ولايجدون فيها حلاً لمشاكلهم ، ومن هنا ينشأ لديهم إحساس بالشك فى صحة بعض القيم ، ويختلط لديهم الحكم على ماهو صائب من الأمور وماهو خطأ فيها .

وقد أسفر التحليل على المستوى النفسى عن عدة استخلاصات :

أولا : يعيش الأفراد حالة من اللامعيارية فى مواجهة الازدواجية فى القيم والتضارب بين القول والفعل ، أو بين مايرون ويسمعون فى المحيط الأسرى وما

يحدث فى الممارسة الفعلية فى المحيط البيئى الخارجى . فيصبح الفرد موزعا بين قيم تفرز سلوكا معينا ، وقيم أخرى تهدمه . ويشعر المبحوثون بالإحباط نتيجة فقدان الأمل وتحقيق الطموحات أو تحقيق قدر معقول من الإشباعات لحاجات أساسية ، وأحيانا يشعرون بحالة من اللامبالاة وعدم الاهتمام بما يدور حولهم ، والسخرية من القيم المثالية ، وعدم القدرة على التكيف الاجتماعى ، وقد يؤدى هذا إلى الاغتراب عن الواقع المثالى والانحراف عنه .

ثانيا : أدت الضغوط البيئية – اجتماعية وفيزيقية – إلى عدم القدرة على التوائم مع النمط المثالى المجرد ، حيث أشار المبحوثون إلى أن الوسائل المشروعة لا تحقق الأهداف ، ومن ثم يرى بعض المبحوثين أن عليهم التكيف مع ظروف واقعهم بالبحث عن نمط بديل من القيم يتحركون داخله ، بحيث يكيفون جانبا منه مع النمط المثالى الأم ، والجانب الآخر يتوافق مع متطلبات ظروف واقعهم ، وذلك فى محاولة لتضييق الفجوة بين النمط المثالى والنمط الخاص بالممارسة الفعلية .

وبهذا يحاول بعض المبحوثين تحويل النمط المثالى إلى الرمزية ، فيصبح السلوك متسما بالمثالية الشكلية دون المضمون ، كما يحاول البعض أن يبيح الوسائل غير المشروعة فى هذا النمط المثالى ، متخذين ميكانيزمات تبرر سلوكهم المنحرف عن المسار المثالى الأم وصولا لحالة من الاتساق مع النفس . ومما لاشك فيه أنها حالة من التحايل على القيم المجردة لانتهاكها تحت ستار الحلال المقنّع ، آخذين بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة .

ثالثا : تدفع الضغوط النفسية والاجتماعية إلى تسامح المبحوثين فى بعض الأفعال التى تخرج عن حدود النمط المثالى من أجل التكيف مع الواقع ، وكلما زادت درجة التسامح إزاء الانحرافات كلما قل مقدار الالتزام القيمى والتوازن النفسى ، حيث يعقب التسامح فى الفعل المنحرف البسيط تسامح فى فعل

منحرف أشدّ ، أى التسامح فى الوسائل غير المشروعة من أجل الوصول إلى الأهداف .

ومع مرور الوقت يتسع هامش التجاوز عن الفعل المنحرف ، ويحدث تمدد قيمى ، لأنه كلما تم قبول الفعل المنحرف كلما دخل ضمن دائرة الأفعال المقبولة ، ثم تتسع الدائرة لتتّخذ حدوداً هامشية جديدة تسمح بقدر من التجاوز عن أفعال أخرى منحرفة ، ويصبح ماكان مرفوضا بالأمس مقبولا فى الحاضر ، وكلما زاد التجاوز وقبول الفعل المنحرف على مستوى الأفراد كلما تفشى على مستوى المؤسسات والمجتمع بأكمله .

٢- الأبعاد الاجتماعية لأزمة القيم

وتشتمل هذه الأبعاد الاجتماعية على مايلى :

أ - التنشئة الاجتماعية.

ب - العلاقات الاجتماعية وتشمل :

- العلاقة الزوجية .
- علاقات القرابة .
- علاقات الجيرة .

أ - فى سياق عمليات التنشئة الاجتماعية : حث النمط المثالى على الكثير من القيم التى يجب على الآباء غرسها فى أبنائهم منذ الصغر ، ومن أهمها : القيم الدينية المتمثلة فى قيم العبادة ، والرزق الحلال ، والنهى عن المنكر (المخدرات ، والخمر، والميسر ، والزنا) ، والقيم الأخلاقية المتمثلة فى قيم الطاعة ، والصدق ، والأمانة ، والعفة ، والشرف ، وأخيرا قيمة القوة .

وفى الممارسة الفعلية أثبتت الدراسة - فى ضوء نتائج هذه العينة العمدية - حرص كثير من الآباء على تلقين القيم لأبنائهم وهم فى سن مبكرة ،

سواء كانوا ذكورا أو إناثا ، وإن كان هناك تفرقة بين الذكر والأنثى . وتتباين درجة الامتثال أو الانحراف عن القيم وفقا لعدة متغيرات أكدت عليها الدراسة ، وهى :

- تباين درجة الامتثال للقيم تبعا لنوع القيمة ، فهناك قيم ذات أولوية فى الممارسة على أرض الواقع ، مثل قيمة الطاعة والعبادة ، وقيمة العفة والشرف، وغالبا ما تدور حولها عملية ضبط السلوك ، وهناك قيم تحتل مركز الصدارة بالنسبة للذكر ، مثل قيمة الرزق الحلال والصدق والنهى عن المنكر ، وقيم تحتل مركز الصدارة للأنثى ، مثل قيمة الأدب والأمانة والصدق والعفة والشرف .
- وتكشف الدراسة عن أن درجة الامتثال أو الانحراف عن القيم تتباين تبعا لما يفرزه الواقع من معوقات تحول دون الامتثال ، وقد أدى هذا إلى الامتثال للقيم شكلا دون المضمون ، أو إلى الانحراف عنها .

فمثلا تبين أنه يعوق قيمة الرزق الحلال اختلال التوازن بين الدخل والإنفاق على متطلبات الحياة الأساسية ، ومن ثم يتجه العاملون وأسرهم فى مختلف الشرائح الطبقية "الفنيين والإداريين والعمال داخل الشركة" إلى البحث عن سبل غير مشروعة فى داخل النمط المثالى من أجل الوصول إلى الأهداف . وفى هذا الصدد تشير الدراسة إلى أن نسبة عالية من عينة العمال يستحلون مال الحكومة ، وذلك بالاستيلاء على بعض الأشياء والأدوات الخاصة بمكان العمل ، ويعتبرون هذا السلوك نوعا من الشطارة والفهلوة ، وهى قيمة غير مشروعة يقوم بها الآباء ويقتدى بها الأبناء .

كما كشفت هذه الدراسة العمدية عن أن الغالبية من العاملين بالشركة يستغلون وظائفهم فى الحصول على مال أو هدايا نظير تقديم مساعدات

مقابل تسهيلات فى العمل ، ويعتبرون هذا السلوك "إكرامية أو جدعنة" ، وهو لايزيد عن كونه رشوة ، وفى هذا تحايل على سلوك غير مشروع وإعطائه مبررات ومسميات جديدة لمشروعيته .

- وقد تبين من الدراسة أن درجة الامتثال أو الانحراف عن القيم ترتبط بالمستوى الطبقى ، حيث يعانى أطفال الآباء فى شريحة العمال - وخاصة الذين يقطنون مناطق شعبية أو مناطق عشوائية - من افتقاد المثال والقدوة ، لاسيما إذا كان الآباء من مرتكبى بعض صور الانحراف . واتسمت الشريحة الوسطى (الإداريون) بالعينة ، والشريحة العليا (الفنيون) ، أيضا بالازدواجية فى القول والفعل ، بحيث اتسم سلوك الآباء والأبناء بالمثالية الشكلية دون المضمون ، وهى حالة من التحايل على القيم المثالية ، وخلق نمط بديل من القيم يتحركون داخله وصولا لحالة من الاتساق مع النفس .

ويتضح من الدراسة أن الأسرة لا تقوم بدورها كما يجب فى تنشئة جيل على المثالية وذلك على كل المستويات والشرائح ، ويتضح القصور فى الشريحتين العليا والدنيا ، حيث لا تلتزم بالقيام بوظائف الضبط والرقابة ومتابعة سلوك أبنائها كما يجب ، فالشريحة العليا منشغلة بتحقيق طموحات مادية ، بينما الشريحة الدنيا غافلة عن أداء وظائفها ومهام الضبط الاجتماعى فى الأسرة .

ب - العلاقات الاجتماعية : وتشمل العلاقة الزوجية ، وعلاقات القرابة ، وعلاقات الجيرة .

العلاقة الزوجية : طرح النمط المثالى مجموعة من الحقوق ألزم بها كلا من الزوجين ، من أهمها : حق حسن العشرة (حق متبادل) ، وحق الطاعة (حق للزوج على الزوجة) ، وحق الإنفاق (حق الزوجة على الزوج) ، وحق العدل (حق

للزوجة فى إطار الزواج التعددى) ، وحق صون العرض (حق للزوج) . وقد أعطى النمط المثالى للزوج مكانة أعلى من الزوجة ، وهى درجة القوامة والمسئولية ، وفى الممارسة الفعلية دلت مؤشرات التحليل لعينة الدراسة على أن الأزواج والزوجات فى أغلب الشرائح الاجتماعية والاقتصادية يمتثلون لهذه الحقوق ، خاصة هؤلاء الذين تلقوا فى سياق عملية التنشئة الاجتماعية التفرقة بين الذكر والأنثى ، حيث تبين مايلى :

- أن للذكر الكلمة العليا وعلى الأنثى الخضوع لأوامره .
- كما تبين أن بعض الزوجات تمتثلن شكلا دون المضمون ، وأخريات يجهرن بعدم الامتثال .
- وقد تبين أيضاً أنه قد تسوء العشرة فى حالة إقامة الزوجين فى أسرة ممتدة ، فزيادة كثافة العلاقات وتشابكها يؤدى إلى مشاحنات بين أفراد الأسرة ويؤثر على العلاقة بين الزوجين .
- ودلت المؤشرات على أن الأزمات الاقتصادية تمثل ضغوطاً على الزوجين ، وتحول دون الامتثال الكامل لحق الإنفاق وإشباع الحاجات ، وقد ينعكس هذا بدوره على حق حسن العشرة .
- وأوضح البحث الميدانى أن المرأة فى حالة امتلاكها أدوات القوة -وخاصة استقلالها المادى – تتحايل من أجل التحرر من حق الزوج فى الطاعة ، وتمثل له ذلك ظاهراً دون المضمون .
- وعن حق صون العرض ، فكثير من الزوجات فى شرائح العينة المتباينة تمتثل لهذا الحق ، لأن هذا امتداد لما تلقنته من المحافظة على عفتها فى سياق عملية التنشئة .

- علاقات الأقارب : حدد النمط المثالى بعض الحقوق الخاصة بالأقارب ، منها:

صلة الرحم ، وحسن المعاملة ، والمساندة والتآزر .

تعد درجة القرابة متغيراً هاما فى درجة الامتثال ، حيث يتضح الامتثال بين الأقارب فى الدرجات القرابية المباشرة ، وكذلك تبعا للبعد الجيلى ، حيث يمتثل الجيل الأصغر للجيل الأكبر .

ويلعب البعد الإيكولوچى دوراً فى تدعيم الامتثال لحقوق القرابة ، فقد أشارت الدراسة إلى أنه كلما كانت المسافات الجغرافية ضئيلة أو متقاربة كلما زاد الامتثال لهذه المنظومة القيمية ، بينما تؤدى درجة الازدحام داخل الوحدة السكنية إلى مزيد من المشاحنات ، ومن ثم عدم التزام بهذه المجموعة من القيم .

وقد تبيّن أنه قد تدفع ظروف البيئة الاجتماعية وما تمارسه من ضغوط على الأفراد إلى عدم الامتثال لبعض الحقوق ، خاصة المساندة فى الأزمات المالية . كما أدّت هذه الضغوط أيضا إلى ظهور المصالح الفردية ، حيث قد تتوّطد العلاقات القرابية أو تتباعد وفقا لها ، وقد تقطع صلة الرحم إذا تعارضت المصالح الشخصية بين الأقارب .

وقد تؤدى شدّة الضوابط التى تمارسها الجماعة القرابية على أعضائها إلى الامتثال للحقوق ظاهراً فقط ، كما قد تدفع إلى قطع صلة الرحم كأحد الميكانيزمات للتهرب من هذه الضوابط .

وقد يدفع الخوف على السمعة بالقريب إلى التنصل من قريبه الذى يسلك سلوكا منحرفا قانونياً ، خاصة فى الشريحتين الوسطى والدنيا بالعينة .

- علاقات الجيرة : حدّد النمط المثالى بعض حقوق الجيرة وفى مقدمتها : حسن المعاملة ، والمساندة والتآزر ، وأخيراً غض البصر عن زوجة الجار .

وفى الممارسة الفعلية تبين أن أغلب مفردات العينة يمتثلون لهذه الحقوق ، وفى أغلب شرائح العينة ، وإن كانت درجة الامتثال أو الانحراف تتباين وفقا لعدة

متغيرات منها :

- يلعب البعد الإيكولوچى لسكنى الجار دورا فى الامتثال للحقوق ، حيث يظهر ذلك - بوضوح - فى الجيرة القريبة عن البعيدة ، خاصة فى المساندة وقت المرض أو فى حالة حدوث وفيات .
- إن ظروف البيئة الاجتماعية وما تمارسه من ضغوط على الأفراد قد تدفع بهم إلى عدم الامتثال لحق المساندة المادية ، أو أن درجة الامتثال أو الانحراف تتوقف تبعا للمصلحة الذاتية .
- إن شدة الضوابط التى يمارسها الجار على جاره تؤدى إلى الامتثال ، حتى ولو كانت بشكل ظاهرى .

يقرر أفراد العينة أن الجيران فى الشريحة الدنيا غالبا مايميلون إلى البحث عن نقاط الضعف لدى الجار ، وأحيانا الاختلاف والادعاء عليه بالباطل والمعايرة ، خاصة بين الجيران الذين يقطنون فى مساكن متلاصقة أو يقيمون فى سكن مشترك .

٣ - المجال الاقتصادى وأزمة القيم

حثّ النمط المثالى على الكثير من القيم التى يجب الامتثال لها فى هذا المجال ، ومن أهمها: الرزق الحلال ، ومساندة المحتاج ، والشرف ، والصدق وعدم الرياء .

وتوضح النتائج أن الممارسة الفعلية تفصح عن أن شدة الضغوط المادية لتلبية الاحتياجات وإشباع التطلعات اللانهائية أدت إلى الشعور بإحباطات نتج عنها انحرافات فى المجال الاقتصادى ، وظهور المصالح الفردية وطغيانها على العلاقات ، كما أدت إلى ظهور الطرق غير المشروعة من أجل الوصول إلى الأهداف ، ومن هنا انتشرت الرشوة والسرقة والسبل المقنعة بالحلال الظاهر ، وظهر الرياء والنفاق والتخطى على الآخرين من أجل الوصول إلى الأهداف .

وتنتشر هذه القيم فى الشريحتين العليا والدنيا (التى يمثلها المديرون والعمال) أكثر من انتشارها فى الشريحة الوسطى (والتى تمثل الإداريين بالشركة) .

٤ - درجة التمسك بالقيم الدينية فى مواجهة أزمة القيم

حثّ النمط المثالى للقيم الدينية على التراحم والتوّاد والإيثار والإحسان ، والبعد عن الكذب والنفاق والرياء ، وتحريم السرقة والرشوة ، والتأكيد على التكافل الاجتماعى ، والإخلاص فى العمل ، والتعفف إلى آخره من قيم روحية معنوية ، ويعدّ عدم الامتثال فى الممارسات الفعلية لما حث عليه الدين من قيم ومعايير سببا أصيلا فى حدوث أزمة القيم على أرض الواقع ، وهو ما أكدته جميع شرائح الدراسة .

٥ - موقف القانون تجاه أزمة القيم

حث النمط المثالى فى المجال القانونى على تدعيم قيم المعاملات وتأصيل الحقوق ، مثل : حق المواطن فى الأمن ، وحقه فى العدل ، وحق الزوجة على الزوج فى الإنفاق ، وحق الزوج على الزوجة فى صون العرض ، وحق صاحب العمل فى صيانه الأمانة . وفى الممارسة الفعلية ترى الشريحة العليا (المديرون) والوسطى (الإداريون) أن سلبيات السياسات العامة للدولة وضغوط البيئة الاجتماعية تجعل درجة الامتثال أو الانحراف عن القيم والحقوق تتباين وفقا لما تمارسه الظروف المجتمعية من ضغوط .

ويرى الأفراد بالعينة أن سلوك الخارجين على القانون عندما ينتشر ويستقر يؤدى إلى فقد الثقة فى الدولة وقوانينها الرسمية ، ويحدث فجوة بين التصور الرسمى للقانون وما يحدث فى الواقع من عدم القدرة على تنفيذ جميع الأحكام ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى حدوث تشويش فكرى يؤدى بدوره إلى

الانحراف عن الامتثال للقانون .

٦ - دور الإعلام تجاه أزمة القيم

يقع على السياسات الإعلامية دور هام فى الحث على النمط المثالى للقيم الدينية والأخلاقية ، ولكن المبحوثين يرون أن السياسات الإعلامية ربما لا تحقق هذا الهدف ، ويؤثر الإعلام فى اتجاهين : الأول مباشر ويرتبط بالتعلم والتقليد لقيم ليست إيجابية ، والثانى غير مباشر حيث يكون محفزا لسلوكيات منحرفة .

وقد أشار المبحوثون إلى أن الدراما تؤكد على قيمة المال وزيادة مساحة الإعلانات المحفزة على الرغبة فى الاستهلاك فى محيط الموارد المحدودة ، وفى هذا تأصيل للقيم المادية ، والاتجاه إلى تحقيق الإشباعات عن طريق سلوك غير مشروع . وفى التعرض للإيحاءات الجنسية وإثارة الغرائز إهدار لقيم الحياء والعفة ، وتحفيز نحو قيم الإباحية والتحرر . كما تركز الدراما - بصفة خاصة - على قيمة الشطارة والفهلوة واغتنام الفرص ، وكثيرا ماتقدم مضامين متناقضة ، فتارة تقدم دراما تعرض لقيم سلبية ، وتارة أخرى تعرض لنماذج مثالية ، مما يسهم فى إحداث ازدواج قيمى ومعيارى . وعليه فالرقابة على المضامين الإعلامية يمكن أن تقى المجتمع من اللامعيارية ومايترتب عليها من أزمة قيم ، لاسيما وأن وسائل الإعلام تعد أحد مصادر تكوين النسق الثقافى لأى مجتمع . بل وأعمقها تأثيرا عليه . وتزداد أهميتها عندما تشارك فى إعداد آليات التحديث التى تُمكن من إعادة صياغة اتجاهات المجتمع وأفكاره .

٧ - آليات العملية التعليمية وعلاقتها بأزمة القيم

حث النمط المثالى على الكثير من القيم التى يجب على المؤسسة التعليمية بأكملها غرسها فى التلاميذ منذ الصغر ، ومن أهم هذه القيم : القيم التربوية التى تستند

إلى القيم الدينية والأخلاقية والمتمثلة فى احترام الكبير ، والإخلاص فى العمل ، والأدب ، والالتزام ، وتقديس العلم ، واحترام المعلم.

وفيما يتعلق بالممارسة الفعلية ، يرى المبحوثون على مستوى جميع الشرائح أن نظام التعليم فى المجتمع المصرى يتعرض للعديد من السلبيات ، ويحتاج إلى عملية تحديث حقيقية . فيؤكد الجميع على أنه أثرّ بالسلب على علاقة الآباء بالأبناء ، نظرا لممارسة جميع وسائل الضغط على الأبناء من أجل الاستجابة لنظام تعليمى لايسمح بالكثير من المناقشة ، مما أدى إلى سيادة نموذج يتسم بالعنف ومعاناة الأبناء فى أداء واجباتهم عن غير إلمام جيد بها . فضلا عن اختلال العلاقة بين المدرس والتلميذ والتى أصبح يحكمها القيم المادية ، ومن خلال الدروس الخصوصية أصبح التلميذ يدفع للمدرس مقابل أداء وظيفته، مما أدى إلى خلق قيم بديلة تتمثل فى عدم الإخلاص ، وتفضيل المصلحة على الواجب ، والتدنى أمام المادة ، وفقدان الاحترام للمدرس الذى يمثل السلطة الوالدية ، وهو ماقد يؤثر فيما بعد على العلاقة الوالدية .

يبرز ماسبق أهمية تحسين النظام التعليمى بما يقى الأبناء من الانحرافات السلوكية ، ويؤدى إلى نتائج أكثر إيجابية .

وهكذا يوضح البحث الميدانى أن هناك مفارقة جوهرية ، أو فجوة بين النمطين المثالى والواقعى فى كثير من مجالات البحث ، حيث يتعذر تطبيق القيم والمعايير والحقوق بصورتها المجردة فى السلوك الواقعى .

٨ – المحيط الفيزيقى ودوره فى أزمة القيم

طرح النمط المثالى مجموعة من الحقوق الإنسانية التى يجب أن تتوافر للإنسان فى محيطه الفيزيقى ، والتى من أهمها : حقه فى الحفاظ على الحيز الشخصى وحقه فى الخصوصية ، وحقه فى الهدوء النسبى ، وحقه فى المسكن الملائم ،

وأخيرا حقه فى الهواء النظيف .

وعلى أرض الواقع ، نجد أن أغلب الشرائح والمناطق - وخاصة شريحة العمال بالمناطق الشعبية والعشوائية - يعانون من الازدحام داخل الوحدة السكنية (الميكرو) ، وعلى مستوى الحى (الماكرو) ، كما تؤدى الكثافة السكانية العالية إلى توتر العلاقات الأسرية وعلاقات الجيرة وكثرة المشاحنات .

ويشير الإداريون (الشريحة الوسطى) والعمال (الشريحة الدنيا) إلى أن فقدان الهدوء والمعاناة من الضوضاء والمسكن غير الملائم يخلق قيما سلبية تتمثل فى السلوك العنيف ، وخدش الحياء ، وتفشى الأسرار ، والاختلاط غير المشروع بسبب اختراق الحيز الشخصى والخصوصية الناتج عن الازدحام ، والذى يؤثر بدوره على الشعور بعدم الإحساس بالأمان وتعدد مظاهر وسلوكيات البلطجة . وعليه يؤكد المبحوثون أن المحيط الفيزيقى المرتبط بالمسكن والحى يؤثر على الامتثال للقيم ، أى أن مورفولوچية المسكن والازدحام ذات تأثير مباشر على السلوك الاجتماعى وأزمة القيم .

هذا وقد أوضح البحث الميدانى فى المؤسسة محل الدراسة أن اتجاه بعض المؤسسات - كما ذكر أفراد العينة العمدية - لا يشكل نظاما متكاملا فى تدعيم القيم الإيجابية .

وتتسم أحيانا بصفة الاتساق والتجانس بما يسمح بالتماسك والتكامل فيما بينها . وأحيانا أخرى تتسم بالتناقض وعدم التجانس ، وهذا بدوره قد يؤدى إلى اختلال آليات تنظيم المجتمع .

أ - كما أوضحت نتائج هذه الدراسة بعض القصور فى الأداء الوظيفى فى المؤسسة محل الدراسة ، فيما يخص أخلاقيات المهنة ، ربما يؤدى إلى حدوث خلل فى رؤية الفرد لمفهوم الانحراف ، مما يدعم لديه السلوك

الانحرافى ، وحينما يرى الفرد أن سلوك بعض الخارجين على القانون أحيانا يزدهر ويستقر فإنه يفقد الثقة فى عدالة تطبيق قوانين رسمية ، ويحدث تنافر بين الهدف والمعنى الرسمى للقانون وبين الممارسة الفعلية له .

ب - وتشير النتائج إلى التأثير الذى يمكن أن تمارسه ظروف البيئة الاجتماعية على جميع الأفراد فى الشرائح الطبقية المختلفة وفى جميع المناطق الجغرافية ، وإن كانت درجة الامتثال أو الانحراف عن القيم والمعايير والحقوق تتباين وفقا لمدى ماتمارسه البيئة الاجتماعية من ضغوط .

من هنا يمكننا أن نستخلص الآتى :

١ - ضرورة وضع خطط مدروسة للسياسات العامة للدولة تتكامل فى تنسيق لوضع حلول للمشاكل الاجتماعية ، وخاصة المشاكل الاقتصادية التى تتصدرها البطالة ، وغلاء المعيشة ، والخلل فى الموازنة بين الدخول ومتطلبات الحياة الأساسية ؛ حتى لا تمثل هذه المشكلات ضغوطاً تؤدى إلى توتر الأفراد ، وتدفع بهم - أحيانا- إلى السلوك المنحرف .

٢ - ضرورة اهتمام مؤسسات الدولة - وخاصة المؤسسات الإعلامية والتعليمية- بتدعيم القيم الأخلاقية والمعنوية وترقيتها على القيم المادية ، وهو مايعد مساهمة جادة فى عملية التنشئة الاجتماعية السليمة لجيل الغد، وإعادة صياغة المفاهيم السلبية فى اتجاه تأصيل القيم الإيجابية .

٣ - إعداد برامج توعية وإرشاد للأسرة ، باعتبارها ركيزة أساسية فى تربية النشء ، وفى تأصيل القيم الأخلاقية والدينية لديهم . وبث تلك الأخلاقيات من خلال المضامين التعليمية والإعلامية والخطاب الدينى .

المراجــع

١ – فروم ، إيريك ، *الإنسان بين الجوهر والمظهر* ، ترجمة سعد زهران ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٤٠ ، أغسطس ١٩٨٩ ، ص ٥٢ .

٢ – كافين ، هول ، نظريات *الشخصية* ، ترجمة أحمد فرج ، قدرى حنفى ، لطفى فطين ، مراجعة لويس كامل مليكة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ ، ص ١٥٨ .

٣ – غيث ، عاطف ، *قاموس علم الاجتماع* ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ ، ص ٤٢٣ .

٤ – خليفة ، عبد اللطيف ، *ارتقاء القيم* : دراسة نفسية ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٦٠، ١٩٩٤ ، ص ٧٧ .

٥ – حنورة ، مصرى ، *المقارنة بين الأنساق القيمية لدى الطلاب المصريين والكويتيين* ، الكويت ، سلسة عالم المعرفة ، ١٩٩٤ ، ص ٧٩ .

٦ – منصور، محمد ، *دراسة تحليلية للقيم المرتبطة بالعمل لدى المراهقين* ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ .

٧ – الشرقاوى ، نوال ، *دراسة لبعض ديناميات سيكولوجية الاغتصاب* ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية التربية ، مجلة علم النفس ، العدد ٣٧ ، ١٩٩٤ ..

٨ – شحاتة ، مجدى ، *سيكولوجية الرشوة ، دراسة الشخصية والتنشئة الاجتماعية لدى الموظف المرتشى* ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٨٧ .

٩ – Harris, Stephen, Mussen, Paul, Rutherford Elder, Some Cognative Behavioral and Personality Correlates on Maturity of Moral Judgment, *Journal of Genetic Psychology*, vol. 128, 1967, pp. 123-135.

١٠ – Worthington, Everett, Behavioral Self Control and the Contract Problem, *Journal of Teaching Psychology*, Virginia, U. S. A., 1979, p. 32.

١١ – Snyder, Mark, Monson, Thomas, Persons, Situations and the Control of Social Behavior, *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 32, no. 4, 1975, pp. 637-644.

١٢ – Olearnk, Henry, Research on Individualistic Conditioning of Internal Group Conflicts, *Journal of Institute of Psychology, Krakow*, Poland, vol. 191, no. 2, 1996, pp. 193-206.

Abstract

THE VALUE CRISIS BETWEEN THE IDEAL MODEL AND ACTUAL PRACTICE

Sawsan Fayed

This study aims at demonstrating the causes leading to value crisis in the society.

An in-depth interview was carried out on a sample of employees from the Eastern Company for Tobacco, in order to assess the differences between the ideal system of values and their actual practices.

The results concluded that, the causes of this crisis refer mainly to economic and social pressures.

دور تقدير الذات كمتغير معدل للعلاقة بين المشقة النفسية وتعاطى المواد النفسية لدى طلاب الجامعة الذكور

مايسة جمعة *

تهدف الدراسة الحالية – التى نحن بصدد تقديم ملخص لها – إلى استكشاف دور تقدير الذات كمتغير معدل للعلاقة بين المشقة ** النفسية وتعاطى المواد النفسية بين طلاب الجامعة الذكور .

عرضنا للدراسة فى ستة فصول ، تضمن **الفصل الأول** مدخلا إلى الموضوع حاولنا من خلاله توضيح المقصود بالمتغير المعدل كما تناولناه فى الدراسة ، وهو : "أى متغير عندما يتباين بشكل منتظم يؤدى إلى تغيير فى العلاقة بين متغيرين آخرين" .

كما أوضحنا أهمية المتغيرات المعدلة بشكل عام فى دراسات علم النفس وغيره من العلوم الاجتماعية ، وركزنا على دوره فى العلاقة بين المشقة النفسية والتعاطى على وجه التحديد ، وأشرنا إلى تنبه الباحثين إلى وجود متغيرات معدلة تتدخل فى العلاقة بين المشقة النفسية والتعاطى فتجعلها تختلف عبر الأفراد .

وكأمثلة لتلك لمتغيرات التى بدأ الباحثون يأخذونها فى الحسبان عند دراسة

* ملخص رسالة دكتوراه ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ .

** تم التعامل مع مفهوم "المشقة" و"الأحداث الشاقة" بنفس المعنى على أنهما مترادفان .

العلاقة بين الأحداث الشاقة والتعاطى ، أسلوب مواجهة المشقة وتوقع آثار إيجابية للمادة النفسية ، والمساندة الاجتماعية ، والمتغيرات المرتبطة بالذات ، مثل الوعى بالذات ، والكفاءة الذاتية ، وتقدير الذات ، موضوع الدراسة الحالية .

وافترضنا فى إطار الدراسة الحالية أن تقدير الذات يقوم بدور فعال فى العلاقة بين المشقة والتعاطى ، فمع ارتفاع تقدير الذات تنخفض العلاقة بين المشقة وتعاطى المواد النفسية لدى طلاب الجامعة الذكور ، ومع انخفاضه ترتفع العلاقة بينهما . واختتمنا الفصل بتوضيح منطق افتراضنا اعتمادا على الأطر النظرية والدراسات المتاحة فى التراث .

أما **الفصل الثانى** المعنون بـ "مفاهيم الدراسة التعريف والإطار النظرى" ، فقد تناول مفاهيم الدراسة بقدر من التفصيل ، فقد تناولنا تقدير الذات أولا من حيث التعريف ، وهو كما يرى كوبر سميث S. Coopersmith تقييم الفرد لنفسه ، ذلك التقييم الراسخ الذى يعبر عن الاتجاه ، سواء بالقبول أو الرفض ، ويشير إلى مدى اعتقاد الفرد فى قدراته ونجاحه وقيمته ، وباختصار يعد تقدير الذات الحكم الشخصى على مستوى الكفاءة كما يظهر فى اتجاهات الفرد .

ثم عرضنا للمحة تاريخية توضح تطور الدراسة هدفنا من خلالها مزيدا من توضيح أهمية المفهوم . ثم انتقلنا إلى توضيح مباشر لأهمية دراسة تقدير الذات والعلاقة بينه وبين المشقة .

ثم انتقلنا إلى تناول مفهوم المشقة من حيث التعريف "وهى العملية التى تزيد فيها المتطلبات البيئية على القدرة التكيفية للكائن الحى ، مما ينتج عنه تغيرات نفسية وبيولوجية ، قد تجعل الفرد عرضة للإصابة بالمرض" ، كما رأينا أهمية تناول مفهوم أسلوب مواجهة المشقة على الرغم من أنه ليس من بين مفاهيم الدراسة الأساسية ؛ وذلك لأننا لا يمكننا التعامل مع مفهوم المشقة أو فهمه بدون

تناول أسلوب مواجهة المشقة بقدر من التوضيح . كما تناولنا خلال هذا الفصل المناحى المختلفة لقياس المشقة ، وأوضحنا أننا تبنينا المنحنى النفسى فى الدراسة الحالية ، وهو المنحى الذى يركز على التقييم الذاتى للأفراد لقدراتهم على مواجهة المتطلبات المفروضة بوساطة أحداث معنية . وتناولنا هذا المنحى بقدر من التفصيل ، وأخيرا تناولنا مفهوم تعاطى المواد النفسية ، وأوضحنا أننا نتعامل معه فى الدراسة الحالية بوصفه أحد أساليب المواجهة – غير الفعالة – للمشقة وأوضحنا ما نقصده بالتعاطى فى الدراسة الحالية وهو "تناول أى مادة من المواد النفسية (السجائر ، والأدوية المنومة والمهدئة والمنشطة ، والكحوليات ، والمخدرات الطبيعية) ، ولو لمرة واحدة بدون إذن طبى" .

وأعطينا نبذة سريعة عن التعاطى كمشكلة اجتماعية خطيرة عالميا ومحليا .

وبما أننا نركز بالأساس على العلاقة بين المشقة والتعاطى تناولنا تلك العلاقة بقدر من التفصيل ، واستعرضنا للنماذج النظرية التى تتناول تلك العلاقة ، وهى نموذج تنظيم الوجدان ، ونظرية خفض التوتر ، ونموذج خمد استجابة المشقة ، ونظرية الوعى بالذات . واختتمنا الفصل بمزيد من توضيح دور تقدير الذات المعدل "المفترض" فى إطار الدراسة الحالية .

أما **الفصل الثالث** فقد عرضنا فيه للدراسات السابقة المرتبطة بدراستنا الحالية ، وقد أمكننا من خلال مراجعتنا لمجلة الملخصات السيكولوجية فى الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠١ تقسيم الدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة إلى ثلاث فئات أساسية هى : الدراسات التى تناولت دور المتغيرات المعدلة المرتبطة بالبيئة الخارجية فى تعديل العلاقة بين المشقة ونواتجها المختلفة ، والدراسات التى تناولت دور المتغيرات المعدلة المرتبطة بالفرد فى العلاقة بين

المشقة ونواتجها المختلفة ، والدراسات التى تناولت تقدير الذات كمتغير معدل للعلاقة بين المشقة ونواتجها المختلفة .

وبعد استعراض الدراسات ، مع التركيز على الفئة الثالثة لما لها من علاقة مباشرة بدراستنا الحالية ، وتقديم تعليق نقدى على هذه الفئة من الدراسات ، تم تلخيص مبررات إجراء الدراسة الحالية على النحو التالى :

١ - افتقاد التراث المحلى والأجنبى على السواء - فى حدود علم الباحثة - لدراسات تهتم بالعلاقة بين الأحداث الشاقة والتعاطى لدى طلاب الجامعة مع إبراز الدور المعدل لتقدير الذات .

٢ - الحاجة إلى بدء تكوين تراث محلى يختص بدور "الذات" ، فقد أشار عدد من الباحثين - منذ فترة - فى التراث الأجنبى إلى أهمية أخذ طبيعة المجتمعات التى تدرس فيها الذات فى الحسبان من حيث بعد الفردية - الجماعية - إذ بدأ التساؤل منذ عدة سنوات عن مدى أهمية متغير تقدير الذات عبر الثقافات المختلفة . وإن كنا لن نقوم بتقديم إجابات نهائية عن أسئلة من هذا النوع ، ولكننا نحاول إفساح الطريق لمزيد من الدراسات المحلية التى تسمح بتكوين تراث محلى (إمبيريقى ونظرى) يسهم فى تقديم إجابات .

٣ - أهمية دور متغير تقدير الذات بصفة عامة ، وفى العلاقة بين المشقة والتعاطى خاصة ، حيث يعد من بين المتغيرات التى تؤثر فى هذه العلاقة ، فضلا عن ارتباطه القوى بمعظم المتغيرات المعدلة الأخرى التى تؤثر فى تلك العلاقة ، مثل مركز الضبط والصلابة ، وإدراك المساندة الاجتماعية من الآخرين ، وأسلوب المواجهة ، إذ ينظر بعض الباحثين إلى تقدير الذات على أنه إحدى السمات التى تندرج تحت أرصدة المواجهة المختلفة .

أما فيما يتصل بالإجراءات المنهجية للدراسة من حيث الهدف والأدوات والعينة وإجراءات التطبيق الميدانى والأساليب الاحصائية المستخدمة ، فقد تم عرضها فى **الفصل الرابع** ، وتم صياغة أهداف الدراسة على النحو التالى :

١ - دراسة العلاقة بين أحداث الحياة الشاقة وتعاطى المواد النفسية (سجائر ، وأدوية ، ومخدرات طبيعية ، وكحوليات) لدى طلاب الجامعات الذكور .

٢ - دراسة دور تقدير الذات كمتغير معدل للعلاقة بين أحداث الحياة الشاقة ، وتعاطى المواد النفسية لدى طلاب الجامعات الذكور .

أما أدوات الدراسة فقد اشتملت على :

مقياس الأحداث الشاقة ، تم إعداده ، وتم استعراض خطوات الإعداد بالتفصيل ، بداية من الرجوع إلى عدد من أساليب قياس الأحداث الشاقة المتاحة فى التراث من خلال عدد من الدراسات ، ومرورا بتوجيه سؤال مفتوح إلى مجموعة من طلاب الجامعة الذكور ، وذلك بهدف تجميع أكبر عدد من الأحداث التى يمكن أن يخبرها طلاب الجامعات الذكور ، حتى نستطيع تكوين مقياس ملائم لهذه الفئة ، وانتهينا إلى تكوين المقياس الذى تضمن ٦ أبعاد ، وهى :

الأحداث الشاقة الخاصة بالطالب نفسه مثل : التعرض لحادث سيارة أليم ، والأحداث الشاقة فى العلاقة مع الأصدقاء ، مثل الدخول فى مشاجرات مع الأصدقاء ، والأحداث الشاقة فى محيط الأسرة ، مثل : وفاة الوالد ، والأحداث الشاقة فى النواحى الدراسية ، مثل الرسوب فى الشهادة الإعدادية ، والأحداث الشاقة العامة ، مثل زلزال القاهرة . ولقياس تقدير الذات تم تكوين مقياس آخر وذلك بالاستعانة بالدراسات الأجنبية المختلفة بالإضافة إلى عدد من المصادر العربية ، وبما أننا نهدف إلى اختبار الدور المعدل لتقدير الذات فى العلاقة بين المشقة النفسية وتعاطى المواد النفسية ، رأينا أن يتضمن المقياس - بقدر

المستطاع – الأبعاد نفسها التى تضمنها مقياس الأحداث الشاقة ، حتى نتمكن من اختبار دور أبعاد تقدير الذات أو مكوناته الفرعية فى العلاقة بين مكونات المشقة التى تتشابه مع تلك المكونات وتعاطى المواد النفسية .

وبناء على ذلك اشتمل مقياس تقدير الذات على الأبعاد التالية : تقدير الذات المتعلق بالفرد ، وتقدير الذات فى العلاقة مع الأصدقاء ، وفى العلاقة مع الأسرة ، والنواحى الدراسية ، والعلاقة مع الجنس الآخر .

هذا بالإضافة إلى استخبار قياس أنماط التعاطى المستمد من الاستمارة المستخدمة فى إطار دراسات البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات ، وتضمن الاستخبار البيانات الديموجرافية بالإضافة إلى السؤال عن البيانات المتعلقة بالتعاطى .

وقد تم التأكد من صلاحية الأدوات ، وذلك بالتأكد من وضوح الأسئلة وفهم المبحوثين لها ، بالإضافة إلى التحقق من الشروط السيكومترية من ثبات وصدق .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق الأدوات على ٩٢٥ طالبا جامعيا من بين طلاب جامعتى القاهرة وعين شمس الذكور . استخدم فى اختيارهم أسلوب "العينة الطارئة" .

وبعد تحليل البيانات إحصائيا للتحقق من فرض الدراسة ، تم عرض النتائج بالتفصيل ومناقشتها فى **الفصل الخامس** ، وتتلخص النتائج فى عدم وجود دور معدل لتقدير الذات فى العلاقة بين المشقة النفسية وتعاطى المواد النفسية بين طلاب الجامعة الذكور فى إطار الدراسة الحالية ، ويعنى هذا عدم تحقق الفرض . وقد تمت مناقشة النتائج فى ضوء الإطار النظرى للدراسة والدراسات السابقة وإجراءات الدراسة ، وما يمكن أن تسهم به وما يمكن أن يتم إجراؤه من دراسات على ضوء نتائجها ، وأخيرا مناقشة حدود الدراسة .

المؤتمر السنوى السادس والخمسون
للمنظمة العالمية لبحوث الرأى العام
١٧-١٩ سبتمبر ٢٠٠٣
براج – جمهورية التشيك

هبة جمال الدين *

عقدت المنظمة العالمية لبحوث الرأى العام مؤتمرها السنوى السادس والخمسين فى مدينة براج عاصمة جمهورية التشيك ، حيث أشرفت على تنظيمه كلية العلوم الاجتماعية بجامعة تشارلز .

وعلى الرغم من الحيز الزمنى الضيق للمؤتمر ، فإن محاوره العديدة انشغلت بها الأيام الثلاثة للمؤتمر ، حيث انعقدت جلساته متزامنة فى ثلاث قاعات وعلى ثلاث فترات .

وقد استهل البروفيسور هاينك جيرابك Jerabek رئيس المؤتمر الجلسة الافتتاحية بعرض لتاريخ دراسات الرأى العام فى جمهورية التشيك (جزء من جمهورية تشيكوسلوفاكيا السابقة) ، واشترك معه فى العرض مجموعة من الباحثين المنشغلين بدراسات الرأى العام . وقد أوضح العرض أن ماقبل عام ١٩٦٧ كانت هناك دراسات جادة وثرية فى مجال الرأى العام ، وأجريت فى

* خبير ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

تشيكوسلوفاكيا مسوح جيدة ، أما فترة السبعينيات والثمانينيات وحتى عام ١٩٩٠ لم تكن هناك أية مؤسسات رسمية لدراسات الرأى العام ، حيث شهدت هذه الفترة اضمحلالا فى هذا المجال ، أما مابعد ١٩٩٠ فقد بدأت مرة أخرى الدراسات الجادة ، وإن كانت تعانى من تأثير الحقبة الشيوعية ، بالإضافة إلى مجموعة من المشكلات المنهجية ومشكلات التمويل . حيث اتفق الحاضرون على أنها مشكلات عامة ، وتعتبر مشكلة الحصول على عينة منضبطة وتكلفة ذلك من أهم المشكلات وتأتى بعدها المشكلات الخاصة بعملية جمع البيانات وانحراف النتائج وتشمل هذه المشكلات ما يلى :

مشكلات ناجمة عن عدم الاستجابة None Response

حيث أبرز النقاش بين المشتركين بالمؤتمر أن ذلك قد يكون راجعا إلى عدم فهم السؤال أو خطأ من جامع البيانات ، وإما أن تكون بالفعل نتيجة يعتد بها .

مشكلات خاصة بجامعى البيانات

حيث ترتفع تكلفة الاستعانة بجامعى البيانات ذوى الكفاءة العالية .

مشكلات تتعلق بالمقابلة وضعف الاستجابة

ومنها تقلص إمكانية الاستعانة بالتليفون فى إجراء المقابلة ؛ نظرا للتوسع فى استخدام التليفون المحمول ، وكذلك تأثير توقيت المقابلة ، وتكرار التردد على نفس العينة ، إضافة إلى انتشار معدلات الجريمة وتأثير ذلك على صعوبة إجراء المقابلة .

مشكلات تتعلق بثبات الأداة

والتى رأى البعض إمكانية إضافة بعض الأسئلة التى يعرف الباحث إجابتها مسبقا ومقارنتها باستجابات المبحوث .

وفى أعقاب الجلسة الافتتاحية المنهجية أقيم حفل افتتاح المؤتمر ، والذى تضمن وقائع تكريم الرئيس السابق وتسليم الرئيس الحالى رئاسة مجلس المنظمة ، وقد أقيم الحفل بقلعة الملك تشارلز التى ترجع إلى القرن الثالث عشر الميلادى ، وحيث ينسب إليه الفضل فى إقامة أول جامعة فى أوربا ، وقد احتفظت القلعة بأهم معالمها ومقتنياتها التاريخية ، والتى منها الرسوم الشخصية الزيتية للرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة الجامعة ، ومجموعة كبيرة من المراجع العلمية التاريخية ، وبعض المقتنيات التى صنعت خصيصا للاحتفال بإنشاء جامعة تشارلز كأول جامعة فى أوربا .

فى اليوم الثانى للمؤتمر والذى انقسم إلى ثلاث فترات استهلت بالفترة الصباحية ، وبها ثلاث جلسات متزامنة سبقتها جلسة افتتاحية بعنوان "الرأى العام : مشكلات وقضايا فى النظرية والتطبيق" .

وقد اشتملت هذه الجلسة على ثلاث أوراق كانت على التوالى : ورقة مقدمة من السويد عن نظريات العلوم الاجتماعية ودراسة الرأى العام ، حيث تميزت الورقة باعتمادها على نتائج حديثة جدا أعقبت مقتل وزيرة خارجية السويد . ثم ورقة آتية من الأراضى الواطئة Netherlands وهى عن حرية نشر نتائج الرأى. أما الورقة الثالثة من ألمانيا وموضوعها حول النسب الخاصة بتقارير عن توقعات الانتخابات ماقبل الاقتراع العام الألمانى عام ٢٠٠٢ ، حيث ركزت الورقة على عملية تلقى المعلومات ومناخ الرأى ومايعرف بدوامة الصمت"spiral of silence"، وقد ميزت الورقة بين ماتقدمه نشرات الأخبار والتقارير الصحفية فى التليفزيون ومايقدم فى الصحافة ،مشيرة إلى ارتباط الصحافة فى أوربا القديمة بالحياة الحزبية .

أما الفترة الصباحية فقد تزامنت بها ثلاث جلسات : الجلسة الأولى

وعنوانها : "أوراق بحثية قائمة على نظريات أو مختبرة لها" ، فقد تضمنت أربع أوراق : الورقة الأولى من اليابان ، وهى حول تأثير الإعلام وشبكات الاتصال الشخصى على عملية تشكيل الرأى العام . والورقة الثانية والمقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية فهى عن التناقضات مابين المستوى الفردى وبين شبكات الاتصال الاجتماعية وتداعيات ذلك على سلوك المشاركة .

والورقة الثالثة عن القومية فى الصين ، وعنوانها مساهمة الأداء النمطى لوسائل الإعلام على التصور العام ، ومن كوريا الجنوبية قدمت ورقة عن الشراكة مابين رأس المال الاجتماعى والثقة السياسية .

أما الجلسة الثانية فى الفترة الصباحية فقد اتخذت لها عنوان "المنهجية : إحصائيات ، مقاييس ، وجمع بيانات" . وقد قدمت خلالها أيضا أربع أوراق وهى تباعا من النرويج ، ثم جمهورية التشيك ، وبعدها اليابان ، ثم فنلندا .

الورقة الأولى عن التعقيدات الإحصائية والمعانى التى تجسدها ، وهى فى الاتجاهات الحديثة لتحليل بيانات المسوح .

أما الورقة الثانية وعنوانها منحنى قوة الشخصية ومقاييس قادة الرأى بجمهورية التشيك .

أما الورقة الثالثة فهى عن تعريف التدرج وتصنيف قادة الرأى فى السياسة ، والورقة الرابعة فهى عن اختبار العينة المنقسمة للمقابلة مابين مواصفات منتجات الأسماك واللحوم والخضروات المحلية فى مقابل الأجنبية وذلك فى سياق مرض BSE .

الجلسة الثالثة والتى دارت حول حرب العراق وعلاقتها بالرأى العام والإدراك والاتجاهات إزاء الإرهاب ، فقد تبنت أوراقا خمسة : الأولى من المملكة المتحدة بعنوان الرأى العام الذى أعقب ذهاب Tommy البريطانى إلى الحرب .

أما الورقة الثانية فهى عن علاقة وسائل الإعلام بإدراك الحرب فى العراق وذلك فى أوربا وآسيا والشرق الأوسط .

الورقة الرابعة : وهى عن تأثير أخبار التليفزيون فى العالم الإسلامى على الإدراك العام للولايات المتحدة . والورقة الرابعة عن الاتجاهات إزاء الهجرة فى أمريكا مابعد الإرهاب : أبعاد جديدة أو استمرارية للقديم . والورقة الخامسة فهى للآراء حول العالم عن الحرب فى العراق .

وقد تميزت هذه الجلسة بكثافة الحضور ، وتبنى جميع أوراقها لاتجاه تأييد الحرب على العراق ، والربط مابين الإرهاب والعرب والإسلام ، ورفض الوجود العربى فى الولايات المتحدة الأمريكية .

الجلسة الرابعة : والتى كان عنوانها أوراقا بحثية قائمة على نظريات أو مختبرة لها ، فقد شملت أربع أوراق : الأولى حول عملية تشكيل الرأى العام وهى بعنوان وسائل الإعلام وتشكيل الرأى : الميكانيزمات الإدراكية الكامنة خلف عملية ترتيب الأولويات ووضع الإطار ، والورقة الثانية بعنوان من على استعداد لتحمل التكلفة ؟ استكشاف الرأى العام عن تغير المناخ والإدراك البيئى ، أما الورقة الثالثة فهى عن وسائل الإعلام والرأى العام المدرك حول الأقران .

أما الورقة الرابعة فهى عن استطلاعات الرأى ونتائج الانتخابات وكيفية التعامل مع ظاهرة الذى يقررون فى اللحظة الأخيرة والمصادر الأخرى للخطأ .

الجلسة الخامسة والتى ضمت أوراقا فى المنهج استخدمت أساليب بحثية غير تقليدية ، ومنها ورقة عن القيم الاجتماعية كأداة للاتصال العام ، والورقة الثانية عن الفقر . والورقة الثالثة عن الخطأ القياسى فى أسئلة إعادة الاتصال : نموذج محكم . والورقة الرابعة وهى عن مواصفات صوت المبحوث والاقتراب المدرك للمبحوث ووقع ذلك التأثير على معدلات الاستجابة فى مسوح التليفون .

والجلسة السادسة تحت عنوان تشكيل الرأى العام والتأثير . وقد قدمت فيها أربع أوراق : الأولى عن تأثير استخدام الجمهور للأخبار السياسية واستطلاعات الرأى على المشاركة السياسية . أما الورقة الثانية فكانت عن تسييس نتائج استطلاعات الرأى العام : حالتين من إساءة عرض نتائج استطلاعات الرأى العام فى هونج كونج . والورقة الثالثة ، وموضوعها دفع الجمهور لمشاركة فعالة فى بحوث الرأى العام . أما الورقة الأخيرة فى هذه الجلسة فكانت عن الرأى العام فى الإعلان السياسى ، المقدمات الهيكلية للاتجاهات إزاء الإعلان السياسى .

وفى الفترة المسائية من نفس اليوم تزامنت ثلاث جلسات تبدأ ترقيمها بحساب الجلسات السابقة بالجلسة السابعة ، والتى تركزت حول موضوع الوحدة الأوربية والاتجاهات إزاء عملية التكامل الأوروبى . وقد قدمت فى هذا الموضوع أربع أوراق : الأولى عن الهوية الوطنية والاقتصاد الانفعالى للأمم الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى الجديد . أما الورقة الثانية فكانت عن الأجيال الجديدة فى جمهورية التشيك وعضوية الاتحاد الأوروبى . والورقة الثالثة والتى اتخذت لها موضوعا يتضمن بحوث الإنترنت عن آراء الناس فى جمهوريات التشيك والسلوڤاك والنمسا حول انضمام بلدان كأعضاء جدد فى الاتحاد الأوروبى . أما الورقة الرابعة فكانت عن الاتجاهات إزاء العلوم والتكنولوچيا فى الاتحاد الأوروبى واليابان والولايات المتحدة .

والجلسة الثامنة وموضوعها بحوث الرأى العام فى ظل أوضاع خاصة ، وقد قصد بهذه الاوضاع الخاصة معاناة بعض الدول من ظواهر خاصة بها ، ومن هذا المنطلق فقد طرحت الورقة الأولى موضوع الإيدز فى جنوب إفريقيا ،

حيث كان عنوان الورقة الاحتياطات القصوى إزاء مرض الإيدز واستمرارية سلوكيات المخاطر .

والورقة الثانية عن الكوارث الطبيعية الجسيمة والكوارث التى من صنع الإنسان وتأثيراتها الديمجرافية وذلك من خلال الإدراك السياسى لقراء جريدة Gujarat عام ٢٠٠٢ .

والورقة الثالثة فى الأيديولوچية ووسائل الاعلام والتأييد العام من أجل الفعل الايجابى . وأما الورقة الرابعة والأخيرة فى هذه الجلسة فهى عن إعادة بناء العنف ضد المرأة كمشكلة اجتماعية فى أسبانيا .

والجلسة التاسعة فى الفترة المسائية وعنوانها "الحرية والتسامح والنقاش العام" . حيث كانت الورقة الأولى بعنوان يتساءل عما إذا كانت الصحف الالكترونية on line تحمل خطورة على عملية النقاش العام وتأثير استخدام الصحافة الالكترونية على الأچندة العامة .

أما الورقة الثانية فهى عن الفروق فى فهم الديمقراطية ووقعها على الاتجاهات الديمقراطية .

والورقة الثالثة فهى دراسة حالة عن مصداقية وسائل الإعلام ، وموضوعها السارس SARS فى عيون سكان شنغهاى والغرباء عن شنغهاى .

أما ختام الحلقة فكان نقاشا حول تقرير "حرية نشر نتائج الرأى" وهو التقريرالذى عرض فى الجلسة الافتتاحية .

فى اليوم الثالث والأخير للمؤتمر فقد انقسمت فترته الصباحية إلى فترتين بينهما استراحة ، وكل فترة منهما بها ثلاث جلسات متزامنة . الجزء الأول من الفترة الصباحية وبه الجلسة العاشرة فقد كانت أيضا بعنوان الاتحاد الأوربى والاتجاهات إزاء عملية التكامل الأوربى وبها أربع أوراق : الأولى عن ديناميكيات

التأييد للتكامل الأوربى : استقصاء عبر قومى للرأى العام خلال أهم أحداث الاتحاد الأوربى . والورقة الثانية عن المخاوف المتعلقة بالعملة الموحدة : دور عملية الأجندة فى الصحافة البريطانية . والورقة الثالثة عن عدم الموافقة الصحية : دراسة مقارنة عبر قومية على وقع الأزمة وأخبار التليفزيون على الرضا عن ديمقراطية الاتحاد الأوروبى والانضمام لسياساته . والورقة الرابعة فهى عن فهم التطورات السياسية الحديثة فى الأراضى الواطئة Netherlands .

أما الجلسة الحادية عشرة فكانت عن وسائل الإعلام وعملية تشكيل الرأى العام ، حيث كانت الورقة الأولى عن استخدام وسائل الإعلام وصورة الصحفيين فى أسبانيا ، أما الورقة الثانية فكانت عن آراء الصحفيين فى الرأى العام . بينما كانت الورقة الثالثة والمقدمة من د . راجية قنديل الأستاذ بكلية الإعلام جامعة القاهرة عن تغطية الصحافة المصرية لجرائم الفساد ودورها فى تشكيل الرأى العام . والورقة الرابعة فكانت عن طغيان الأقلية : تحليل لمصطلح رأى غير شائع فى تأييد التشريع ضد التخريب فى هونج كونج .

والجلسة الثانية عشرة فهى عن الإنترنت والأساليب الحديثة فى عملية جمع المعلومات .

والورقة الأولى بها عن استخدام أسلوب بديل جديد فى مسوح الرأى : إمكانية استخدام التليفون المحمول فى إجراء المسوح . أما الورقة الثانية فكانت عن التحكم فى التأثيرات المزاجية عند جمع البيانات من عينة مأخوذة من قوائم : التليفون مقابل الإنترنت . أما الورقة الثالثة فهى عن الصدام ما بين الإعلام التقليدى والحديث فى انتخابات الرئاسة الكورية عام ٢٠٠٢ . أما الورقة الرابعة فهى عن تأثير استخدام الإنترنت والدافعية إزاء تنوع القضايا .

والجزء الثانى من الفترة الصباحية والذى انعقدت به ثلاث جلسات بدأت

بالجلسة الثالثة عشرة وموضوعها نظرية وبحوث الرأى العام فى تفاعلها مع أفرع علمية أخرى .

وقد تضمنت أيضا أربع أوراق : الأولى عن النظرية السياسية للاستهلاك مختبرة بمسح وبيانات إحصائية من مصادر متعددة ، بالأساس لبلدان من الولايات المتحدة الأمريكية .

والورقة الثانية فهى عن المصوتين المحتملين وقياس فعاليات الحملة الانتخابية ، أما الورقة الثالثة فهى عن الانفصالية والعدالة الإجرائية : تفسير لتأييد الرأى العام لإدارة شرطة نيويورك .

والورقة الثالثة عن وسائل الإعلام العلمية المحلية والإدراك العام للعلم : مقارنة بين جماعتين من نيويورك .

والجلسة الثانية فى الفترة الثانية من الفترة الصباحية ، وهى عن الرأى العام إزاء المشكلات الدينية فقد تضمنت أيضا أربع أوراق .

الورقة الأولى عن التحولات الروحانية حول العالم ، أما الورقة الثانية فهى عن شعورالقساوسة إزاء فضيحة الاعتداءات الجنسية على الأطفال فى الكنيسة الكاثوليكية . أما الورقة الثالثة فهى عن الصحافة والتسامح الدينى : تحليل للعوامل الاجتماعية السياسية فى تغطية الموضوعات الدينية فى الصحافة الهندية .

والورقة الرابعة فهى عن مقياس الثقة فى السلام كمؤشر لعملية السلام فى سيرلانكا .

والجلسة الأخيرة وكانت مرة أخرى عن السلام والتسامح والنقاش العام .

وقد بدأت بالورقة الأولى عن وقع ممارسات السوق السوداء فى المناطق التخومية على أنماط سلوك المستهلك البولندى . أما الورقة الثانية فكانت عن

الاتجاهات العامة إزاء التحيز العرقى للبوليس فى الولايات المتحدة . والورقة الثالثة عن استخدام وإساءة استخدام الرأى العام فى الديمقراطيات البازغة : حالة المكسيك .

والورقة الأخيرة في جلسات المؤتمر وهى عن الرغبة الكثيفة فى الهجرة استجابة الطبقة المتوسطة الأرچينتينية للتوقع وأزمة الشرعية .

وقد اختتم المؤتمر أعماله بلقاء عمل أعقبه توديع للحاضرين واتفاق على التقائهم فى المؤتمر القادم عام ٢٠٠٤ والذى يأخذ رقم المؤتمر السنوى السابع والخمسين .

رأس المال الاجتماعى :
نحو نظرية فى البناء والفعل الاجتماعى *

عرض كتاب

إنجى عبد الحميد **

لقد شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات العديد من التغيرات والتحولات الإقليمية والدولية ، التى ساهمت فى بروز مجموعة من المفاهيم الجديدة ، كمفهوم المجتمع المدنى civil society ، ورأس المال الاجتماعى social capital ، والحكم الصالح good governance وتزامن بروز هذه المفاهيم مع بداية تركيز الدوائر الأكاديمية وصانعى القرار عليها، وذلك ليس باعتبارها من المفاهيم الجديدة فى العلوم الاجتماعية ، ولكن باعتبارها من الظواهر الاجتماعية الهامة التى يمكن من خلال دراستها تطوير آليات جديدة يمكن الاستفادة منها فى عملية التنمية .

وفى إطار هذه التحولات ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعى كأحد المفاهيم الجديدة ، التى ظهرت فى إطار الربط بين الديمقراطية والتنمية . ويشير

* مؤلف هذا الكتاب هو مدير معهد الدراسات الآسيوية بجامعة ديوك ، والنائب السابق لرئيس رابطة علم الاجتماع الأمريكية .

Nan, Lin, Social Capital: A Theory of Social Structure and Action, Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

** باحث مساعد ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة .

هذا المفهوم إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية ، التى تتضمن مجموعة من القيم والمعايير الأخلاقية ، ويتم تكوينها فى إطار بناء اجتماعى معين ، ويمتد هذا البناء من الأسرة ، وجماعات الجيرة ، والأصدقاء ، ومؤسسات المجتمع المدنى ، إلى بقية مؤسسات المجتمع .

ويأتى التركيز على هذا المفهوم فى إطار التأكيد على ضرورة الاستفادة من الروابط والعلاقات غير الرسمية فى عملية التنمية ، خاصة فى البلدان النامية، التى تمثل تلك الروابط الآلية الأساسية التى يعتمد عليها الفقراء للتكيف مع الحرمان الاقتصادى .

وقد قام العديد من الباحثين فى مختلف التخصصات بدراسة هذا المفهوم ، فى علاقاته بالتنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ومن أهم هذه الإسهامات إسهام كلا من روبرت بوتنام Robert Putnam ، وجيمس كولمان James Coleman إذ يرجع الفضل لهما فى إعادة الاهتمام بالمفهوم . حيث قدم Robert Putnam دراسته الأولى عن رأس المال الاجتماعى فى إيطاليا ، وعلاقته بتنمية الديموقراطية واستغلال الموارد المتاحة ، حيث يؤكد بوتنام أن توافر الشبكات الاجتماعية وما تتضمنه من قيم الثقة والتعاون يساهم فى الاستغلال الأمثل للموارد . ومن الإسهامات الهامة ما قدمه جيمس كولمان ١٩٩٠ James Coleman حول دور رأس المال الاجتماعى فى خلق رأس المال البشرى ، وهو يؤكد أن رأس المال الاجتماعى يستدل عليه من خلال ما يقوم به من وظائف تساهم فى تحقيق أهداف فردية أو جماعية .

ونظرا لأهمية هذا الموضوع ، يحاول هذا الكتاب تقديم نظرية متكاملة لدراسة رأس المال الاجتماعى . إذ ينطلق الكتاب من مقولة رئيسية مؤداها أن رأس المال الكامن فى العلاقات الاجتماعية يتضمن مجموعة من الأطر

البنائية ، ويتضمن مجموعة من الأفعال والاختيارات ، ويتضمن أيضا مجموعة من الأبنية والشبكات الاجتماعية Social Networks ، بالإضافة لمجموعة من الفاعلين Actors الذين يكونون تلك الشبكات .

يؤكد الكتاب أن السبب الأساسي وراء فشل دارسي رأس المال الاجتماعي في بناء نظرية متكاملة هو وجود فجوة في فهم العلاقة بين الأبنية الاجتماعية والفاعلين الذين تحتويهم تلك الأبنية لتحقيق مجموعة من الأهداف . ويعرف المؤلف رأس المال الاجتماعي بأنه "رأس المال المتضمن أو الكامن في العلاقات الاجتماعية في إطار أي مجتمع" .

وفي إطار هذا التعريف يقدم رؤيته لبناء نظرية متكاملة لدراسة رأس المال الاجتماعي في ثلاثة عشر فصلا هي عدد فصول الكتاب ، يحاول المؤلف في الجزء الأول تعريف رأس المال الاجتماعي من خلال توضيح أوجه الاختلاف بين نظريات رأس المال في التركيز على البعد الاجتماعي ، أما الجزء الثاني فيشرح فيه نظرية رأس المال الاجتماعي من منظور بنائي ، من خلال دراسة علاقات وديناميات الفعل الاجتماعي Social Action .

وفي هذا الإطار يشرح الفصل الأول العلاقة بين نظريات رأس المال المختلفة ، وبناء نظرية متكاملة لدراسة المفهوم ، بدءا من الماركسية والرأسمالية ، وانتهاء بنظريات رأس المال الجديدة Neo-Captial Theories . وينتقل الفصل الثاني إلى تقديم الاتجاهات المختلفة في دراسة رأس المال الاجتماعي ، وتحديد أهم أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الاتجاهات . أما الفصل الثالث فيناقش الآليات التي يستخدمها الفاعلون في إدارة الموارد المتوافرة في إطار الأبنية الاجتماعية القائمة ، بما في ذلك شبكات العلاقات الاجتماعية Networks of Social Relations التي يكونها الأفراد في إطار تلك الأبنية . ويوضح الفصل

الرابع العلاقة بين الدوافع الشخصية ، ومايقوم به الأفراد من أفعال للاختيار بين مختلف البدائل المتاحة أمام الأفراد . واستكمالا للجزء السابق يشرح الفصل الخامس أهم عناصر تلك النظرية . ويقدم الفصلان السادس والسابع رؤية لاستخدامات تلك النظرية فى البحوث الاجتماعية . من خلال إلقاء الضوء على بعض القضايا الاجتماعية المرتبطة برأس المال الاجتماعى ، ومنها قضية تحقيق المكانة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ترتبط باستثمار الأفراد للموارد المتاحة ، لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، ويركز أيضا على أهمية قضية عدم المساواة الناجمة عن اختلاف رأس المال الاجتماعى داخل الجماعة الواحدة واختلافه بين الجماعات المختلفة ، مع إلقاء الضوء على الأجندة البحثية المرتبطة بهذه القضية .

وينتقل الجزء الثانى من الكتاب من دراسة الأفعال الاختيارية إلى دراسة السياق الاجتماعى والمؤسسى للفعل الاجتماعى . ويبدأ بالتأكيد على الديناميات الجزئية والوسيطة للفعل الاجتماعى .

وفى هذا الإطار يوضح الفصل الثامن العلاقة بين الأبنية الاجتماعية ، ومايقوم به الأفراد من أفعال اختيارية مرتبطة بحجم الموارد المتاحة فى إطار هذا البناء . ويتناول الفصل التاسع العلاقة بين التبادل الاجتماعى والتبادل الاقتصادى ، من حيث مدى رشادة كل منهما . ويناقش الفصل العاشر اختيارات الفاعلين فى سياق البناء الهيراركى للمنظمات التى ينتمون إليها . ويشرح الفصل الحادى عشر إسهام هذه النظرية فى تكوين المؤسسات الاجتماعية . وينتقل الفصلان الثانى عشر والثالث عشر إلى مناقشة ظاهرة شبكات الفضاء المعلوماتية Cyber Networks ، ويقصد بها مايكونه الأفراد من علاقات عبر شبكة المعلومات من خلال استخدام الدردشة Chating ، والبريد الإلكترونى ، بما

يساهم فى تكوين مجموعة من الروابط والعلاقات الاجتماعية عبر القومية ، والتى من الممكن أن تكون أقـــوى من الروابط الأوليـــة التى يكونهـا الأفـراد فــى مجتمعاتهم .

وبعد العرض الموجز لمكونات الكتاب ، ننتقل فى الجزء الثانى إلى عرض مفصل للكتاب .

يناقش الفـصل الأول نظريات رأس المال فى دراسـة الإطار الاجـتـمـاعى لعمليـة تراكم رأس المال ، بدءا من النظرية الماركسيـة إلى نظريات رأس المال الجديدة . ويركز المؤلف فى هذا الصدد على نقطتين أساسيتين :

١ – الانتقال من مستوى التحليل الكلى إلى مستوى التحليل الجزئـى ، الـذى تطرحـه نظريـات رأس المـال الجـديـدة Neo-Capital Theories ، والتى لا تنظر إلى عملية تراكم رأس المال باعتبارها نوعا من الاستغلال الطبقى من القلة للكثرة . ولكنها تحـاول أن توضـح الآليات التى يستـخـدمـها الفاعلون (الأيدى العاملة) لاستثمار قدراتهم ومـهاراتهم لتعميق فائض القيمة فى علاقتهم بأصحاب العمل .

٢ – الانتقال إلى التركيز على الفعل والاختيار ، وهـو عنصر هام فى نظريات رأس المال الجديدة ، وعلى عكس النظرية الماركسية التى اعتبرت أن من يقدر على الاختيار والفعل هـم أصحاب رأس المال ، أما العمال فهم مجرد عناصر يتم تبادلها واستخدامها ، وليس لديهم اختيار سوى تقديم الأيدى العاملة للطبقة الرأسمالية المستغلة .

ووفقا للنظريات الجديدة لاتمثل العلاقة بين الفعل والاختيار استغلالاً من صاحب رأس المال للعمال ، إذ أصبح لدى العمال القدرة على استغلال فائض القيمة لأعمالهم والاحتفاظ بها ، بما يساهم فى تطوير قدراتهم ومهاراتهم .

وتتضمن هذه النظريات : نظرية رأس المال البشرى Human Capital Theory ، ونظرية رأس المال الثـقـافى Cultural Capital Theory ، ونظرية رأس المال الاجتماعى . وتؤكد تلك النظريات أن الفاعلين يكون لديهم حرية الاختيار فى إطار البناء الاجتماعى للقيام بالأفعال التى تساهم من ناحية فى تنمية قدراتهم ومهاراتهم ، ومن ناحية أخرى تساهم فى تحقيق منافع مادية . فالاختيار هو أساس قيام الفرد ببعض الأفعال ، وتجنب القيام بأفعال أخرى ، لاتحقق لهم نفس العائد . وتؤكد نظرية رأس المال البشرى أهمية الفروق الفردية بين الأفراد ، والتى تؤثر على اختياراتهم ، وبالتالى على أفعالهم . بينما تؤكد نظرية رأس المال الثقافى على أهمية البناء الطبقى فى تشكيل أفعال الأشخاص . إذ تتجه الطبقة المهنية لتكريس ماتتمتع به من مزايا ، ويحاول أبناء الطبقات الأقل حظا القيام بأفعال لتنمية مهاراتهم .

وتركز نظريات رأس المال الجديدة على التفاعل بين مايقوم به الأفراد من أفعال ، وأوضاعهم فى إطار البناء الاجتماعى القائم ، ومايفرضه الانتماء لهذا البناء من محددات بنائية تؤثر على اختيار الأفراد وتفضيلاتهم ، بما يؤدى إلى قيامهم بأفعال معينة ترتبط برغبتهم فى تحقيق أهداف معينة .

ويناقش الفصل الثانى اتجاهات دراسة وتعريف رأس المال الاجتماعى ، ويبدأ المؤلف بتعريف رأس المال الاجتماعى على "أنه رأس المال المتضمن أو الكامن ، فى العلاقات الاجتماعية فى إطار المجتمع ، وهو بذلك يتضمن مجموعة من القيود والالتزامات التى يرتضى الأفراد بها لتحقيق أهدافهم" . كما يؤكد الكاتب أن رأس المال الاجتماعى هو استثمار العلاقات الاجتماعية مع توقع تحقيق عائد اقتصادى – سياسى – اجتماعى ، إذ يقوم الأفراد بتكوين علاقات اجتماعية من أجل إنتاج مجموعة من المنافع ، وقد اختلفت تلك النظريات فيما

يتعلق بالعوائد المتحققة من استخدام هذه العلاقات .

واتفقت هذه النظريات على أن رأس المال الاجتماعى هو استخدام الفرد لما يمتلكه من الموارد المرتبطة بانتمائه لبناء اجتماعى معين من أجل إنتاج منافع ، فى حين اختلفت حول نوع المنافع المتحققة من هذا الاستخدام . فبالنسبة لنظرية رأس المال الثقافى تمثل المنافع المتحققة مجموعة من القيم والأعراف . أما نظرية رأس المال البشرى فتؤكد على أهمية استخدام رأس المال الاجتماعى فى إنتاج مجموعة من المهارات والقدرات لأعضاء الجماعة .

وقد قام المؤلف بتقسيم اتجاهات دراسة رأس المال الاجتماعى إلى اتجاهين ، يركز أحدهما على دراسة كيفية استخدام رأس المال الاجتماعى بواسطة الأفراد ، واستثماراتهم للموارد المتوفرة فى إطار شبكات العلاقات الاجتماعية ، للحصول على عوائد فى صورة أفعال محددة .

ومحور تركيز هذا الاتجاه :

١ - كيفية استثمار الأفراد للعلاقات الاجتماعية القائمة .

٢ - يستخدم الأفراد الموارد الكامنة فى العلاقات الاجتماعية من أجل الحصول على عائد فى المستقبل . ويصنف الكاتب الموارد التى يمكن أن يحصل عليها الفرد إلى :

أ - موارد شخصية : وهى المهارات والقدرات التى يمتلكها الفرد ، وقد تتضمن موارد مادية أو معنوية .

ب - موارد اجتماعية : وهى الموارد التى يكتسبها الفرد من خلال الروابط الاجتماعية التى يكونها الأفراد فى إطار بناء اجتماعى معين .

وقد قام المؤلف بعرض بعض الآراء والنظريات مثل آراء هانك فلوب

Hank Flop وبيير برديو .

فقد حدد هانك فلوب (١٩٩٤) ثلاثة عناصر أساسية هى التى تكون رأس المال الاجتماعى ، وهى :

١ - عدد من الأشخاص داخل شبكة العلاقات الاجتماعية ، وهم على استعداد لمساعدة بعضهم البعض عند الحاجة .

٢ - قوة العلاقة بين الأشخاص ، وهى مايحدد مدى استعدادهم للتعاون .

٣ - الموارد التى يمتلكها الأفراد ، سواء كانت موارد شخصية ، أو موارد اجتماعية . ويعرف هذا الاتجاه رأس المال الاجتماعى على أنه الموارد المتوافرة لدى الآخرين ومن لديهم علاقات قوية بهذا الشخص مع استعداد الآخرين للمساعدة فى المستقبل . ويركز الاتجاه الآخر على بحث دراسة دور الجماعة فى تكوين رأس المال الاجتماعى ، من خلال تناول قضيتين :

أ - الآليات التى تعتمد عليها الجماعة فى تنمية وتقوية رأس المال الاجتماعى ، باعتباره قيمة جماعية .

ب - مدى مساهمة هذه الآليات فى تحسين ظروف حياة أعضاء الجماعة .

أما بيير برديو (١٩٨٦) فقد قام بتقسيم رأس المال إلى ثلاثة أنواع : رأس مال اقتصادى ، ورأس مال ثقافى ، ورأس مال اجتماعى ، ويمثل رأس المال الاجتماعى "العلاقات الاجتماعية المرتبطة بمجموعة من الموارد الموجودة بالفعل والموارد المحتمل توافرها فى المستقبل ، فى إطار شبكة مستمرة من العلاقات الاجتماعية التى يكونها الأفراد فى إطار بناء اجتماعى معين" . ويمثل رأس المال الاجتماعى عنصراً مشتركاً بين أعضاء الجماعة ، وهو عنصر يشترك فيه أعضاء الجماعة باتفاقهم حول مجموعة من الالتزامات المتبادلة مع وجود درجة من

الاعتراف المتبادل .

وعلى الرغم من اختلاف الاتجاهين حول مستوى التحليل ، فإن معظم الدارسين يتفقون على أن تفاعل أعضاء الجماعة يساهم فى إعادة إنتاج رأس المال الاجتماعى .

وينتقل الفصل الثالث إلى تحديد مكونات رأس المال الاجتماعى فى إطار التعريف الذى قدمه المؤلف للمفهوم على أنه الموارد الكامنة فى البناء الاجتماعى، والتى يقوم أعضاء الجماعة بالحصول عليها ، ونقلها من أفعال تعبيرية إلى أفعال غائية . ووفقا لهذا التعريف يتكون رأس المال الاجتماعى من ثلاثة عناصر رئيسية هى :

١ - مجموعة من الموارد .
٢ - بناء اجتماعى .
٣ - أفعال .

وتقوم نظرية رأس المال الاجتماعى بثلاث وظائف أساسية ، وهى :

١ - تشرح هذه النظرية الطريقة التى تكتسب بها الموارد قيمتها وكيفية توزيعها فى إطار البناء الاجتماعى للقائم .
٢ - توضح درجة الاختلاف بين أعضاء الجماعة فى الحصول على هذه الموارد، فى إطار التفاعلات الاجتماعية التى يكونها الأفراد .
٣ - توضح أيضا كيفية استغلال هذه الموارد من أجل تحقيق مجموعة من المكاسب . ويوضح المؤلف فى هذا الفصل أن الموارد تكتسب قيمتها فى إطار العلاقات الهيراركية ، التى تتكون فى إطار البناء الاجتماعى القائم .

كما يضع المؤلف أربعة محددات رئيسية لاستفادة الفرد من الموارد الموجودة فى البناء الاجتماعى ، وهى :

١ - المكانة التى يحتلها الفرد فى إطار هذا البناء .

٢ - السلطة ، حيث تتكون الأوضاع الاجتماعية المختلفة داخل الأبنية الاجتماعية نتيجة لاختلاف هيكل الفرص المتاحة لكل فرد .

٣ - القواعد التى تحكم العلاقة بين أعضاء البناء الاجتماعى ، مما يدعم هذا التوزيع القائم للموارد .

٤ - الفاعلون ، حيث تختلف درجة استغلال كل فرد للفرص المتاحة ، وفقا لاختلاف المهارات الشخصية وتفاوتهم فى القدرة على استغلال هذه الموارد .

ويبدأ الفصل الرابع بتحديد ثلاثة عناصر أساسية لرأس المال الاجتماعى ، هى :

١ - بناء اجتماعى .

٢ - فرص يمنحها الوجود فى هيكل اجتماعى .

٣ - أفعال : وهى العملية التى تتحول بواسطتها الموارد المتاحة فى إطار البناء الاجتماعى القائم إلى رأس مال اجتماعى ، وتعكس الأفعال الفرص المتاحة للفاعلين لاستغلال الموارد المتاحة . ويؤكد "بييربرديو" أن الأفعال فى إطار المجتمع الطبقى لا تمثل إلا محاولة لتكريس أوضاع اجتماعية وطبقية معينة .

ويلخص الفصل الخامس أهم افتراضات هذه النظرية وتشمل :

١ - كلما احتل الفرد مكانة مرتفعة فى البناء الاجتماعى القائم ، كلما توافرت له فرص أكبر لاستغلال الموارد المتاحة فى هذا البناء .

٢ - يتم التفاعل بين مجموعة من الفاعلين المتقاربين من حيث : الخصائص ، والمكانة ، والموارد . فكلما زاد التشابه فى خصائص الموارد التى تمتلكها

الجماعة كلما قل الجهد المبذول فى عملية التفاعل .

٣ - يتفاعل الأعضاء بشكل مباشر أو غير مباشر فى إطار شبكات العلاقات الاجتماعية وفقا لما لديهم من موارد .

٤ - ترتبط أفعال الأفراد إما بتدعيم الأوضاع القائمة ، أو بالحصول على مزايا جديدة ، وتسمى الأولى الأفعال التعبيرية Expressive Actions ، أما الثانية فهى الأفعال الغائية Instrumental Actions .

٥ - كلما كانت الروابط بين الأفراد قوية كلما استطاع الفرد أن يستخدم الموارد المتاحة فى أفعال تعبيرية والتى يترتب عليها تنمية وتطوير الموارد التى يمتلكها الأفراد والجماعة التى ينتمون إليها. وعلى العكس فكلما ضعفت هذه الروابط ، كلما اتجه الأفراد إلى استخدام الموارد المتاحة فى أفعال غائية أو أدائية لتكريس الأوضاع القائمة .

ومن هذه الافتراضات يتوصل المؤلف إلى أربع خصائص أساسية تتسم بها نظرية رأس المال الاجتماعى :

١ - تتضمن هذه النظرية مجموعة من المفاهيم المترابطة والمتداخلة ، التى لا يمكن فصلها عن بعضها البعض ، ويؤدى هذا الترابط إلى صعوبة تحديد خاصية متفق عليها لدراسة رأس المال الاجتماعى كظاهرة اجتماعية .

٢ - ترتبط النظرية بوجود بناء متدرج للعلاقات الاجتماعية ، يتحدد بناء عليه هيكل توزيع القوة داخل البناء الاجتماعى .

٣ - تتضمن مجموعة من الأفعال التى يقوم بها الأفراد لتدعيم أوضاعهم الاجتماعية ، وهو المستوى الجزئى للتحليل .

٤ - يعتمد تطور هذه النظرية على الارتباط بين الجانب النظرى والجانب التطبيقى .

ويناقش الفصل السادس العلاقة بين رأس المال والبناء الاجتماعى القائم ، وما يقوم به من ينتمون إلى هذا البناء من أفعال لتحسين أوضاعهم والحصول على مراكز أفضل . وهى عملية تحقيق المكانة Status Attainement Process، وهى العملية التى يقوم من خلالها الأفراد باستثمار الموارد المتاحة من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، فالفاعلون بصفتهم أعضاء فى هذا البناء من المتوقع أن يقوموا بأفعال تدعم وتقوى الموارد الموجودة فى هذا البناء .

ويناقش الفصل السابع قضية عدم المساواة التى يخلقها رأس المال الاجتماعى ، أو إلى أى مدى يوزع رأس المال الاجتماعى بشكل غير متساوٍ بين الجماعات الاجتماعية المختلفة ، ويشرح المؤلف فى هذا الفصل أهمية الدراسات التطبيقية فى تحديد المؤشرات التى يمكن الاعتماد عليها للتعرف على أهم الاختلافات المؤسسية والثقافية ، بما يساهم فى التعرف على الأسباب وراء عدم المساواة .

ويؤكد المؤلف فى الفصل الثامن أن جوهر نظرية رأس المال الاجتماعى هو دراسة الأفعال ، مع التركيز على الرشادة فى استخدام الموارد ، وهى بذلك تناقض الاستخدام المطلق لفكرة تعظيم المنافع الاقتصادية كأساس وحيد للأفعال والتفاعلات البشرية . ويطرح المؤلف مبدأين يعتمد عليهما الأفراد للمفاضلة بين الأفعال المختلفة ، وهما :

١ - تقليل الفاقد فى الموارد .

٢ - تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة ، مع إعطاء الأولوية للمبدأ الأول .

أن كافة النظريات الاجتماعية لا تتجاهل فكرة الرشادة الاجتماعية ، فيما عدا الاقترابات الاقتصادية فى دراسة الظواهر الاجتماعية .

وهناك نوعان من الموارد يمتلكهما الأفراد هما :

١ - المـوارد الشخصيـة : وتمثل رأس المال البشرى .

٢ - الموارد الاجتماعية : وتمثل الروابط والعلاقات الاجتماعية التى يكونها الأفراد ، وهى رأس المال الاجتماعى .

ويستكمل الفصـل التاسـع مناقشـة العلاقـة بيـن الفعـل الاجتماعى والبناء الاجتـماعى ، وذلك فى إطار التـأكـيد على أن تعدد وتعقـد العلاقـات الاجتماعية يحتاج إلى مزيد من قواعد الاعتراف بالحقوق الأساسية للفاعلين ، وفى نفس الوقت تحديد المسئوليات والالتزامات التى تقع على عاتق الفاعلين فى إطار استـخـدام هذه الموارد . ويعـرف المؤلف عملية التـبادل بأنها سلسلة من التفاعلات بين فاعلين أو أكثر والتى تقع يتم من خلالها انتقال الموارد . وبالتالى فعملية التبادل وفقا لهذا التعريف تتضمن مكونين هما :

١ - علاقات قوية بين الفـاعلين ، على أن تكون هذه العلاقات قـائمة على مبدأ اعتراف كل منهم بحقوق ملكية الآخر لما لديه من موارد .

٢ - انتقال الموارد من فاعل إلى آخر ، نتيجة للتفاعل بينهما ، وهو ما قد يفسر تفاعل أبناء طبقات وأوضـا ع اجتماعية مختلفة مع بعضهم البعض ، إذ يساعد هذا التفاعل على إيجاد نوع من الحراك الاجتماعى .

ويستـهدف الفصل العاشر توضيح العلاقة بين الحصول على رأس المال الاجتـماعى واستـخدامـه فى سيـاق البناء الاجتـمـاعى القـائم ، ويبدأ الفصل بافتراض أن البناء الاجتماعى يتميز بوجود نظام هيراركى ، يحدد هذا النظام الطريقة التى يحصل بها الأفراد داخل هذا الهيكل - باختلاف مواقعهم - على الموارد ، وتتـمـثل هذه الموارد فى الأوضـا ع الاجتـمـاعيـة للآخرين ، وبالأخص الأوضا ع الاجتماعية الأعلى .

يحدد وضع الفرد داخل هذا النظام مدى استفادته من الموارد المتاحة فى إطار البناء الاجتماعى القائم ، بما يحدد أيضا مدى استفادته من رأس المال الاجتماعى .

ويؤكد المؤلف فى نهاية هذا الفصل أهمية توافر الوعى لدى الأفراد بالقيود التى تفرضها العضوية فى البناء الاجتماعى ، والتى من أهمها وضع الفرد فى النظام الهيراركى الذى يحدد مدى استفادته من الموارد المتاحة . وفى نهاية الفصل يؤكد الكاتب على أهمية توافر الوعى لدى الأفراد بالقيود التى يفرضها البناء الاجتماعى المحيط ، حتى يقوموا بالتصرف بناء على هذه القيود ، ووفقا لما يتوافر لهم من موارد ، بالإضافة إلى وضعهم فى إطار البناء الاجتماعى القائم .

ويصل المؤلف فى الفصل الحادى عشر إلى أن أفعال من ينتمون إلى أى بناء اجتماعى تكون مدفوعة باحتياجاتهم الغائية ، لذا فالأفراد يكونون أكثر ميلا للتفاعل من خلال الجماعات الأولية التى ينتمون إليها ، كالأسرة ، وجماعات الجيرة والأصدقاء ، التى تمدهم بالموارد اللازمة لتحسين أوضاعهم وتنمية قدراتهم . ويناقش الفصلان الثانى عشر والثالث عشر ظاهرة شبكات الفضاء المعلوماتى ، ودورها فى تكوين رأس مال اجتماعى عبر قومى .

الخلاصة

يمثل هذا الكتاب تحليلا بنائيا لمضمون رأس المال الاجتماعى ، وبالرغم من أهمية هذا التحليل فإنه قد أغفل البعد الثقافى فى تكوين رأس المال الاجتماعى . إذ تدخل العديد من الأبعاد فى تحديد قدرة الجماعة أو البناء الاجتماعى على تكوين رأس المال الاجتماعى ، من هذه الأبعاد أو العوامل :

١ - ثقافة المجتمع .

٢ - الدولة ومؤسساتها .

٣ - طبيعة المؤسسات المدنية ، التى يمكن أن تلعب هذا الدور ، وعلاقتها بالمجتمع من ناحية ، وعلاقتها بالدولة وطبيعة النظام القانونى الذى يحكم عليها من ناحية أخرى .

كما أغفل الكتاب أيضا الإشارة إلى الصور السلبية لرأس المال الاجتماعى ، التى تنشأ عن بعض الأبنية أو الأطر الاجتماعية ، كجماعات تهريب المخدرات وجماعة المافيا . إذ تساهم تلك للأبنية فى تكوين رأس مال اجتماعى ، ولكن فى صورته السلبية التى تخدم مصالح أعضائها ، ولكنها فى نفس الوقت تضر بمصالح المجتمع .

[11] Chernoff, H. Optimal accelerated life designs for estimation. *Technometrics*, 1962, 4, pp. 381-408.

[12] DeGroot, M. H.; Goel, P. K. Bayesian and optimal design in partially accelerated life testing. *Naval Research Logistic, quartlerly*, 1979, vol 16(2), pp. 223-235.

[13] Escobar, L. A.; Meeker, W. Q., Jr. Planning accelerated life tests with two or more experimental factors, *Technometrics*, 1995, vol 37, no. 4, pp. 411-427.

[14] Goel, P. K. *Some estimation problems in the study of tampered random variables*, Ph.D., Department of Statistics, Carnegie-Mellon University, Pittspurgh, Pennsylvania, 1971.

[15] Greenspan, D. *Numerical analysis for applied mathematics*, science, and engineering, 1988.

[16] Howlader, H. A. and Weiss, G.: Log-logistic survival estimation based on failure-censored data, *Journal of Applied Statistics*, 1992, vol. 19, no. 2, pp. 231-240.

[17] Mahmoud, M. W. and Ragab, A. On order statistics in samples drawn from the logistic distribution, *Math. Operations for sch. U. statistic*, 1973, vol. 4, Heft 1, pp. 81-88.

[18] Mogilevsky, B. M.; Shirn, G. A. Accelerated life tests of Ceramic capacitors, *IEEE Trans. on components, hybrids, and manufactering Technology*, 1988, vol. 11, no. 4, pp. 351-357.

[19] Nelson, W. B. *Applied life data analysis*. John Wiley & Sons, Inc., 1982.

[20] Ragab, A. and Green, J. On order statistics from the log-logistic distribution and their properties. *Communication in Statistics, theory and methods*, 1984, 13(21), pp. 2713-2724.

[21] Shoukri, M.M., Mian, I.U.H., and Tracy, D. S.: Sampling properties of estimators of the log-logistic distribution with application to canadian precipitation data, *The Canadian Journal of Statistics*, 1988, vol. 16, no. 3, pp. 223-236.

[22] Umemura, T.; Akiyama, K. Accelerated life testing of power capacitor dielectric systems, *IEEE Trans. on Electrical Insulation*, 1987, vol. E1-22, no. 3, pp. 309-316.

References

[1] Abdel-Ghaly, A. A.; Attia, A. F.; Abdel-Ghani, M. M. The Bayesian estimation of Weibull parameters in step partially accelerated life tests with censored data. *The 32nd Annual Conference of Statistics, Computer Sciences and Operation Research, ISSR*, Cairo University, 1997; pp. 45-59.

[2] Abdel-Ghaly, A. A.; Attia, A. F.; Abdel-Ghani, M. M. The maximum likelihood estimates in step partially accelerated life tests for the Weibull parameters in censored data. *Comminications in Statistics, Theory and Methods*, 2002, vol. 31, 4, pp. 551-573.

[3] Attia, A. F.; Abdel-Ghaly, A. A.; Abdel-Ghani, M. M. *The estimation problem of partially accelerated life tests for the Weibull distribution by maximum likelihood method with censored data. The 31st Annual Conference of Statistics, Computer Sciences and Operation Research, ISSR*, Cairo University, 1996; pp. 128-138.

[4] Bai, D. S.; Chung, S. W. Optimal design of partially accelerated life tests for the exponential distribution under type censored. *IEEE Trans. Reliability*, 1992, vol. 41, no. 3, pp. 400-406.

[5] Bai, D. S.; Chung, S. W.; Chun, Y. R. Optimal design of partially accelerated life tests for the lognormal distribution under type-I censoring. Reliability Engineering and System Safety, 1993, 40, pp. 85-92.

[6] Balakrishnan, N. and Malik, H.J. Best linear unbiased estimation of location and scale parameters of the log-logistic distribution, *Comminications in Statistics, Theory and Methods*, 1987, 16(12), pp. 3477-3495.

[7] Balakrishnan, N. and Malik, H.J. Moments of order statistics from truncated log-logistic distribution, *Journal of Statistical Planning and Inference*, 1987, 17, pp. 251-267.

[8] Bessler, S.; Chernoff, H.; Marshall, A. W. An optimal sequential accelerated life test. *Technometrics*, 1962, pp. 367-379.

[9] Bhattacharyya, G. K.; Soejoeti, Z. A tampered failure rate model for step-stress accelerated life test, *Comminications in Statistics, Theory and Methods*,1989, 8 (2), pp. 1627-1643.

[10] Chang, D. D.; Fulton, J. A.; Ling, H. C.; Schmidt, M. B.; Simitski, R. E.; Wong, C. P. Accelerated life test of z-axis conductive adhesives. *IEEE Trans. on components, hybrids, and manufacturing technology*, 1993, vol. 16, no. 8, pp. 836-842.

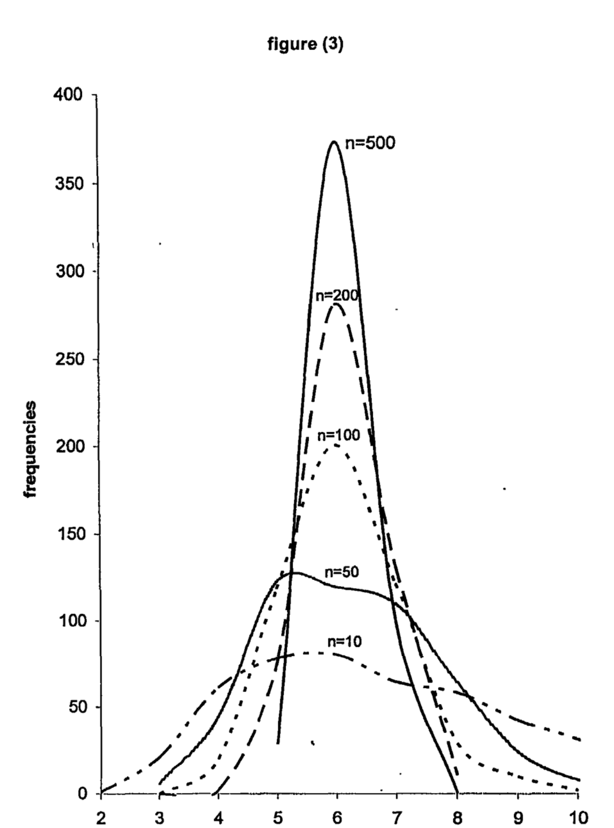
IV- Summary and Conclusion

The units or the products with high reliability make the life test impossible to continue. So, ALT is used to facilitate estimating the reliability of the unit in a short period of time. But, the main assumption in ALT is that the relationship between the mean lifetime and the stress is known. On the other hand, in the case of the modern products with high complicated technology, it is impossible to know or to expect this relationship or to be able to assume the shape of a mathematical model related the lifetime of the unit to the stress. Consequently, in such cases, PALT is the suitable procedure of accelerating life tests to be applied where PALT does not assume that this relationship is known. In such tests, not all the units have to be put to high stress but some of them run at use condition and the others run at accelerated condition.

The lifetime distribution of test items is assumed to follow the log-logistic distribution. In step PALT, the maximum likelihood method is used for estimating the acceleration factor and the parameters of the log-logistic distribution in the case of type-I censoring. The asymptotic variance-covariance matrix of the estimators are obtained. The relative absolute bias, mean square errors and relative errors are considered. Simulation studies are given.

On the other hand, the essential aim is not to obtain the lifetime at accelerated condition but to extrapolate the data to normal condition. Since the relationship between the lifetime at use condition and accelerated condition is $Y = \tau + \beta^{-1} (T - \tau)$; where τ is predetermined and Y is observed because it is the total lifetime of a test unit; so , it is easy to compute the lifetime of the test unit at normal condition (T), where β is estimated. Therefore, we can get the estimated lifetimes from step PALT as they run at normal condition.

figure (3)

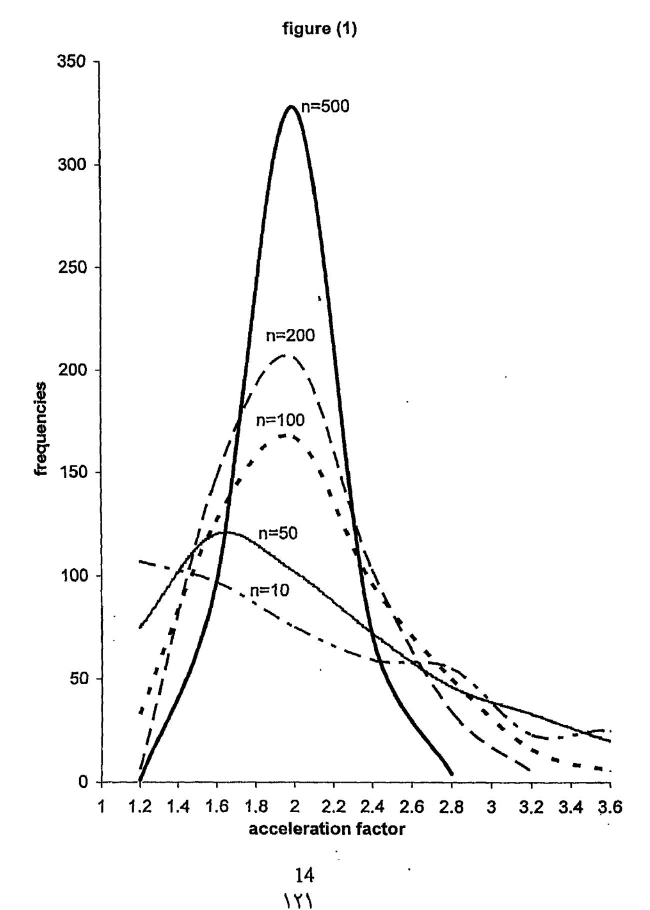


n=500
n=200
n=100
n=50
n=10
400
350
300
250
200
150
100
50
0
frequencies
2
3
4
5
6
7
8
9
10
shape parameter



figure (2)

n=500
n=200
n=100
n=50
n=10
frequencies
500
450
400
350
300
250
200
150
100
50
0
3.2
3.4
3.6
3.8
4
4.2
4.4
4.6
4.8
5
scale parameter


figure (1)
n=500
n=200
n=100
n=50
n=10
frequencies
acceleration factor
350
300
250
200
150
100
50
0
1
1.2
1.4
1.6
1.8
2
2.2
2.4
2.6
2.8
3
3.2
3.4
3.6

Table(2)

The variance-covariance matrix of the parameters when $\beta=2$, $\theta=4$ and $\alpha=6$; using type-I censoring.

n	$\hat{\beta}$	$\hat{\theta}$	$\hat{\alpha}$
10	6.0962	1.66231	- 6.9254
	1.6623	0.7002	- 2.0492
	- 6.9254	- 2.0492	5.4631
30	1.6197	0.4588	- 1.7467
	0.4588	0.1977	- 0.5227
	- 1.7467	- 0.5227	4.5477
50	0.9383	0.2638	- 1.0030
	0.2638	0.1131	- 0.2979
	- 1.0030	- 0.2979	2.4586
100	0.3405	0.0921	- 0.4408
	0.0921	0.0412	- 0.1296
	- 0.4408	- 0.1296	1.0891
150	0.2029	0.0542	- 0.2819
	0.0542	0.0246	- 0.0821
	- 0.2819	- 0.0822	0.7063
200	0.1457	0.0378	- 0.2101
	0.0378	0.0169	- 0.0591
	- 0.2101	- 0.5910	0.5301
300	0.0932	0.0240	- 0.1382
	0.0240	0.0108	- 0.0387
	- 0.1382	- 0.0387	0.3517
400	0.0686	0.0177	- 0.1030
	0.0177	0.0080	- 0.0288
	- 0.1030	- 0.0288	0.2621
500	0.0546	0.0141	- 0.0821
	0.0141	0.0063	- 0.0230
	- 0.0821	- 0.0230	0.2084

Table(1)

The estimates of the log-logistic lifetime distribution parameters, R.A.Bias, MSE and RE, when β=2, θ=4 and α=6; using type-I censoring.

n	Estimates	R.A.Bias	MSE	RE
10	$\hat{\beta}=$ 2.3353	0.1676	1.4192	0.5956
	$\hat{\theta}=$ 3.9819	0.0045	0.1945	0.1103
	$\hat{\alpha}=$ 7.2773	0.2128	11.2458	0.5589
30	2.2376	0.1188	0.8917	0.4722
	4.0468	0.0142	0.1392	0.0933
	6.4120	0.0687	3.2323	0.2996
50	2.2238	0.1119	0.8517	0.4614
	4.0666	0.0166	0.1166	0.0854
	6.2751	0.0458	2.4105	0.2587
100	2.0843	0.0421	0.3099	0.2783
	4.0301	0.0075	0.0425	0.0515
	6.1183	0.0197	1.0421	0.1701
150	2.0320	0.0160	0.1832	0.2148
	4.0161	0.0040	0.0231	0.0380
	6.0955	0.0159	0.6832	0.1377
200	2.0185	0.0092	0.1297	0.1801
	3.9935	0.0016	0.0163	0.0319
	6.1593	0.0265	0.4630	0.1134
300	2.0001	0.0001	0.0846	0.1455
	3.9875	0.0031	0.0106	0.0258
	6.1657	0.0276	0.3439	0.0977
400	1.9934	0.0032	0.0594	0.1219
	3.9869	0.0032	0.0079	0.0223
	6.1585	0.0264	0.2487	0.0831
500	1.9916	0.0041	0.0479	0.1094
	3.9864	0.0033	0.0062	0.0197
	6.1445	0.0240	0.1997	0.0744

The precision and variation of MLEs are studied through some convenient measures. The relative absolute bias (RABias); which is the absolute difference between the mean estimates and its true value divided by the true value of the parameter. Also, the mean square error (MSE) and the relative error (RE) of the estimators are obtained.

Generating random samples from the log-logistic lifetime distribution with parameters $\beta = 2$, $\theta = 4$ and $\alpha = 6$, are obtained for different sets of sample sizes n=10,30,50(50)150 and 200(100) 500. For each sample size, 500 repeated samples are obtained.

Table (1) shows the results of solving the ML equations of β, θ and α in type-I censoring for different sample sizes. It demonstrates that the estimators approximate the true value of the parameters when n is increasing. Also, the MSE and RE are reducing when the sample size is getting to be large. Table (2) summarizes the asymptotic variance-covariance matrix for different sample sizes. It demonstrates that the asymptotic variances of the estimators are decreasing when the sample size near to the infinity.

Since the maximuum likelihood (ML) method is one of the most important tools in statistical inference, it has been used in the analysis of PALT. So, MLEs have good statistical properties. The exact sampling distribution of MLEs are sometimes not known. However, under appropriate regularity conditions, MLEs are consistent and asymptotically normally distributed. Therefore, to study if the estimates obtained have the asymptotic normality or not, the estimates, of the 500 samples of acceleration factor, scale parameter and shape parameter are drawn, respectively, in figure (1) to figure (3) for the population under consideration ($\beta=2$, $\theta=4$ and $\alpha=6$), for n=10,50,100,200, and n=500 in case of type-I censoring data. It is noted that when the sample size is getting large, the estimates approximate to the asymptotic normality distribution and the estimates are near to the value of the parameters.

$$S_{23}=\frac{\partial S_2}{\partial \alpha}=\theta^{2\alpha-1}\Big[2\sum_{i=1}^{n_u}\frac{1}{[\theta^\alpha+y_{(i)}{}^\alpha]^2}+2\sum_{i=n_u+1}^{r}\frac{1}{[\theta^\alpha+(\tau+\beta(y_{(i)}-\tau))^\alpha]^2}$$

$$+(n-r)\frac{1}{[\theta^\alpha+(\tau+\beta(\eta-\tau))^\alpha]^2}\Big]+\theta^{\alpha-1}\Big[-2\alpha\sum_{i=1}^{n_u}\frac{y_{(i)}{}^\alpha\ln(\frac{y_{(i)}}{\theta})}{[\theta^\alpha+y_{(i)}{}^\alpha]^2}$$

$$-2\alpha\sum_{i=n_u+1}^{r}\frac{(\tau+\beta(y_{(i)}-\tau))^\alpha\ln(\frac{\tau+\beta(y_{(i)}-\tau)}{\theta})}{[\theta^\alpha+(\tau+\beta(y_{(i)}-\tau))^\alpha]^2}$$

$$-(n-r)\frac{(\tau+\beta(\eta-\tau))^\alpha\ln(\frac{\tau+\beta(\eta-\tau)}{\theta})}{[\theta^\alpha+(\tau+\beta(\eta-\tau))^\alpha]^2}+2\sum_{i=1}^{n_u}\frac{y_{(i)}{}^\alpha}{[\theta^\alpha+y_{(i)}{}^\alpha]^2}$$

$$+2\sum_{i=n_u+1}^{r}\frac{(\tau+\beta(y_{(i)}-\tau))^\alpha}{[\theta^\alpha+(\tau+\beta(y_{(i)}-\tau))^\alpha]^2}+(n-r)\frac{(\tau+\beta(\eta-\tau))^\alpha}{[\theta^\alpha+(\tau+\beta(\eta-\tau))^\alpha]^2}\Big]$$

and

$$S_{33}=\frac{\partial S_3}{\partial \alpha}=\theta^\alpha\Big[2\sum_{i=1}^{n_u}\frac{y_{(i)}{}^\alpha(\ln\frac{y_{(i)}}{\theta})^2}{[\theta^\alpha+y_{(i)}{}^\alpha]^2}$$

$$+2\sum_{i=n_u+1}^{r}\frac{(\tau+\beta(y_{(i)}-\tau))^\alpha(\ln(\frac{\tau+\beta(y_{(i)}-\tau)}{\theta}))^2}{[\theta^\alpha+(\tau+\beta(y_{(i)}-\tau))^\alpha]^2}$$

$$+(n-r)\frac{(\tau+\beta(\eta-\tau))^\alpha(\ln(\frac{\tau+\beta(\eta-\tau)}{\theta}))^2}{[\theta^\alpha+(\tau+\beta(\eta-\tau))^\alpha]^2}\Big]$$

For large sample size, the maximum likelihood estimates, under appropriate regularity conditions, are consistent and asymptotically normally distributed.

III- Simulation Studies

Simulation studies are considered in type-I censored sampling. The Newton-Raphson procedure is applied for solving the nonlinear maximum likelihood equations of β, θ and α in equations (2.5) to (2.7). Then, the maximum likelihood estimates of β, θ and α are obtained.

$$S_{12} = \frac{\partial S_1}{\partial \theta} = -\,\alpha^2\,\theta^{\alpha-1}\,[\,2 \sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{(y_{(i)}-\tau)\,(\tau+\beta\,(y_{(i)}-\tau))^{\alpha-1}}{[\theta^{\alpha} + (\tau + \beta\,(y_{(i)}-\tau))^{\alpha}\,]^2}$$

$$+\ (n-r)\,\frac{(\eta-\tau)\,(\tau+\beta\,(\eta-\tau))^{\alpha-1}}{[\theta^{\alpha} + (\,\tau+\beta\,(\eta-\tau))^{\alpha}]^2}\ ]$$

$$S_{13} = \frac{\partial S_1}{\partial \alpha} = 2 \sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{(\,y_{(i)}-\tau)\,(\tau+\beta\,(\,y_{(i)}-\tau))^{2\alpha-1}}{[\theta^{\alpha} + (\tau+\beta\,(\,y_{(i)}-\tau))^{\alpha}\,]^2}$$

$$+\ (n-r)\,\frac{(\eta-\tau)\,(\tau+\beta\,(\eta-\tau))^{2\alpha-1}}{[\theta^{\alpha} + (\tau+\beta\,(\eta-\tau))^{\alpha}]^2}$$

$$+\ \theta^{\alpha}\ [\,2\,\alpha \sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{(y_{(i)}-\tau)\,(\tau+\beta(y_{(i)}-\tau))^{\alpha-1}\,\ln(\frac{\tau+\beta(y_{(i)}-\tau)}{\theta})}{[\theta^{\alpha} + (\tau+\beta(y_{(i)}-\tau))^{\alpha}]^2}$$

$$+\ \alpha\,(n-r)\,\frac{(\eta-\tau)\,(\tau+\beta(\eta-\tau))^{\alpha-1}\,\ln(\frac{\tau+\beta(\eta-\tau)}{\theta})}{[\theta^{\alpha} + (\tau+\beta(\eta-\tau))^{\alpha}]^2}$$

$$+\ 2 \sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{(y_{(i)}-\tau)\,(\tau+\beta(y_{(i)}-\tau))^{\alpha-1}}{[\theta^{\alpha} + (\tau+\beta(y_{(i)}-\tau))^{\alpha}]^2}$$

$$+\ (n-r)\,\frac{(\eta-\tau)\,(\tau+\beta\,(\eta-\tau))^{\alpha-1}}{[\theta^{\alpha} + (\tau+\beta(\eta-\tau))^{\alpha}]^2}\ ]$$

$$S_{22} = \frac{\partial S_2}{\partial \theta} = \alpha(\alpha-1)\theta^{\alpha-2}\,[\,2 \sum_{i=1}^{n_u} \frac{{y_{(i)}}^{\alpha}}{[\theta^{\alpha} + {y_{(i)}}^{\alpha}]^2} + 2 \sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{(\tau+\beta(y_{(i)}-\tau))^{\alpha}}{[\theta^{\alpha} + (\tau+\beta(y_{(i)}-\tau))^{\alpha}]^2}$$

$$+\,(n-r)\,\frac{(\tau+\beta(\eta-\tau))^{\alpha}}{[\theta^{\alpha} + (\tau+\beta(\eta-\tau))^{\alpha}]^2}\,] \ -\ \alpha\theta^{2\alpha-2}\,[\,2 \sum_{i=1}^{n_u} \frac{1}{[\theta^{\alpha} + {y_{(i)}}^{\alpha}]^2}$$

$$+\ 2 \sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{1}{[\theta^{\alpha} + (\tau+\beta(y_{(i)}-\tau))^{\alpha}]^2} + (n-r)\,\frac{1}{[\theta^{\alpha} + (\tau+\beta(\eta-\tau))^{\alpha}]^2}\ ]$$

$$\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta^2} = -\frac{n_a}{\beta^2} - (\alpha - 1) \sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{(y_{(i)} - \tau)^2}{(\tau + \beta (y_i - \tau))^2} - S_{11} \quad (3.1)$$

$$\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta \partial \theta} = - S_{12} \quad (3.2)$$

$$\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta \partial \alpha} = \sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{(y_{(i)} - \tau)}{(\tau + \beta (y_i - \tau))} - S_{13} \quad (3.3)$$

$$\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \theta^2} = -\frac{n\alpha}{\theta^2} - S_{22} \quad (3.4)$$

$$\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \theta \partial \alpha} = \frac{n}{\theta} - S_{23} \quad (3.5)$$

$$\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \alpha^2} = -\frac{(n_u + n_a)}{\alpha^2} - S_{33} \quad (3.6)$$

where,

$$S_{11} = \frac{\partial S_1}{\partial \beta} = \alpha (\alpha - 1) \theta^\alpha \Big[2 \sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{(y_{(i)} - \tau)^2 (\tau + \beta (y_{(i)} - \tau))^{\alpha-2}}{[\theta^\alpha + (\tau + \beta (y_{(i)} - \tau))^\alpha]^2}$$

$$+ (n-r) \frac{(\eta - \tau)^2 (\tau + \beta(\eta - \tau))^{\alpha-2}}{[\theta^\alpha + (\tau + \beta(\eta - \tau))^\alpha]^2} \Big]$$

$$- \alpha \Big[2 \sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{(y_{(i)} - \tau)^2 (\tau + \beta (y_{(i)} - \tau))^{2\alpha-2}}{[\theta^\alpha + (\tau + \beta (y_{(i)} - \tau))^\alpha]^2}$$

$$+ (n-r) \frac{(\eta - \tau)^2 (\tau + \beta(\eta - \tau))^{2\alpha-2}}{[\theta^\alpha + (\tau + \beta(\eta - \tau))^\alpha]^2} \Big]$$

$$S_2 = \frac{\partial S}{\partial \theta} = \alpha\,\theta^{\alpha-1}\ [2\sum_{i=1}^{n_u} \frac{1}{\theta^{\alpha} + y_{(i)}{}^{\alpha}} + 2\sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{1}{\theta^{\alpha} + (\tau + \beta\,(y_{(i)} - \tau))^{\alpha}}$$

$$+ (n-r)\frac{1}{\theta^{\alpha} + (\tau + \beta(\eta - \tau))^{\alpha}}\ ],$$

and

$$S_3 = \frac{\partial S}{\partial \alpha} = \theta^{\alpha}\,(\ln\theta)\ [2\sum_{i=1}^{n_u} \frac{1}{\theta^{\alpha} + y_{(i)}{}^{\alpha}} + 2\sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{1}{\theta^{\alpha} + (\tau + \beta(y_{(i)} - \tau))^{\alpha}}$$

$$+ (n-r)\frac{1}{\theta^{\alpha} + (\tau + \beta(\eta - \tau))^{\alpha}}\ ] + 2\sum_{i=1}^{n_u} \frac{y_{(i)}{}^{\alpha}\ln y_{(i)}}{\theta^{\alpha} + y_{(i)}{}^{\alpha}}$$

$$+ 2\sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{(\tau + \beta(y_{(i)} - \tau))^{\alpha}\ln(\tau + \beta(y_{(i)} - \tau))}{\theta^{\alpha} + (\tau + \beta\,(y_{(i)} - \tau))^{\alpha}}$$

$$+ (n-r)\frac{(\tau + \beta(\eta - \tau))^{\alpha}\ \ln(\tau + \beta(\eta - \tau))}{\theta^{\alpha} + (\tau + \beta(\eta - \tau))^{\alpha}}\ ]$$

Therefore, the MLEs of β, θ and α are obtained by setting equations (2.5)-(2.7) to be equal to zero. Since the closed-form solutions to these equations are very hard to obtain, Newton-Raphson method was applied for solving simultaneously the nonlinear equations. Initial values are assumed for β, θ and α, and using the mentioned technique, equations (2.5) to (2.7) are solved simultaneously to obtain $\hat{\beta}$, $\hat{\theta}$ and $\hat{\alpha}$.

III- The asymptotic variance-covariance

The asymptotic variance-covariance matrix of the estimators of β, θ and α is obtained by inverting the Fisher-information matrix, where its elements are the negative of the second derivatives of the natural logarithm of likelihood function defined in equation (2.4). The second derivatives are obtained as follows:

where ,

$$S = 2 \sum_{i=1}^{n_u} \ln [\theta^{\alpha} + y_{(i)}{}^{\alpha}] + 2 \sum_{i=n_u+1}^{r} \ln [\theta^{\alpha} + (\tau + \beta (y_{(i)} - \tau))^{\alpha}]$$

$$+ (n-r) \ln[\theta^{\alpha} + (\tau + \beta(\eta-\tau))^{\alpha}]$$

$$\sum_{i=1}^{n} \delta_{1i} = n_u \; , \; \sum_{i=1}^{n} \delta_{2i} = n_a \quad \text{and} \quad r = n_u + n_a$$

The first derivatives of the natural logarithm of the likelihood function (2.4) with respect to β , θ and α are given by :

$$\frac{\partial \ln L}{\partial \beta} = \frac{n_a}{\beta} + (\alpha-1) \sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{(y_{(i)} - \tau)}{(\tau + \beta (y_i - \tau))} - S_1 \qquad (2.5)$$

$$\frac{\partial \ln L}{\partial \theta} = \frac{n\alpha}{\theta} - S_2 \qquad (2.6)$$

$$\frac{\partial \ln L}{\partial \alpha} = \frac{(n_u + n_a)}{\alpha} + n \ln\theta + \sum_{i=1}^{n_u} \ln y_{(i)} + \sum_{i=n_u+1}^{r} \ln(\tau+\beta(y_{(i)} - \tau)) - S_3 \qquad (2.7)$$

where,

$$S_1 = \frac{\partial S}{\partial \beta} = \alpha \left[2 \sum_{i=n_u+1}^{r} \frac{(y_{(i)}-\tau)(\tau + \beta(y_{(i)}-\tau))^{(\alpha-1)}}{\theta^{\alpha} + (\tau + \beta(y_{(i)}-\tau))^{\alpha}} + (n-r) \frac{(\eta-\tau)(\tau + \beta(\eta-\tau))^{(\alpha-1)}}{\theta^{\alpha} + (\tau + \beta(\eta-\tau))^{\alpha}} \right] ,$$

when the censoring time η is reached. The observed values of the total lifetime Y are $y_{(1)} \leq ...... \leq y_{(n_u)} \leq \tau \leq y_{(n_u+1)} \leq .... \leq y_{(n_u+n_a)} \leq \eta$; where n_u is the number of items failed at use condition and n_a is the number of items failed at accelerated conditions. Letting δ_{1i}, δ_{2i} , be indicator functions such that $\delta_{1i} \equiv I(Y_i \leq \tau)$, $\delta_{2i} \equiv I(\tau < Y_i \leq \eta)$; where $i = 1,...n$. Since the lifetimes $y_1,....,y_n$, of n items are independent and identically distributed random variables, then their likelihood function is :

$$L(\underline{y};\beta,\theta,\alpha) = \prod_{i=1}^{n} \left[\frac{(\frac{\alpha}{\theta})(\frac{y_i}{\theta})^{\alpha-1}}{(1 + (\frac{y_i}{\theta})^{\alpha})^2} \right]^{\delta_{1i}}$$

$$\cdot \left[\frac{(\frac{\alpha\beta}{\theta})(\frac{\beta(y_i-\tau)+\tau}{\theta})^{\alpha-1}}{(1 + (\frac{\beta(y_i-\tau)+\tau}{\theta})^{\alpha})^2} \right]^{\delta_{2i}}$$

$$\cdot \left[\frac{1}{1 + (\frac{\beta(\eta-\tau)+\tau}{\theta})^{\alpha}} \right]^{\bar{\delta}_{1i}\bar{\delta}_{2i}} , \qquad (2.3)$$

where $\bar{\delta}_{1i} = 1-\delta_{1i}$ and $\bar{\delta}_{2i} = 1-\delta_{2i}$.

The maximum likelihood estimates of β, θ and α are obtained by maximizing the natural logarithm of the above likelihood function, which can be written in the form :

$$\ln L = (n_u + n_a) \ln \alpha + n_a \ln \beta + (\alpha-1) \left[\sum_{i=1}^{n_u} \ln y_{(i)} + \sum_{i=n_u+1}^{r} \ln(\beta(y_{(i)} - \tau) + \tau) \right] + n\alpha \ln\theta - S \qquad (2.4)$$

II- THE Maximum Likelihood Estimates in Step PALT using Type-I Censored Data

In step PALT, the test unit is first run at use condition and if the unit does not fail by the end of the prespecified time τ, the test is switched to the higher level of stress and it is continued until the unit fails. Then, the total lifetime Y of the unit in step PALT is given as follows:

$$Y = \begin{cases} T & , \quad T \le \tau \\ \tau + \beta^{-1}(T - \tau) & , \quad T > \tau \end{cases} \tag{2.1}$$

where T is the lifetime of an item at use condition, τ is the stress change time and β is the acceleratin factor (usually $\beta > 1$). The lifetime of the test item is assumed to follow the log-logistic distribution with scale θ and shape parameters α . Therefore, the probability density function of total lifetime Y of an item is given by:

$$f(y) = \begin{cases} 0 & , \quad y \le 0 \\ \dfrac{(\frac{\alpha}{\theta})\,(\frac{y}{\theta})^{\alpha-1}}{[\,1 + (\frac{y}{\theta})^{\alpha}\,]^2} & , \quad 0 < y \le \tau \\ \dfrac{(\frac{\beta\alpha}{\theta})\,(\frac{\beta(y-\tau)+\tau}{\theta})^{\alpha-1}}{[\,1 + (\frac{\beta(y-\tau)+\tau}{\theta})^{\alpha}\,]^2} & , \quad y > \tau \end{cases} \tag{2.2}$$

where $\theta > 0$ and $\alpha > 1$. The maximum likelihood estimates of the acceleration factor, the scale parameter and the shape parameter in step PALT are obtained using type-I censoring. All of the n test units are tested firstly under the use condition. If the test unit does not fail by the stress changing time τ, the test continued at accelerated condition. When a type-I censoring is adopted, the test terminates

denotes the labor duration of a woman, that is, the duration from the onset of labor (rupture of the membrane) to delivery of the baby. After sometime from the onset of labor, if the baby has not yet been born, an injection is given to the patient to reduce the labor duration. It is assumed that the injection reduces the remaining time to delivery by an unknown factor β^{-1}. The value of β^{-1} is a measure of the effectiveness of this injection. Also, he mentioned that step PALT can be applied in various problems where a job is interrupted if it takes too long to finish and, by introducing some external factor, the remaining time to the completion of the job is changed by an unknown factor.

PALT has been considered in both complete and censored data. Goel [14] considered the estimation problem of the acceleration factor using both maximum likelihood and Bayesian methods for items having the exponential distribution and uniform distribution in the case of complete sampling. DeGroot [12] used the Bayesian approach, with different loss functions, to estimate the parameters of the exponential distribution and the acceleration factor in case of complete sampling. Also, Bhattacharyya and Soejoeti [9] obtained the MLEs of the Weibull distribution in complete sampling. Bai and Chung [4] used the maximum likelihood method to estimate the scale parameter and the acceleration factor for exponentially distributed lifetime using type-I censoring data. Bai, Chung and Chun [5] considered the estimation problem of parameters for items having lognormally distributed lifetimes and they obtained the maximum likelihood estimates in case of type-I censoring. Abdel-Ghaly, Attia and Abdel-Ghani [1] and [2], Attia, Abdel-Ghaly and Abdel-Ghani [3] assumed Weibull lifetime distribution and obtained the MLE and Bayesian estimates in both type-I and type-II censored samples.

The present work is concentrated on the estimation problem of the acceleration factor and the parameters of log-logistic lifetime distribution in step PALT using maximum likelihood method in type-I censored data.

concept of accelerated life tests. Such testing involves subjecting the test units to conditions that are more severe than normal which yields lives shorter than would be observed under use conditions. ALT is applied in materials, products and degradation mechanism such as insulation life [13], conductive particle-filled adhesives that have been widely used for flex-to-rigid board interconnections in calculators [10], multi-layer ceramic capacitors [18] and power capacitors [22]. The main assumption in ALT is that the acceleration factor is known or there is a known mathematical model to justify the relation between the lifetime and stress(es). These models contain a set of unknown parameters that needs to be estimated. In some situations such models do not exist or are very hard to assume. Therefore, the partial acceleration life test (PALT) is a good candidate to perform the life test in such cases where the major assumption in partially accelerated life test (PALT) is that the mathematical model relating the mean lifetime and the stress is not known and can not be assumed. Also, PALT is used for problems where it is desired to test only at a specified accelerated condition, and then the data are extrapolated to normal condition.

The concept of step PALT is introduced by Goel [14]. A test item is first run at use condition and, if it does not fail for a prespecified time, then it runs at accelerated condition until failure. This means that if the item has not failed by some prespecified time, the test is switched to the higher level of stress and it is continued until the item fails. The effect of this switch is to multiply the remaining lifetime of the item by an unknown factor i.e., the effect of switching to the higher stress level will typically be to shorten the life of the test item. Then, the lifetime of a test item, denoted by Y, passes through two stages, use and accelerated conditions, where $Y = \tau + \beta^{-1}(T-\tau)$; T is the lifetime at use condition and β is the acceleration factor which is the ratio of the mean life at use condition to that at accelerated condition; $\beta > 1$. PALT is applied in different examples. Goel [14] used this model in the problem in which the random variable T

THE ESTIMATION PROBLEM OF THE LOG-LOGISTIC PARAMETERS IN STEP PARTIALLY ACCELERATED LIFE TESTS USING TYPE-I CENSORED DATA

Magda M. Abdel-Ghani *

Key Words: Log-logistic distribution, Step partially accelerated life test; Acceleration factor; Newton Raphson method; Asymptotic variance.

Abstract

The estimation problem of the log-logistic distribution parameters in step partially accelerated life tests is considered in this paper. The maximum likelihood estimates (MLEs) for the distribution parameters and the acceleration factor are obtained in case of type-I censored data. Newton-Raphson method is used to solve the nonlinear maximum likelihood equations. Simulation results are given for different sized samples studying the precision and variation of MLEs such as the relative absolute bias, the mean square error and the relative error. The asymptotic normality distributions is proved for the parameters graphically.

I- Introduction

The lifetime of some product or material with high reliability requires an unacceptably long period of time to acquire the test data at the specified use condition. Accelerated life test (ALT) is the reasonable procedure to be applied where it is used to get information on the reliability of product components and materials in short period of time. Chernoff [11] and Bessler et al [8] introduced and studied the

* Expert in Statistics, The National Center for Social and Criminological Research.

The National Review of Social Sciences

VOLUME 41 NUMBER 2 May 2004

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Correspondence:
Editor in Chief, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US $ 15 per issue
US $ 40 per volume

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

YOUTH TARGETED PROGRAMMES IN THE EGYPTIAN TELEVISION
Amal Kamal

SQUATTER SETTLEMENTS IN THE EGYPTIAN SOCIETY: THEORETICAL VIEW
Soad Abd Rahim

THE VALUE CRISIS BETWEEN THE IDEAL MODEL AND ACTUAL PRACTICE
Sawsan Fayed

THE ESTIMATION PROBLEM OF THE LOG-LOGISTIC PARAMETERS IN STEP PARTIALLY ACCELERATED LIFE TESTS USING TYPE-I CENSORED DATA
Magda Abdel-Ghani

Volume 41 Number 2 May 2004

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo